الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- التدخّل الدولي الإنساني وإشكالية السيادة
- المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية
- تبييض الأموال: جريمة جزائية مصرفية وتبعية

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الخامس والثمانون – تموز/يوليو 2013

رياح الفتن وأسوار الصمود

في الاستعراض العام لوشائج العلاقة بين الجيش اللبناني ووطنه، نقول أن الجيش قد ورث من وطنه الغنى الفكري والتنوّع الاجتماعي والإنساني، وأن هذه الأمانة استلزمت منه السهر على وحدة عناصر التنوّع المذكور، بحيث بتنا نقول أيضًا أن الجيش، من ناحية، هو المؤتمن على حماية الوحدة الوطنية، وهو من ناحية أخرى المكلّف إعادة إنشائها حين تتعرّض للخطر بفعل مخططات بعض أهل الداخل والخارج.

نستخلص من ذلك أن صمود المؤسّسة العسكرية، ودوام حرصها على قوّتها ومنعتها، سواء من حيث العتاد والسلاح، أو اللحمة والتماسك، هما ضمان الدفاع عن الوطن، وإنقاذه من الأزمات التي تعصف به من وقت إلى آخر، في منطقة كثيرًا ما تنفجر براكينها، ويرتفع غبار صراعاتها، وهذا ما عنته قيادة الجيش، حين أشارت إلى أن تماسك الجيش هو الذي يحمي الوطن، ويجنّبه بالتالي تداعيّات ما يجاوره من أحداث.

وينطلق الجيش في معالجته للأمور، من مسلّمة واضحة وبسيطة، هي العمل في خندق تتساوى المسافات التي تفصله عن جميع المواطنين، من دون أن يكون منعزلاً أو منكفئًا عن القيام بواجباته تجاههم. أما العداء الثابت، الذي لا يحتاج إلى قياس المسافات، ولا يسمح فيه الحياد، فهو لإسرائيل، وهذا ما نشهره ونعلنه منذ أن أنشأت تلك الدولة كيانها، مغتصبة جزءًا من الأرض العربية، مشرّدة أهله الفلسطينيين، الذين توجّه قسم كبير منهم إلى لبنان، وقد كان لذلك ما كان له من التسبّب بالحرمان والظلم لهؤلاء، ومن فرض للأعباء الاجتماعية والأمنية والسياسية على بلادنا.

إن بقاء الجيش على مسافة واحدة من مكوّنات المجتمع كافة، تجعله معتادًا على التعامل مع التنوّع السياسي، لا بل التنافس، ولنقل الصراع السياسي، مع الحرص على إبقاء هذا الصراع في إطاره، من دون أن تطغى عليه الوسائل العنفية التي تتخذ من الرصاص وسيلة عمياء لفرض الرأي، وقمع الآخر، والميل إلى القضاء عليه.

وفي حين نعمل دائمًا على منع التدخّل الخارجي في تلك العملية الداخلية، فإننا لا نسمح لأنفسنا بالتدخّل في ما يحصل لدى غيرنا، من دون أن نعرض عن القيام بواجبنا الإنساني حيثما يجب، وبالتعاون مع باقي المؤسّسات الأمنية والاجتماعية والحكومية.

بهذا المعيار تنظر المؤسّسة العسكرية إلى الأحداث المأساوية التي تشهدها سوريا منذ ما يزيد على سنتين، تلك الأحداث التي شهدنا مثلها في وقت من الأوقات، بالحدّة عينها والأساليب الدموية نفسها، وخرجنا في النهاية لنقول بمرارة وألم، أن الوطن هو الخاسر بفعل ذلك، وكان من الأجدى لو أن التفاهم السياسي بين الأخوة حلّ محلّ تبادل العنف الدامي، وهو عنف ترافق مع خسائر لا يمكن التعويض عنها، في التربية والاقتصاد والعمران ومعالم التاريخ، إضافة إلى حالات التفلّت من القوانين والضوابط الأخلاقية التي تحدّد العلاقات بين أفراد المجتمع.

ويتصدّر انعكاسات الأزمة السورية على لبنان كلام كثير حول ما اصطلح على تسميته ضبط الحدود. وفي الإضاءة على تلك المسألة نذكّر بأن الجيش اللبناني ينتشر على حدود بلاده، ويقوم بواجبه بكل الإمكانات المتاحة لديه، على الرغم من امتداد هذه الحدود وتشعّبها وتداخلها، وذلك جنبًا إلى جنب مع متابعة القيام بمهمات داخلية يعرفها الجميع، وهو يعالج الخروقات الحاصلة للسيادة اللبنانية، ومنع التهريب والعبورغير الشرعي ذهابًا وإيابًا، وكثيرًا ما أصاب هذا الأمر حياة عسكرييننا وسلامة مراكزهم.

إلا أن الأهم من ذلك كله، هو عزم الجيش على منع استدراج الصراع الدولي والإقليمي إلى المجتمع اللبناني، ومهما كانت التضحيات، فرسالة الوطن ومكتسابته التي تحقّقت بجهود أبناء شعبه، هي أمانة في أعناق الجيش الذي اعتاد الصمود أمام الأخطار والتحديات، وستبقى أسواره حصينة منيعة في مواجهة رياح الفتن.

العميد الركن حسن أيوب
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb* *www.lebanesearmy.gov.lb*

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 5000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : 100.000 ليرة لبنانية. *
في الخارج : 150 دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد الخامس والثمانون – تموز/يونيو 2013

التدخّل الدولي الإنساني وإشكالية السيادة

العقيد الركن الياس أبو جودة 5

المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية

أ. د. محمد دياب 33

تبييض الأموال: جريمة جزائية مصرفية وتبعية

الدكتورة جنان الخوري 59

ملخصـــات ..... 89 - 93

التدخّل الدولي الإنساني وإشكالية السيادة

العقيد الركن الياس أبو جودة *

مع ازدياد معاناة الأفراد وتعرّض حياتهم للخطر، بسبب النزاعات المسلّحة الداخلية والإقليمية، والجريمة المنظّمة، وانتشار الأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل، والأعمال الإرهابية، والتي ذهب ضحيتها ملايين الأشخاص، برزت المصاعب أمام المجتمع الدولي لتلبية متطلّبات البشرية وحاجاتها الضرورية.

فقد اصطدمت الحاجة إلى التدخّل الدولي لأسباب إنسانية بجميع مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وإعلاناتها وعهودها واتفاقياتها ومبادئها، وخصوصًا مبدأي السيادة وعدم التدخّل في شؤون الدول الداخلية المنصوص عليها في هذه المواثيق الدولية والإقليمية[1]. ويقصد بالتدخل الدولي الإنساني التدخّل غير المادي، والتدخّل الذي يستند إلى عمليات إنسانية من قبل منظمات دولية تتطلّب موافقة مسبقة

* دكتوراه في العلوم السياسية – الجامعة اللبنانية. Master II في العلوم السياسية والاجتماعية من جامعة Sorbonne - Paris

1- Mario Bettati, "**Le Droit D'ingérence**", Odile Jacob, Paris, 1996, p. 66-69.

ومشروطة من الدول المعنية، والتدخّل الإجباري لتأمين وصول المساعدات الإنسانية وتوزيعها من قبل الأمم المتحدة مصحوبة بوحدات عسكرية والتي لا تتطلّب موافقة الدول المعنية، والتدخّل الوقائي في إطار الديبلوماسية الوقائية التي تبنّتها الأمم المتحدة منذ العام 1992، والذي يتضمّن التدخّل الإنساني العسكري لحماية حقوق الأفراد.

إنطلاقًا من هذه المعطيات، تطرح عدة تساؤلات حول مفهوم السيادة المطلقة، عندما تكون حياة الإنسان في خطر. هل تشكّل سيادة الدول عائقًا أمام حماية حقوق الإنسان الأمنية والسياسية؟ وهل أن التدخّل الإنساني يطرح إشكالية قانونية وسياسية؟ وكيف يبرز الالتباس في مفهوم الأمن البشري؟ ويبقى السؤال مطروحًا حول الإطار القانوني لحقّ التدخّل. فمن هي الجهة الدوليّة التي يحقّ لها التدخّل؟ ومتى وأين وكيف تتدخَّل؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد من الإشارة في هذه الدراسة إلى المراجع والمستندات القانونية الدولية والإقليمية التي يرتكز عليها مبدأ السيادة وعدم التدخّل، وإلى الاستثناءات في هذا المجال، بالإضافة إلى أطر تنظيم التدخّل الإنساني العسكري لمنع أي التباس في هذا المجال.

أولاً: الإطار القانوني لسيادة الدول والاستثناءات

ما أهم المواثيق والقرارات والمستندات الدولية والإقليمية، على صعيد القانون أو الفقه أو الاجتهاد الدولي، التي تقرّ بمبدأ السيادة المطلقة للدول من خلال حقّها بالتصرّف بحرّية تامة بشؤونها الداخلية والخارجية، وتحظّر كل تدخّل في شؤون الدول؟ يتصدّرميثاق الأمم المتحدة هذه المواثيق. لكنه ليس الوحيد في هذا المجال، فهناك أيضًا مواثيق المنظّمات الإقليمية، ومواقف اللجان القانونية الدولية، وموقف الاجتهاد الدولي المستند إلى أحكام محكمة العدل الدولية. ويلاحَظ أن مبدأ عدم التدخّل يلقى تأييدًا

واضحًا في جميع هذه المستندات والمواقف. ولكن مع تطوّر حقوق الإنسان الأمنية والسياسية، وارتباطها بالسلم والأمن الدوليين، ونظرًا إلى السلطة الاستثنائية التي يتمتّع بها مجلس الأمن في هذا المضمار، فإنّ الحديث عن مفهوم السيادة الكلاسيكي لم يعد أمرًا واردًا، بعد أن طرأت تغيّرات على مهام الأمم المتحدة على صعيد حماية هذه الحقوق التي تقود إلى نوع جديد من التدخّل الذي يعرف بإسم التدخّل الإنساني، أو التدخّل دفاعًا عن الإنسانية[2].

1ـ ميثاق الأمم المتحدة وإعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة

أشارت الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، إلى أنّ من مبادئ الأمم المتحدة "عدم التدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما"[3]. كما أبدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتمامًا كبيرًا بمبدأ عدم التدخّل، وندّدت بأعمال التدخّل التي تهدّد أسس السلام في العالم وتعكّر صفو العلاقات الدولية. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 1965، أصدرت الجمعية إعلانًا حول عدم جواز التدخّل في شؤون الدول الداخلية وحماية استقلالها وسيادتها. وأتبعته في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970 بإعلان آخر، أعمّ وأشمل، حول "مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفق ميثاق الأمم المتحدة". وتضمّن "الإعلان" سبعة مبادئ مهمة، أولها مبدأ امتناع الدول، في علاقاتها الدولية، عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لكل دولة، أو بأي طريقة تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة. وثانيها المبدأ الخاص بواجب عدم التدخّل في الشؤون التي تكون من صميم اختصاص الدولة الوطني. لقد حظّر إعلان العام 1970 كل تدخّل في الشؤون الداخلية

2- Rousseau, "**Droit International Public**", Tome IV, Sirey, Paris, 1980, p. 49.

3- Voir La Charte des Nations Unies, Documents D'études, No 302, La Documentation Française, Paris, 2001, p. 3.

والخارجية لأي دولة، واعتبر كل شكل من أشكال التدخّل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي مخالفًا للقانون الدولي، وأكّد أن لكل دولة حقًا ثابتًا في اختيار النظام الذي يلائمها من دون أي تدخّل خارجي[4].

2- المواثيق الإقليمية

سنكتفي بإيراد ما تتضمّنه مواثيق جامعة الدول العربية ومنظّمة الدول الأميركية ومنظّمة الاتحاد الإفريقي.

أ- ميثاق جامعة الدول العربية: تنصّ المادة الثامنة منه على أن "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقًا من حقوق تلك الدول، وتتعهّد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها"[5].

ب- ميثاق منظّمة الاتحاد الإفريقي: تنصّ المادة الثالثة، في البندين الأول والثاني، على "المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء"، وعلى "عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء".

ج- ميثاق منظّمة الدول الأميركية: تنصّ المادة 15 منه على أنه " لا يحقّ لأي دولة أو مجموعة دول أن تتدخّل مباشرةً أو بصورة غير مباشرة، مهما يكن السبب، في الشؤون الداخلية لأي دولة"[6].

3- مواقف اللجان القانونية الدولية

سيتم الاقتصار على مواقف لجنتين: الأولى، هي لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، حيث ظهر مبدأ عدم مشروعية التدخّل في معظم المشاريع التي أعدّتها حول حقوق الدول وواجباتها أو حول قانون الجرائم الموجّهة ضد سلام البشرية وأمنها. فقد اعتبرت أنّ على كل دولة واجب

4- M. Virally, "**Panorama du Droit International Contemporain**", R.C.A.D.I, Paris, Vol .183, 1983, p. 102.

5- محمد المجذوب، "**التنظيم الدولي**"، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 362.

6- المرجع السابق، ص.317، ص.437.

الامتناع عن أي تدخّل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، وعن إثارة الاضطرابات الداخلية في إقليم دولة أخرى. وصنّفت في خانة الجرائم ضد السلام، التدخّل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما، بواسطة ضغوط إقتصادية أو سياسية بهدف التأثير في قرارها أو الحصول منها على منافع معيّنة. أما اللجنة الثانية، فهي اللجنة القانونية التابعة لمنظّمة الدول الأميركية. ففي العام 1959، وضعت هذه اللجنة دراسة مسهبة تضمّنت قائمة مفصّلة بالحالات التي تعدّ خرقًا لمبدأ عدم التدخّل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية. ومن هذه الحالات:

- الأعمال التي تقوم بها دولة، مباشرة أو غير مباشرة، للاعتراض على تشكيل حكومة داخل دولة أخرى.
- أعمال الضغط التي تمارسها دولة لفرض إرادتها على دولة أخرى بقصد الإبقاء على أوضاع معيّنة فيها، أو فرض أمر واقع عليها، أو الحصول على مزايا وفوائد من أي نوع.
- الإعتراف غير المبرّر بحكومة معيّنة، خلافًا لقواعد التعامل المتعارف عليها في القانون الدولي العام. وهذه الدراسة وضعت للحدّ من صلاحية الولايات المتحدة الأميركية التي لم تتوقّف، منذ صدورمبدأ الرئيس الأميركي جيمس مونرو، في العام 1823، عن التدخّل في شؤون الدول الأميركية الداخلية والخارجية، ثم دول العالم قاطبة[7].

4- الإجتهاد الدولي

كان موقف الاجتهاد الدولي، المتمثَّل بأحكام محكمة العدل الدولية، من مسألة التدخّل غير المشروع، واضحًا وحاسمًا منذ 1986/6/27، أي منذ صدور الحكم المتعلّق بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة ضد دولة نيكاراغوا. فقد رفضت المحكمة، في هذا الحكم،

7- محمد المجذوب، "**القانون الدولي العام**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص. 315 – 319.

الاعتراف للولايات المتحدة بأي حق في التدخّل في شؤون نيكاراغوا الداخلية والخارجية، مهما تكن الأسباب. وذكرت أن اختيار هذه الدولة لنظام ماركسي مختلف عن العقيدة السياسية الأميركية لا يمنح الولايات المتحدة حقًا في التدخّل في شؤونها، لأن التدخّل في هذه الحالة، ولهذا السبب، يتناقض مع المبدأ الدولي الذي يترك لكل دولة حريّة مطلقة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وكانت الإدارة الأميركية، في معرض تبريرها للتدخّل في شؤون نيكاراغوا، قد ادّعت أنها تدخّلت، أولاً، لاستجابة طلب المساعدة المقدّم إليها من الفئات المعارضة في تلك الدولة، وثانيًا، للعمل بمبدأ حقّ الدفاع الجماعي المشروع الذي انتهكته نيكاراغوا، عندما قدّمت أسلحة إلى معارضين في بعض دول أميركا الوسطى، وهدّدت بذلك سلامة الأمن الجماعي الأميركي، وثالثًا، لإكراه نيكاراغوا على تنفيذ الالتزامات التي تعهّدتها أمام منظّمة الدول الأميركية ولم تف بها (مثل إقامة نظام ديمقراطي، وإجراء إنتخابات نزيهة، واعتماد نظام تعدّد الأحزاب). وقد رفضت المحكمة الادّعاءات الأميركية، وبيّنت أن تقديم الأسلحة إلى جماعات معارضة في دول أخرى لا يشكّل عدوانًا بالمعنى القانوني الوارد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، ولا يحقّق شروط الدفاع المشروع عن النفس، الوارد في المادة 51 من ذلك الميثاق، حيث أن من أهم هذه الشروط إخطار مجلس الأمن بوجود العدوان فور وقوعه، وتعرُّض الدولة لهجوم مسلّح على جانب من الخطورة. وأكّدت المحكمة أن الإخلال بالتزامات داخلية من قبل دولة لا يمنح الولايات المتحدة حق التدخّل في شؤون هذه الدولة من أجل إكراهها على تنفيذ الالتزامات، وأن النظام السياسي الداخلي لأي دولة، وما ينطوي عليه من انتخابات نيابية أو رئاسية وحرية إعلامية أو حزبية أو نقابية وما إلى ذلك، هو شأن داخلي

محض لا يحق لأي دولة أو منظّمة دولية أن تتدخّل فيه[8].

إذا كان المبدأ العام في القانون الدولي والعلاقات الدولية يفرض على الدول والمنظّمات الدولية، التي أصبحت تتمتّع بالشخصية الدولية وتندرج ضمن أشخاص القانون الدولي، عدم التدخّل في شؤون الدول الداخلية، فهل من استثناءات لهذا المبدأ؟ وهل سبق لمجلس الأمن أن تدخّل في شؤون تعدّ من صميم سلطان الدول الداخلي؟

5- المعيار السياسي والأمني لتبرير مبدأ التدخّل

بعد أن أصبحت سيادة الدول عائقًا أمام حماية حقوق الإنسان الأمنية والسياسية، وتأمين حاجات البشرية الأساسية، كان لا بد للمجتمع الدولي من تخطّي حاجز مبدأ السيادة. وقد ازداد اهتمام منظّمة الأمم المتحدة بالمشكلات الداخلية لوحدات النظام الدولي، أي للدول، وتجلّى ذلك في:

- قيام المنظّمة بتنظيم الانتخابات العامة أو الإشراف عليها ومراقبتها في بعض الدول.
- إعلان حمايتها بعض الأقليات أو الجماعات المضطهدة.
- إنشاء مناطق آمنة يحظّر تخزين السلاح فيها أو استعماله.
- إشرافها على نزع السلاح أو إيقاف العمليات الحربية أو فرض الهدنة في الحروب الأهلية أو الحدودية.
- سعيها لضمان وصول المواد الغذائية والطبية والمساعدات الإنسانية من كل نوع إلى سكان المناطق المنكوبة أو المعرَّضة للصراعات الداخلية
- مساهمتها، بعد انتهاء الحروب الأهلية، في إعادة بناء هياكل الدولة، ومساعدة مؤسّساتها على النهوض من كبوتها[9]. وأخيرًا في إطار مكافحة الأعمال الإرهابية التي تهدّد الأمن العالمي.

8- محمد المجذوب، "**القانون الدولي العام**"، مرجع سبق ذكره، ص. 310 - 314.

9- Charles Zorgbibe, "**Le Droit D'ingérence**', P.U.F (que sais-je), Odile Jacob, Paris, 1994, p. 98.

إنطلاقًا من هذا الواقع، رأت دول أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة وخصوصًا دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: "أن مسألة حقوق الإنسان والأمن البشري، هي مسألة دولية ولم تعد داخلية، ويشكّل انتهاكها تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، ولم يعد مقبولاً للدول التذرّع والتخفّي وراء مبدأ السيادة المطلقة، وأصبح هناك تحوّل في مفهوم السيادة، وليس هناك بعد اليوم سيادة مطلقة بل سيادة نسبية"[10].

وفي هذا السياق، أعلن الرئيس الفرنسي الراحل، فرنسوا ميتران، في أثناء اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في باريس في 30 أيار/مايو1989، "إن وجوب احترام مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، يتوقّف عندما يكون قسم من شعبها ضحية الاضطهاد، ويكون من الخطأ جدًا عدم تقديم المساعدة الإنسانية"[11]. وفي تحليله الأمن البشري، رأى وزير خارجية كندا السابق Liyod Axworthy أن حاجات البشر ومتطّلباتهم أهم بكثير من متطلّبات الدول وسيادتها. فمع جدال الديمقراطيّة في كل مستوياته ومضامينه (الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي)، والحفاظ على سلامة الأشخاص من التهديد العنيف، ينتقل الأمن البشري مباشرة من مسؤولية الدولة إلى مسؤولية المجتمع الدولي. كما أشار إلى علاقة الأمن البشري بالسلم والأمن الدوليين. فمن منظور الأمن البشري يمتدّ الاهتمام بسلامة الشعوب إلى ما وراء الحدود، مع ذلك فإن التركيز على سياسة أمنية أبعد من المواطنين يمكن أن يظهر على أنه نقلة جذرية، وهو امتداد منطقي لمقاربات السلم والأمن الدوليين الحالية. وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن الأمن لا يمكن أن تحقّقه دولة منعزلة، وعبارة "السلم والأمن الدوليين" تعني أن أمن دولة ما يعتمد على أمن دولة أخرى.

10- Mario Bettati, B. Kouchner, "**Souveraineté et Non Ingérence**", De Noël, Paris, 1997, p. 230.

11- Boutros Ghali, "**Les Limites de la Souveraineté**", Le Monde, Paris, 14 Juin 1989.

ومفهوم الأمن البشري يبنى على هذا المنطق، أي أن أمن شعب في جزء من العالم يعتمد على أمن شعب في الجزء الآخر، وبناء نظام أمن عالمي آمن ومستقرّ يتم في الاتجاهين: من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى. وبالتالي، فإن أمن الدول وصيانة السلم والأمن الدوليين يجب أن يتمّ فعليًا على أساس الشعوب الآمنة، ويتطلّب تحقيقه أحيانًا تجاوز الحدود والحواجز القانونيّة للدولة القومية[12]. وفي هذا المضمار، ورد أيضًا في تقرير Axworthy، الحديث عن مفهوم جديد أكثر شمولية هو مفهوم الأمن البشري في مواجهة سيادة الدولة، إنطلاقًا من تأكيد يعتبر أن أمن الأفراد أصبح معيارًا جديدًا لقياس الأمن العالمي، كما أخذ يطبع بطابعه الخاص كل اندفاع في مجال العمل الدولي. وقد ناقش التقرير ممثّلو إحدى عشرة دولة تمثّل جميع المناطق الجغرافية. وينطلق التقرير من ملاحظتين مفارقتين: الأولى "إذا كانت العولمة مزوّدة بعدة مكاسب، فإنها تصطحب بمعاودة للجرائم، والاتجار غير الشرعي، والإرهاب، وانتشار الأمراض، والتراجع في البيئة الملائمة، فتحمّل معها تكذيبًا للفرضية القائلة بأن أمن الأفراد يتأتى من أمن الدولة". والملاحظة الثانية، مفادها أنه بقدر ما تصبح أدوات الحرب معقّدة يكون ضحاياها الأساسيون من المدنيين، وحالة كوسوفو هي المثل الأخير على هذا الأمر"[13]. وقد أثبتت الأمم المتحدة أن المشاكل والأزمات التي تعانيها البشرية، والمرتبطة بحقوق الإنسان، أدّت إلى تراجع مفهوم السيادة التقليدي، الذي لم يعد صالحًا لمواكبة المستجدات والمتغيّرات في عالم اليوم. وأدرك الأمين العام السابق، بطرس غالي، هذا الأمر جيدًا وعبّر عنه في تقريره المقدّم بعد اجتماع القمة لمجلس الأمن في 1992/1/31، بقوله: "إن احترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق

12- Liyod Axworthy, "**Human Security changing world**", Canada, 9 April 1999, p. 4- 6.

13- ريمون حداد، "**العلاقات الدوليّة**"، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص. 586.

أي تقدّم دولي مشترك، على الرغم من أنّ زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى. فالنظرية هنا لم تعد تنطبق على الواقع، ومهمّة قادة الدول اليوم هي تفهّم هذا الأمر وإيجاد توازن على الرغم من حاجات الحكم الداخلي ومتطلّبات عالم يزداد ترابطًا يومًا بعد يوم. فالتجارة والاتصالات والأمور البيئية تتعدّى الحدود الإدارية. ويَكمُن أحد متطلّبات حلول هذه المشكلات في التزام حقوق الإنسان". بدوره شدّد الأمين العام السابق، كوفي عنان، في تقاريره، على سبل معالجة الهموم الإنسانية المشتركة التي تجتاح العالم اليوم، وأشار إلى تأثيرها الواضح في تطوّرمفهوم السيادة[14].

وفي غياب أي مستند قانوني في القانون الدولي يبرّر شرعية التدخّل الإنساني، شكّلت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمبادرة من فرنسا، رقم 131/43 في 8 كانون الأول/ديسمبر 1988، ورقم 100/45 في 14 كانون الأول/ديسمبر 1990، "حول حق المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والأوضاع الطارئة"، بداية تحوّل في تجاوز مبدأ عدم التدخّل في شؤون الدول الداخلية، على الرغم من أنها تفترض موافقة حكومات الدول المعنية واحترام سيادتها[15]. وهذا التطوّر في حق الضحايا في المساعدة والعون الإنساني، وواجب الدول الاعتراف بدور المنظّمات الدوليّة الإنسانية غير الحكومية وتسهيل مهامها في هذا المجال، قد طرح تساؤلات حول القانون الإنساني الجديد الذي يفرض تدخلاً لمساعدة المنكوبين والضحايا من دون أن يتنكّر للسيادة. فالأمر يقتضي وضع مدى قانوني جديد يربط على نحو وثيق شرعية التدخّل الإنساني ومبدأ استقلال الدولة الأساس وعدم خضوعها لإرادة خارجية[16].

14- محمد المجذوب، **التنظيم الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص. 310.

15- Bernard Kouchner, "**Le Malheur des Autres**", Edition Odile Jacob, Paris, 1991, p. 291.

16- Mario.Bettati, "**Le Droit D'ingérence**", Op.cit., p. 9.

لقد شكل القراران اللذان بادرت إليهما الأمم المتحدة الإطار القانوني للتدخّل الإنساني بموافقة مسبقة ومشروطة من الدول. وقد ترجم ذلك عملانيًا في العديد من الدول المنكوبة في آسيا وأفريقيا وغيرها جرّاء الزلازل والفيضانات، من خلال تقديم أعمال الإغاثة والمساعدة الإنسانية. وقد أفسح ذلك في المجال لاحقًا أمام صدور قرارات جديدة من مجلس الأمن ذات طابع إلزامي، شكّلت تطوّرًا في حق التدخّل الإنساني وسابقة خطيرة على تجاوز مبدأ السيادة، ينصّ على وجوب إيصال المساعدات الإنسانية من قبل المنظّمات الدوليّة وضرورة مواكبتها بقوة عسكرية، من دون الوقوف على موافقة الدولة المنكوبة. ومن القرارات التي سمحت بالتدخّل الإنساني، وألزمت الدول السماح للقوات الدوليّة بتأمين وصول المعونات الإنسانية إلى ضحايا النزاعات المسلّحة الداخلية والمضطهدين من السلطة الحاكمة، القرار 668 الصادر عن مجلس الأمن في 5 نيسان/أبريل 1991، الذي دان عملية قمع المدنيين في أنحاء كثيرة من العراق، بما فيها مناطق وجود الأكراد في شمال العراق، كما فرض على النظام العراقي وضع نهاية لعملية القمع من دون تأخير. وأصرّ على السلطات بوجوب السماح للمنظمات الإنسانية الدوليّة بالوصول إلى جميع المنكوبين الذين هم في حاجة إلى مساعدة في جميع أنحاء العراق، وسمح لقوة عسكرية مشتركة من الأميركيين والإنكليز والفرنسيين بالمساهمة في عمليات إيصال المعونات وإنقاذ الأكراد في حزيران/يونيو 1991 [17].

وتكرّرت قرارات مجلس الأمن التي تولي احترام حقوق الإنسان أهمية قصوى وأولوية، والمرتبطة بعمليات تدخّل إنساني عسكري لتأمين وصول المعونات الإنسانية وضمان أمن السكان. منها، على سبيل المثال، القرار

17- Mario.Bettati, "**Un Droit D'ingérence?**", R.G.D.I.P, Paris, Tome 95, 1993, p. 663.

رقم 794 في 3 كانون الأول/ديسمبر1992، المتعلّق بالصومال الذي أعطى قوة دوليّة أميركية قوامها 28870 عنصرًا، الضوء الأخضر لتدخّل فوري واستثنائي، لإيصال المساعدات إلى المناطق المنكوبة التي تعيش أزمة إنسانية، في ظلّ انهيار الدولة وتقاتل الفصائل المتناحرة في ما بينها. ومن ثم في الموزامبيق والبوسنة في العام 1993، بهدف مساعدة النازحين وحمايتهم، وجيورجيا (1993)، وآذربيجيان لمساعدة الأقلية الأرمينية في كاراباخ (1993)، وفي أنغولا في العامين 1993 - 1994، وفي ليبيريا (1993)[18]. أضف إلى ذلك في السودان، إذ بعد اندلاع القتال بين الميليشيات العربية الموالية للحكومة، والأفارقة السود في إقليم دارفور، والذي ذهب ضحيته عشرات الآلاف من المدنيين ونزوح نحو 130000 إلى الدول المجاورة، وتشرّد نحو 900000 شخص داخل السودان، أصدر مجلس الأمن عدة قرارات في هذا الشأن، بدءًا بالقرار 1547 (11 حزيران/يونيو 2004)، والقرار 1556 (30 تموز/يوليو 2004)، والقرار 1564 (18 أيلول/سبتمبر 2004)، والقرار 1574 (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2004)، والقرار 1558 (10 آذار/مارس 2005)، والقرار 1588 (17 آذار/مارس 2005)، والقرار 1590 (24 آذار/مارس 2005)، والقرار 1591 (29 آذار/مارس 2005). هذه القرارات تجيز للاتحاد الأفريقي نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عسكريين، لضمان حماية المدنيين من الصراعات المسلّحة، وحماية موظفي المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة. كما تدعو هذه القرارات جميع دول أطراف الصراع في دارفور إلى التعاون الكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي، والسماح للأمين العام بإنشاء لجنة تحقيق دولية لتحديد الأفراد في الميليشيات المتصارعة الذين

18- راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للعام 1995، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 54-56.

ارتكبوا جرائم ضدّ الإنسانية وإحالتهم على المحكمة الجنائية الدوليّة[19]. أما في ما يتعلّق بقضية ليبيا، فقد صدر عن مجلس الامن القرار 1973 في 17 آذار/مارس 2011 الذي ينصّ على اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المدنيين الليبيين من الهجمات التي يشنّها النظام لسحق الثوار. وفرض القرار منطقة حظر طيران فوق ليبيا، وهو ذهب إلى ما هو أبعد من حظر الطيران، ليدعو إلى توجيه ضربات إلى قوات القذافي التي تحاصر المدن التي يسيطر عليها الثوار[20].

في المقابل، لم تكن نتيجة جميع تدخّلات مجلس الأمن بحجم الآمال المعقودة. فقد فرض على أكراد العراق حظر من كل نوع، وأدّى ضعف السلطة المركزية في الشمال إلى شيوع عدم الاستقرار السياسي، واندلاع الصراعات الدامية بين الحزبين المتنافسين (الإتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني)، وانتهاك حقوق الإنسان من جانب الفريقين. ومثّل استمرار الحصار الاقتصادي على العراق إنتهاكًا فاضحًا لحقوق الشعب العراقي، وخرقًا للمعايير والمبادئ الدولية، فقد استخدم الدواء والغذاء أداة للضغط أو الابتزاز السياسي. ومن المفارقات المثيرة أن الولايات المتحدة لا تتوانى عن اتهام النظام العراقي بالإساءة إلى حقوق الأكراد، في حين أنها لم تعترض على توغّل تركيا في عمق الأراضي العراقية بحثًا عن قادة حزب العمال الكردستاني. وتدخّلت القوات الدولية في الصومال بقيادة الولايات المتحدة، بذريعة أن هدفها هو الدفاع عن حقوق الإنسان وإعادة الاستقرار إلى البلاد، إلا أن تصرّفاتها أفضت إلى انتهاك حقوق الإنسان. وأدّت هيمنة الولايات المتحدة على عملية التدخّل، إلى حدوث العديد من الانشقاقات والخلافات

19– راجع القرارات ذات الصلة بالسودان، 9/1/2006، متوافر على الموقع: www.un.org/en/peacekeeping/.../background.shtml الإنترنت، الدخول: 12/9/2007.

20- Voir le Centre des Nouvelles des Nations, UN, la Résolution 1973 publiée au terme de la réunion tenue le 17 mars 2011 à l'égard de la situation en Libye.

بين أجنحة القوات الدولية. وأسفر الصراع على قيادة هذه القوات بين واشنطن والأمم المتحدة إلى ظهور تضارب في الأهداف واستخفاف بأرواح الأبرياء وابتعاد عن المهمة الدولية التي برّرت التدخّل[21].

إن جميع هذه التدخّلات العسكريّة الإنسانية التي جرت تحت غطاء الشرعية الدوليّة لتأمين وصول حاجات الإنسان الأساسية، ورغما عن إرادة الدولة صاحبة السيادة على أراضيها المنكوبة، والتي تمت ضمن ظاهرة التدخّل الوقائي العسكري لحماية المدنيين، قد أثارت جدلاً بين الدول الأعضاء داخل منظّمة الأمم المتحدة. وتناول الجدل ظروف التدخّل العسكري الإنساني وكيفيته وزمانه وحدوده ودوافعه وأبعاده وقانونيّته. فأولوية حقوق الإنسان على سيادة الدولة شكّلت التباسًا، فكيف يبرز الالتباس في تطوّر حق التدخّل الإنساني؟

ثانيا: الالتباس في مفهوم التدخّل الإنساني العسكري

شهد التدخّل الوقائي نموًّا وتطوّرًا في سياق الديبلوماسية الوقائية التي تبنّتها الأمم المتحدة منذ العام 1992، بمبادرة من فرنسا والمنظّمات الدوليّة الإنسانية غير الحكومية، بهدف تحقيق أمن الأفراد. وقد بدأت ملامحه تترجم عملانيًا على أرض الواقع في حقبة الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي. حيث تم إنشاء جهاز إنذار مبكر يضمّ مؤسسات الأمم المتحدة، (لجنة حقوق الإنسان وبقية اللجان المنبثقة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئة تقصّي الحقائق)، والمنظّمات العاملة في الحقل الإنساني والبيئي (الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولي، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والوطنية، ومنظمتا أطباء بلا حدود وأطباء العالم، منظّمة العفو الدوليّة، ومنظّمة السلام الأخضر). مهمة هذا الجهاز مراقبة

21– تقرير منظّمة العفو الدوليّة، جنيف، 1994، ص. 7-4.

تطوّر الأحداث والنزاعات، والإفادة مسبقًا عن الأخطار التي قد تهدّد البيئة، والكوارث الطبيعية، التطهير العرقي أو الأثني، تهجير السكان الكثيف، الجرائم ضد الإنسانية، الإبادة الجماعية، إنتشار الأوبئة والمجاعة، كما يعمل هذا الجهاز على اتخاذ التدابير الوقائية الملائمة المستعجلة كانتشار وقائي للقبّعات الزرق، التدخّل الديمقراطي الوقائي، التدخّل الوقائي لمحاربة الاتجار بالمخدّرات. وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2011، برز منحى جديد ألا وهو التدخّل الوقائي لمحاربة الإرهاب لتجنّب الأزمات الداخلية والدوليّة، ومعالجة المسائل الإنسانية المهدّدة للسلم والأمن الدوليين، والحدّ من الخسائر البشرية الناجمة عن المجازر والإبادة الجماعية والكوارث الطبيعية والإرهاب[22].

هذا المفهوم الجديد في العلاقات الدوليّة المعاصرة لـ "التدخّل الإنساني الوقائي"، الذي يجيز التحرّك المسبق واستخدام القوة العسكريّة لضمان أمن السكان، يعطي حقوق الإنسان الأولوية على الإجراءات الرادعة التي تكون من صميم سلطان الدولة الداخلي (كالسيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية). وقد أدّى إلى ردود فعل دوليّة متباينة ومتناقضة بين الدول المتطوّرة في المجتمع الغربي من جهة، وروسيا والصين ومجمل الدول النامية من جهة أخرى، تناولت شرعية التدخّل الدولي الإنساني وقانونيته وجدواه وتوقيت حصوله، ومن يتدخّل، وكيف؟

ثمة رأي يرى أن مدى انتهاك حقوق الإنسان هو الذي يفرض هذا التدخّل للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وتوخيًا لوضع حدّ لتعسّف الحكومة القائمة. في المقابل، تنطلق مواقف أخرى من مبدأ السيادة، وتحذّر من مغبّة الدوافع السياسيّة التي قد تحرّك مجلس الأمن الدولي للتدخّل في منطقة

22- MarioBettati, «**Le Droit D'ingérence**», Op.cit., p. 254-260.

معيّنة من العالم. وترى أن التدخّل الوقائي العسكري قد استخدم كذريعة وأداة للتدخّل الشرعي من قبل الدول الكبرى وخصوصًا الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، من دون إيجاد حلول جدّية للمشاكل التي تواجهها الإنسانية[23]. ولا بدّ من ذكر بعض التدخّلات العسكريّة التي تمّت بإسم الحفاظ على حقوق الإنسان وأثارت التساؤل والشكوك بين دول الأطراف المتناقضة، وأهمها حروب كوسوفو، أفغانستان، العراق وليبيا.

1- حرب كوسوفو

لم تتوان الإدارة الأميركية، في عهد الرئيس كلينتون وبإسم التدخّل الإنساني، عن استخدام حلف شمال الأطلسي، الذي أعدّ أكثر من نصف مليون جندي، وأكثر الأسلحة تطوّرًا من مئات الطائرات المقاتلة الحديثة المزوّدة أجهزة تصويب دقيقة وقنابل ذكية، لشنّ حرب جوية مسبقة على يوغوسلافيا الجديدة في ربيع 1999، قبل صدور قرار مجلس الأمن، لإضفاء الشرعية الدوليّة على التدخّل في كوسوفو. وكان هذا التدخّل ردًّا على أعمال التطهير العرقي للأقلية الألبانية التي قام بها الصرب في إقليم كوسوفو داخل جمهورية صربيا. في المقابل، رأى بعض الدول أنّ التدخّل الإنساني العسكري قد أدى إلى زيادة الخسائر المدنيّة الضخمة من كلا الجانبين الألباني والصربي، متخطيًا محظورين كبيرين في السياسة الدوليّة، سيادة الدولة ومواثيق الأمم المتحدة. كما أن التدخّل حصل من أجل تحقيق أهداف استراتيجية في المنطقة. وقد قالت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت في 9 كانون الأول/ديسمبر 1998، "إنه لا يمكن انتظار إتخاذ القرار من مجلس الأمن للتدخّل. إنّ حلف شمال الأطلسي من شأنه أن يتمتّع بصلاحيات حفظ الأمن والسلم الدولي، ومواجهة تحديات القرن

23– عدنان السيد حسين، "**نظرية العلاقات الدوليّة**"، مطبعة سيكو، بيروت، 2003، ص 211.

الحادي والعشرين، وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة قدر الإمكان. ولكنّ حلف شمال الأطلسي لا يمكنه أن يكون رهينة اعتراض هذا البلد أو ذاك على عملياته. فقوّة الحلف هي في قدرته على التحرّك من تلقاء ذاته".

كما أن هذه الحرب، قد فتحت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدوليّة، إذ إنها أعلنت بزوغ فجر نظام عالمي جديد. كانت الأهداف المباشرة للحملة الأطلسية تأمين حماية سكان كوسوفو والحدّ من الخسائر البشرية، لكن تبيّن من نتيجة الضربات الجوية المكثّفة، سقوط عدد كبير من الضحايا بين المدنيين، وتدمير البنية التحتية الاقتصاديّة والمنشآت الحيوية. كما اتضح لاحقًا أن الأرقام والمعطيات التي تم تسريبها للرأي العام، تبريرًا للحملة العسكريّة الأطلسية، كانت مضخَّمة جدًا. ففي حين أعلنت المحكمة الجزائية الدوليّة ليوغوسلافيا السابقة أن مجموع الضحايا من كلا الجانبين لم يتعدّ 2018 قتيلاً عشية الحرب، فإنّ هذه الأرقام تضاعفت مباشرةً قبل الحملة 50 مرة على لسان وزير الدفاع الأميركي، و250 مرة على لسان الناطق الرسمي بإسم وزارة الخارجية الأميركية. وهذا ما ردّده أيضًا المسؤولون في ألمانيا وبريطانيا، وتناقلته وسائل الإعلام المختلفة[24].

وقد أشارت روسيا والصين وغيرهما من الدول المعترضة على الحملة العسكرية، إلى أنّ الأهداف البعيدة لحلف الناتو بزعامة الولايات المتحدة الاميركية تتجاوز هذه الحالة العرقية لتطال بلاد البلقان، التي تضمّ، إلى يوغوسلافيا السابقة، كلاً من ألبانيا ورومانيا وبلغاريا. بعبارة أخرى يهدف الحلف إلى تحطيم خطوط روسيا الحالية الدفاعية الأمامية المستهدفة في أمنها واقتصادها وربما في اتحادها الفيديرالي، هذا بالإضافة إلى تطويقها. وثمة محاولات حثيثة لإخضاع الجبل الأسود وإخراجه من دائرة

24– ريمون حداد، **العلاقات الدوليّة**، مرجع سبق ذكره، ص. 584 – 585.

الاتحاد مع صربيا، وضمّ ثلاث دول من أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي (تشيكيا، بولونيا، المجر). وتنتظر دول أخرى مثل بلغاريا ورومانيا دورها. كذلك، تهدف هذه الحملة إلى التأثير في مسار النظام العالمي لجهة إدارة الأزمات الدوليّة، وتوسيع مهام حلف شمال الأطلسي على مجمل الأراضي في أوروبا والشرق الأوسط، وتعزيز دوره أمنيًا وسياسيا على دور الأمم المتحدة ومنظّمة الأمن والتعاون الأوروبي المعلنة في العام 1996. وبالتالي، فإن ثمة تساؤلات من صربيا وروسيا حول الغرض من التدخّل الإنساني العسكري واستباحة المواثيق الدوليّة. إن كلفة حرب كوسوفو، التي قُدِّرت بمليارات الدولارات، كما أشارت الإدارة الأميركية، لم تكن فقط من أجل مسلمي كوسوفو، بل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة[25].

في المقابل، ثمة طروح مناقضة من الدول الأوروبية والأمم المتحدة. وفي هذا السياق، "إعترف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، بأن ما حصل في كوسوفو مخالف لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها، لكنه رأى أن أولوية حقّ التدخّل الإنساني تستوجب إعادة مراجعة بعض هذه المبادئ". وفي إعلان يصدر للمرة الأولى عن أمين عام للأمم المتحدة، يشير كوفي عنان إلى وجود مفهومين للسيادة حاليًا، ويضيف: "أظهرت لنا الإبادة في رواندا فظاعة نتائج عدم التحرّك، إذ ارتكبت مجازر جماعية. ولكنّ النزاع في كوسوفو طرح أسئلة مهمة أيضًا حول نتائج عمل قائم على التدخّل، ولكن من دون وفاق دولي ولا سلطة شرعية بيّنة". ولقد ألحّ الأمين العام على الحاجة إلى وضع تعريف جديد وأوسع من التعريفات السابقة للمصلحة الوطنية، بحيث يتاح المجال للدول أن تتّفق في مسعاها لإيجاد أهداف وقيم مشتركة"[26]. يستنتج أن حرب كوسوفو طرحت تساؤلات متباينة بين الدول

25- عدنان السيد حسين، "**حرب كوسوفو في أبعادها الإقليمية والدوليّة**"، الدفاع الوطني، اليرزة، العدد 29، تموز/يوليو 1999، ص. 13-5.
26- ريمون حداد، "**العلاقات الدوليّة**"، مرجع سبق ذكره، ص. 586.

حول جدوى التدخّل الإنساني العسكري، فهل كان للحملة العسكرية على أفغانستان أبعاد مماثلة؟

2- حرب أفغانستان

مرة جديدة يعود أمن الأفراد إلى دائرة الاهتمامات العالمية تحت وطأة الإرهاب. وخصوصًا بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2011، التي وقّعت في الولايات المتحدة الأميركية، وذهب ضحيّتها آلاف المواطنين، ووجهت فيها أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن ونظام طالبان. وانطلاقًا من مبدأ التعاون العالمي في التعامل مع ملف الإرهاب، تضافرت الجهود الدوليّة من منظّمات دولية وإقليمية وخصوصًا الأمم المتحدة، من أجل تغطية التدخّل العسكري وتشريعه لوضع حد للهجمات الإرهابية المهدّدة للأمن الإنساني والأمن والسلم الدوليين. فصدرت قرارات متعدّدة من مجلس الأمن، تجيز حقّ الولايات المتحدة في الدفاع عن النفس بسبب تعرّضها لاعتداء إرهابي. وأمّنت هذه القرارات الدوليّة الغطاء الشرعي للولايات المتحدة الأميركية لشن حربها على الإرهاب، ودعت دول العالم إلى الانضمام إليها في حربها العالمية، وإلا عدَّت داعمة للجماعات الإرهابية. وقد نجحت الولايات المتحدة في حشد التحالف الدولي لدعم حملتها العسكريّة ضد أفغانستان، وإطاحة نظام طالبان وتنظيم القاعدة وتعقّب أعضائه في معظم دول العالم. في المقابل، رأى بعض الخبراء الاقتصاديين في الدول النامية، أنه لا يمكن إخفاء الأبعاد الرئيسة للحرب الأميركية على أفغانستان تحت ستار مكافحة الإرهاب، والمتمثّلة بالهيمنة على مصادر النفط، نظرًا إلى أهمية موقع أفغانستان الجغرافي في قلب آسيا، التي لا تبعد سوى بضع مئات من الكيلومترات عن منابع النفط في الشرق الأوسط وبحر قزوين[27].

27- فريد هاليداي، "ساعتان هزتا العالم **11** أيلول/سبتمبر **2011**، الأسباب والنتائج"، دار الساقي، بيروت، 2002، ص -10 11.

لقد شكّلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2011 منعطفًا جديدًا لمكافحة الإرهاب من حيث الوسائل المستخدمة والانعكاسات المباشرة لاستخدام هذه الوسائل. قبل هذا التاريخ كانت مكافحة الإرهاب تجري عن طريق الاتفاقيات الدوليّة، أما بعد هذا التاريخ فقد أخذت مكافحة الإرهاب شكل التدخّل العسكري المباشر من قبل الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في هذا المجال. تم ذلك حينًا ضمن إطار الشرعية الدوليّة، كما جرى في أفغانستان وخارجها، وحينا آخر خارج إطار الشرعية الدوليّة، كما حصل في العراق. وهذا ما استدعى بعض الدول للمطالبة بالتزام قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني في محاربة الإرهاب. واعتبرت هذه الدول أنه إذا كان الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أحد أخطر التهديدات التي تواجه الأمن العالمي، فلا يجوز، في المقابل تحت هذه الذريعة، إنتهاك حقوق الإنسان ومبادئه ومواثيقها وقواعد القانون الدولي الإنساني، كما يحصل في كوبا مع معتقلي غوانتنامو (ميليشيا حركة طالبان، وأعضاء تنظيم القاعدة). إضافةً إلى الإجراءات الاحترازية والمتشدّدة التي تتخذها الولايات المتحدة مع المواطنين الأجانب الذين يدخلون أراضيها[28].

3- حرب العراق

لقد شكّلت هذه الحرب منعطفًا جديدًا في السياسة الدوليّة لمكافحة الإرهاب، وكانت أحد أسباب الخلاف الدولي الرئيسة، وخصوصًا بين معظم دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ومعظم الدول الناشئة والنامية من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ثانية، حول قانونيّة هذه الحرب وأبعادها الاستراتيجية، وأصول استخدام القوة العسكريّة وكيفية استخدامها للحفاظ على حقوق الإنسان، وعدم تخطّي مبدأ سيادة الدولة

28– عصام سليمان، "الحرب على الإرهاب والقانون الدولي الإنساني"، الدفاع الوطني، اليرزة، العدد 52، نيسان/أبريل 2005، ص.25-19.

بصورة مطلقة. فقد سعت الإدارة الأميركية، مع المحافظين الجدد في عهد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، إلى إعطاء التدخّل العسكري الإنساني مفهومًا جديدًا، يقوم على ضرورة توجيه ضربات عسكرية إستباقية لدولة ما، إذا وجدت أو لم توجد لديها النية والاحتمال بالقيام بأعمال إرهابية تجاه الطرف الآخر، من شأنها أن تهدّد أمن المواطنين حيث وجدوا على الكرة الأرضية. وهذه الحروب الاستباقية، التي ترافقت مع تطوّر حق التدخّل الإنساني، تخطّت إطار الشرعية الدوليّة، وشكّلت التباسًا في جدواها وأهدافها بين الدول المتنازعة[29].

وهذا ما حصل واقعيًا، إذ ادعت الولايات المتحدة أن العراق يفرض تهديدًا على أمنها والأمن العالمي. وهذا التهديد، حسب ما تزعم، خطير إلى حدّ يتطلّب توجيه ضربة عسكرية إستباقية لحمايتها والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، وحجتها في ذلك أن العراق ما زال يمتلك أسلحة دمار شامل، وبإمكانه تزويد المنظّمات الإرهابية بها، وأن نظامه متواطئ مع تنظيم القاعدة المسؤولة عن تدمير رموز الولايات المتحدة الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة، إضافةً إلى عدم امتثاله للقرارات الدوليّة[30]. هذه الادعاءات كانت محطّ شكوك دولية، إذ أعلن الاتحاد الأوروبي في قمته الاستثنائية التي انعقدت في بروكسيل، "إن التضامن الأوروبي مع واشنطن لمحاربة الإرهاب، لا يعني إعطاء صك على بياض لأميركا للقيام بما يخدم مصالحها، كما أن غالبية الدول الأوروبية لن تنضم للتحالف الذي تدعو إليه الإدارة الأميركية للتصدّي للإرهاب من دون تحديد مسبق للعدو ومن دون معرفته المبنية على إثباتات"[31].

29- Gidon Gotlied, "**The Impact on International Law**", Oxford University Press, London, Feb. 2004, p. 24-25.

30- المعهد الدولي للدراسات لإستراتيجية في الولايات المتحدة، المستقبل العربي، بيروت، عدد 285، تشرين الأول/أوكتوبر 2002، ص. 195.

31- غسان العزي، "**المشهد الدولي غداة الحرب على العراق**"، شؤون الشرق الأوسط، بيروت، 2003، ص. 125.

كما أشارت غالبية الدول النامية إلى أن استخدام القوة العسكريّة، واحتلال العراق خارج إطار الشرعية الدوليّة، كان من أجل أهداف أمنية وسياسية وإقتصادية. وهذه الخطوة كان لها آثار سلبية معاكسة على الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي في العراق والمنطقة والعالم، وعلى دور منظّمة الأمم المتحدة وصدقيتها في المستقبل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وصلاحيتها بالسماح بالتدخّل الإنساني العسكري وفق ميثاقها، وأخيرًا على مبدأ سيادة الدول واستقلالها، ومبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[32].

في هذا السياق، صرّح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وكذلك مندوبو دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وغيرها، أن الحرب على العراق غير مشروعة لعدم انسجامها مع ميثاق الأمم المتحدة، لأن ما من قاعدة قانونيّة تبرّر هذا الهجوم. فالمادة 51 التي تجيز حال الدفاع عن النفس، ردًا على هجوم مسلّح، لا تنطبق على الوضع في العراق أسوة بالحالة في أفغانستان، لعدم وجود براهين وأدلّة دامغة تؤكّد علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2011، وإمكان تزويد هذا التنظيم بأسلحة دمار شامل. هذه الحرب أدّت إلى الفوضى في النظام الدولي، وليس إلى توفير الأمن والسلم الدوليين[33]. كما أن اللجوء إلى استخدام القوة العسكريّة، تحت عنوان التدخّل الديمقراطي لتحرير الشعب العراقي من استبداد النظام الديكتاتوري الحاكم وظلمه، يتنافى مع مبدأ سيادة الدول واستقلالها، ولم يؤدّ فعليًا إلى حماية حقوق الشعوب والحفاظ على أمنهم الشخصي والفردي. وتشير تقارير لجان حقوق الإنسان للمنظمات الدوليّة والإقليمية وغيرها من المنظّمات الدوليّة الإنسانية غير الحكومية، إلى انتهاك القوات الأميركية

32- عصام سليمان، "الحرب على الإرهاب والقانون الدولي الإنساني"، مرجع سبق ذكره، ص.35.

33- كوفي عنان، "عدم قانونيّة الحرب"، جريدة الحياة، لندن، 17/04/2004.

في العراق (في سجن أبو غريب) مجمل قواعد حقوق الإنسان التي نص عليها القانون الدولي العام والقوانين والإعلانات الدوليّة في هذا المجال، ناهيك من قواعد القانون الدولي الإنساني. فقد تم الاعتداء على الحياة والسلامة المدنيّة وخصوصًا معاملة المعتقلين بقساوة وتعذيبهم وأخذ الرهائن والاعتداء على الكرامة الشخصية وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات من دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة تكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة ومن دون توفير الشروط الصحيّة والرعاية الطبية. فقد تبيّن أن الماكينة العسكريّة الضخمة التي استخدمت في المعارك، أدّت إلى خسائر بشرية كبيرة في صفوف العسكريين والمدنيين الأبرياء، تعدّت مئات الألوف. هذا إضافة إلى تدمير البنية التحتية بكاملها (محطات توليد الكهرباء والمياه، الجسور، محطات الاتصال والإعلام...) وتقوم الإدارة الأميركية والبريطانية بالتعتيم على أرقام خسائر هذه الحرب البشرية والمادية[34].

لقد تساءلت معظم الدول عن دوافع الحرب الأميركية الرئيسة على العراق تحت ذريعة التدخّل العسكري الوقائي لمكافحة الإرهاب. ورأت أن أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية هي في تحقيق حلم الأمبراطورية الأميركية، من خلال إقامة النظام العالمي الجديد الأحادي القطب والسلطة والسياسة والقرار. وهذه الزعامة والسيادة على العالم اللتان تقومان على مبدأ القوة والتفرّد، تكتملان بعد إحكام السيطرة على النفط في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، مهما تكن الوسائل. فالعراق من أكبر مصادر إمدادات النفط واحتياطه، لذا فإنّ سيطرة الولايات المتحدة على حقول النفط في العراق يقود إلى تغيير موازين القوى الاقتصاديّة ويؤدّي إلى فتح مجالات الهيمنة الأميركية على أسواق النفط العالمية، إنتاجًا وتسويقًا وتسعيرًا وتوزيعًا. هذا

34- Jacques Chirac, "**Les Dégâts de la Guerre en Irak** ", Le Monde Diplomatique, Paris, 25/8/2004.

إضافةً إلى توسيع دور حلف شمال الأطلسي الأمني، وتهميش دور منظّمة الأمم المتحدة والتحكّم فيها، لكي تكون المنظّمة أداة طيّعة بتصرّف الولايات المتحدة الأميركية وخدمة أهدافها ومصالحها[35].

4- حرب ليبيا

بعد الإطاحة بنظام الرئيس الليبي معمر القذافي الذي دام أربعة عقود، لا تختلف معظم الدول، التي ساهمت في هذه العملية العسكرية أو التي وافقت على قرار مجلس الأمن الذي شرّع التدخّل العسكري، في توصيف حالة الأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا وانتشار ظاهرة الإرهاب من جراء الانفلات الأمني وانتشار السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني[36].

وفي هذا السياق، صرّح فيتالي تشوركين مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة بأن النزاع في ليبيا في العام 2011 أصبح من أهم العوامل التي دفعت منطقة شمال أفريقيا نحو "الانزلاق لهاوية الإرهاب". وذكر تشوركين أن "الأحداث في ليبيا أصبحت من دون أي شك عاملاً قويًا دفع المنطقة نحو الإرهاب". وشدّد على أن الارهابيين في المنطقة مجهزَون جيدًا، مضيفًا أن تدفّق الأسلحة من ليبيا بعد الإطاحة بنظام معمّر القذافي قد ساهم في ذلك. واعتبر الدبلوماسي الروسي ان الأحداث الجارية في مالي بعد استيلاء المسلّحين عل شمال البلاد تثبت صحة هذه التوقعات. وأضاف أنه "نشأت بؤرة خطيرة للارهاب، لكنه لا يجوز أن نتجاهل أن الارهابيين لا يستقرّون في مكان ما، وبإمكانهم الانتقال إلى دول أخرى بعد الفرار من شمال مالي. وأخشى أن الصراع مع هذا التهديد الإرهابي سيكون طويلاً وجديًا"[37].

35- محمد حسنين هيكل، "الإمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الأهرام، 2003، ص 119.

36- فاضل عبد اللطيف، "تداعيات الحرب في مالي على الأوضاع في ليبيا" 30/1/2013، mostakbal.org/news/clicked/304501 libya-al-

37- تشوركين، "النزاع في ليبيا دفع المنطقة نحو الانزلاق لهاوية الإرهاب"، 29/1/2013 /arabic.rt.com/news_all_news/news/606395

يستنتج مما ورد، أنّ خلاصة تجارب المجتمع الدولي، في حقل التدخّل الإنساني، لم تكن موفّقة. ففي بعض الحالات، ذهبت القوات الدولية في استخدام القوة ضد دولة معيّنة إلى أبعد مما تقتضيه الظروف وتتطلّبه الأوضاع، فأدى ذلك إلى سقوط الضحايا من المدنيين، على النحو الذي حدث في يوغوسلافيا. وفي حالات أخرى، عجزت قوات الأمم المتحدة عن القيام بالمهام الموكلة إليها، وفي طليعتها حماية حقوق الإنسان، كما حدث في البوسنة وإقليم كوسوفو وأفغانستان. وأدى تدخّل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في العراق، خارج إطار الشرعية الدولية، إلى إشكالية سياسية حول مشروعية هذا التدخّل وآلياته ومبرّراته وعمليات تنفيذه وأهدافه وأبعاده الاقتصادية. كما أن بعض الدول الكبرى المسيطرة على مجلس الأمن الدولي تؤيّد مبدأ التدخّل، لأنه يتيح لها فرصة تحقيق بعض المآرب أو المكاسب، من دون التعرّض لتهمة التدخّل في صميم السلطان الداخلي للآخرين. في المقابل، تعارض الدول الصغرى هذا التدخّل بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان كونه يحقّق أهداف الدول الكبرى الاستراتيجية على حساب سيادة الدول. وبالتالي، هذا الالتباس لا يزال حتى اليوم يطرح إشكالية قانونيّة وسياسية. كما أن الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى لا تزال قائمة حول متى يمكن أن يحصل التدخّل الدولي الإنساني، من يتدخل وكيف؟ لئلا يستغلّ الأمن البشري أو حقوق الإنسان، لتحقيق أهداف سياسية[38].

على الرغم من الاختلافات الواضحة، نجد اهتمامًا دوليًا واسعًا بالأمن البشري، يعبّر عنه بتنظيم التدخّل الإنساني العسكري بما يتوافق، إلى حدّ ما، مع احترام مبدأ سيادة الدولة، وذلك من خلال وضع هذا التدخّل العسكري

38- عدنان السيد حسين، "**نظرية العلاقات الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص.212-210.

تحت أمرة منظّمة الأمم المتحدة وقيادتها، وأن يكون محدّدًا بمدة قصيرة، وعندما يكون هناك انتهاك كبير لحقوق الإنسان (إبادة جماعية، جرائم ضد الإنسانية، تطهير عرقي أو إثني)، وحين تعجز الدول القومية عن معالجة تلك المخاطر التي تواجهها الإنسانية. هذا بالإضافةً إلى إعطاء التدخّل غطاءً قانونيًا في إطار الشرعية الدوليّة. ويبدو هذا التوجّه، إلى حدّ ما، تلبية مشتركة لجميع مطالب الدول المتناقضة[39]. وفي إطار العمل على تكريس هذا الحق قانونيًا يطرح الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره للعام 2005 إصلاحات في هذا الشأن، وهذا يصبّ بصورة غير مباشرة في تحقيق مطالب الولايات المتحدة الأميركية. بحيث يقترح مطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار في شأن استخدام القوة يحدّد: "مبادئ لاستخدام القوة ويعبّر عن عزمه الاستهداء بها لدى تقريره ما إذا كان يأذن أو يصدر تفويضًا باستخدام القوة من عدمه. وينبغي أن تشمل تلك المبادئ إعادة تأكيد أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلّقة باستخدام القوة، ومنها أحكام المادة 51، وإعادة تأكيد الدور المحوري لمجلس الأمن في مجال السلام والأمن، وإعادة تأكيد حق مجلس الأمن في استخدام القوة العسكريّة، وقائيًا، للمحافظة على السلام والأمن الدوليين، ولاسيما في حالات عمليات إبادة جماعية وتطهير إثني وجرائم أخرى مماثلة ضد الإنسانية؛ وضرورة النظر في مدى جسامة التهديد لدى التفكير في ما إذا كان يجب الإذن باستخدام القوة أو تأييد استخدام القوة أم لا ، وفي القصد من الإجراءات العسكريّة المقترحة، وما إذا كانت تتوافر وسائل غير القوة العسكريّة يمكن أن تحقّق نجاحًا مقبولاً في وقف التهديد، وما إذا كان الخيار العسكري مناسبًا مع التهديد الماثل، وما إذا كانت تتوافر فرصة معقولة للنجاح".

39- Boutrous Ghali, "**Les conditions de l'Intervention Humanitaire Militaire**", Le Figaro, Paris, 22/05/2004.

في هذا المضمار أيضًا، يقترح الأمين العام في مشروعه الإصلاحي قبول "مبدأ مسؤولية الحماية باعتباره أساسًا للإجراءات الجماعية لمناهضة الإبادة الجماعية والتطهير الإثني والجرائم ضد الإنسانية، والموافقة على العمل على أساس تلك المسؤولية، إعترافًا بأنها تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة من الدول، وأنّ من واجب كل دولة حماية سكانها. ولكن إذا كانت السلطات الوطنية عازفة أو عاجزة عن حماية مواطنيها، فإنّ المسؤولية تنتقل إلى المجتمع الدولي لكي يستخدم الوسائل الديبلوماسية والإنسانية وغيرها للمساعدة في حماية السكان المدنيين. وإذا أشار ظاهر الأمر إلى عدم كفاية تلك الوسائل، كان على مجلس الأمن أن يقرّر بمقتضى الضرورة إتخاذ إجراءات بموجب الميثاق، منها إجراءات الإنفاذ إذا اقتضى الأمر"[40].

أمام هذه المعطيات، يستنتج أن الإشكالية القانونيّة والسياسيّة التي أثارها مبدأ حقّ التدخّل الإنساني لا تزال حتى اليوم في إطار المعالجة، وفي أولوية سلّم إهتمامات المجتمع الدولي، لجهة عدم توافق مبدأ التدخّل وتناقضه مع مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والتناقض في موقف الدول وتوجّه بعض الدول العظمى لاتخاذ التدخل ذريعة من أجل دوافع سياسية واستراتيجية، كما يحصل في الأزمة السورية. لذلك تعمل منظّمة الأمم المتحدة والمنظّمات الإقليمية والمجتمع المدني على تشريع حقّ التدخّل الانساني ووضع الأطر التنظيمية له بهدف ضمان أمن البشرية والحفاظ على حقوق الإنسان، لئلا يثير هذا التدخّل الشكوك والتساؤلات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

40– راجع تقرير الأمين العام ، في الدورة 59، نيويورك، آذار/مارس 2005، ص 82.

وفي ظل هذا الواقع المستجد على الساحة الدولية، هل هناك من مبادرة عالمية لتطبيق المقاربة الكونية المعاصرة لمفاهيم الأمن العالمي؟ إن"الكوسموبوليتيين" أو الكونيين الليبراليين يريدون، بحسب التقليد الكانتي، تدويل نموذج دولة القانون، ويسعون وراء مبادئ سلام في إطار القانون والحق على مستوى العالم. تقوم الكوسموبوليتية على انتهاج سياسة نظام لا يميّز بين الأفراد. فالأفراد هم أساس الحقوق والواجبات المفترض احترامها. إن حقوق الإنسان أهم، في نظرها، من الدولة ومن سيادتها. ويجري تصوّر مجتمع مدني عالمي مؤلّف من أفراد، ومن مواطنين عالميين. وهي تدعو للمساواة بين الجميع وليس هناك إلا الشرطة الدولية التي هي مكلّفة بفرض احترام القانون.

المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية

أ. د. محمد دياب *

في العالم اليوم مليار ومئة مليون نسمة (أي سدس البشرية) يعانون الجوع وسوء التغذية. وحسب معطيات الأمم المتحدة، التي وردت في تقرير أمينها العام، بان كي مون أمام "القمة العالمية للأمن الغذائي"، أو كما سماها البعض "قمة الجوع" التي انعقدت في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2009 في روما، فإن سبعة ملايين طفل في العالم يموتون سنويًا بسبب الجوع، أي 17 ألف طفل في اليوم، بما معدّله طفل واحد كل خمس ثوان. إنه رقم مرعب، يصعب تصديقه، ولكنه للأسف الشديد حقيقي، يصفع بواقعيته كل ضمير حي. إن ذلك يحدث في وقت يُنتج فيه العالم من الغذاء اليوم ما يكفي لإطعام كل سكان الكوكب. المشكلة، إذًا، ليست في الإنتاج وزيادة فعاليته، بل في التوزيع.

فنحن اليوم لا نعيش في عالم الندرة. إذ أن الثورة الصناعية حرّرت المجتمع من "الندرة الإقتصادية"، وأزالت التناقض

* أستاذ محاضر في كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية

بين تزايد عدد السكان، وبين توافر الغذاء لإطعام الأعداد المتزايدة منهم. فقد بات الإقتصاد العالمي قادرًا على إنتاج كميات من السلع والغذاء والثروات بحيث يمكن تأمين الحاجات الأولية لجميع سكان العالم، وإبعاد خطر المجاعة عنهم. غير أن المشكلة، كما ذكرنا، لا تقع في دائرة الإنتاج، بل في التوزيع المتفاوت للموارد والثروات والإمكانات. إذ تفيد معطيات الأمم المتحدة أن 10% فقط من ثروات حفنة من أصحاب المليارات في العالم، كافية لسد حاجات المليار فقير من الغذاء والدواء وماء الشفة[1].

في "القمة العالمية للأمن الغذائي" التي انعقدت في روما في أعقاب الأزمة الغذائية العام 2008، والتي شهد العالم خلالها ارتفاعًا باهظًا بلغ نسبًا قياسية في أسعار المواد الغذائية ولاسيما الأساسية منها، وأدى إلى أعمال شغب واضطرابات في عدد من البلدان الفقيرة، في هذه القمة تجلى الإنقسام "الطبقي" بين دول العالم. فقد أحجمت الدول الغنية عن المشاركة في المؤتمر، باستثناء الدولة المضيفة إيطاليا، وفشلت القمة في انتزاع تعهّد من الدول الغنية بتأمين مبلغ 44 مليار دولار لانتشال ملايين الناس من الجوع، عن طريق تقديم المساعدة للدول النامية من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء. وللمقارنة فقط، نشير إلى أن الولايات المتحدة وحدها، خصّصت 747 مليار دولار من أموال المكلفين لإنقاذ حفنة من كبار الرأسماليين خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وللحفاظ على ديمومة المصارف والشركات المالية الكبرى وربحها.

1 - جوهر المشكلة

تعتبر المشكلة الغذائية في العالم واحدة من المشكلات الكونية التي تواجهها البشرية، لا بل ربما أكثرها حدة في عصرنا الراهن، كونها تمسّ

1- فواز الطرابلسي، "الفقر إن جاع"، صحيفة السفير، 8/11/2009.

مباشرةً حياة مئات الملايين من الناس وبقاءهم. وتظهر معطيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) حدة المشكلة الغذائية وحجمها، حيث تشير هذه المعطيات إلى أن عشرات الملايين في العالم مهدّدون بالموت اليوم، بسبب الجوع والأمراض الناجمة عن سوء التغذية. فمئات الملايين يعانون الجوع، في حين أن أكثر من مليار ونصف مليار إنسان يتحمّلون مختلف أشكال سوء التغذية، بما في ذلك ما يسمى سوء التغذية "غير المرئي"، أو "الجوع الخفي"[2]. أي عندما تؤمّن وجبات التغذية التقليدية الكمية الكافية من السعرات الحرارية، ولكنها لا تتضمّن الحد الأدنى الضروري من البروتيين والدهنيات، ذات المصدر الحيواني خصوصًا، وكذلك العناصر الدقيقة. وثمة تقديرات تفيد بأن ربع أطفال البلدان النامية يعانون في الوقت الراهن "سوء التغذية غير المرئي". ومن الواضح أن نقص هذه المكوّنات الغذائية البالغة الأهمية ينعكس سلبًا على صحة الناس، وينجم عنه انخفاض نسبي في نوعية اليد العاملة وكفاءتها، التي تكون في الغالب غير صالحة للعمل في قطاعات الإقتصاد العصرية في البلدان النامية.

ومن الثابت أن ثمة جذورًا تاريخية عميقة لمسألة تأمين المواد الغذائية لسكان الكوكب. فقد رافق النقص في المواد الغذائية البشرية على مدى تاريخها، الذي كان على الدوام تاريخًا للكفاح من أجل القوت. فعلى سبيل المثال، تتحدّث أساطير هنود أميركا اللاتينية عن آلهة الجوع. أما في الأساطير اليونانية القديمة، فعندما فتحت "باندورا" العلبة التي أوكلتها إليها الآلهة، أفلتت منها كل العيوب البشرية والشرور، ومن بينها الجوع الذي انتشر في أنحاء الكوكب كلها.

2- ورد في تقرير منظمة الفاو "حال انعدام الأمن الغذائي في العالم"، للعام 2012 التالي:"لا يزال عدد الجياع في العالم مرتفعًا بشكل غير مقبول بعدما بلغ عدد من يعانون من نقص مزمن في التغذية 870 مليون نسمة ما بين 2010– 2012. ويعيش القسم الأكبر منهم في البلدان النامية حيث يقدّر عدد ناقصي التغذية بزهاء 850 مليون نسمة أي أقل بشكل طفيف من 15% من السكان".
نقلاً عن الموقع الألكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو): www.fao.org/publications/sofi/ar

في القرون الوسطى، حصدت المجاعة ملايين الناس، وتبعتها أنواع شتى من الأوبئة. ففي إنكلترا، سُجل ما بين عامي 1005 و1322، إنتشار 36 وباء ناجم عن الجوع. ولاحقًا، مع تطوّر التجارة ووسائل المواصلات والتبادل بين المناطق والبلدان، تراجعت حدة المشكلة، ولكنها لم تختف نهائيًا.

إن وقوع الإنسان فريسة الجوع أو عدمه، يتوقّف بالدرجة الأولى على "حقّه في الغذاء" (أي على كمية الغذاء التي يمكنه الحصول عليها أو شراؤها)، وليس فقط على كمية المواد الغذائية المنتجة أو المتوافرة في البلد أو المنطقة التي يقطنها. أي بكلام آخر، لا يكفي أن ينتج البلد أو يقتني المواد الغذائية بكميات وفيرة حتى يزول الجوع فيه، بل الأهم من ذلك أن تكون هذه المواد الغذائية متاحة لأفراد المجتمع وفي متناولهم. وهذا يتوقّف على توافر فرص العمل، وعلى القدرات الشرائية، وكذلك بالطبع على أسعار المواد الغذائية.

في العصر الراهن، تبرز حدة المشكلة الغذائية ومأساويتها نتيجة لطابعها المتناقض. فمن جهة، يؤدّي الجوع إلى هلاك الملايين: ففي النصف الثاني من القرن العشرين هلكت بسبب الجوع أعداد من الناس، تزيد عن كل الذين هلكوا خلال المئة والخمسين السنة السابقة بسبب الحروب والنزاعات المسلّحة والقلاقل الاجتماعية. ويموت سنويًا بسبب الجوع والأمراض الناجمة عنه في العالم، أعداد من البشر أكثر بعدة مرات من أولئك الذين قتلوا نتيجة انفجار القنبلتين الذريتين، اللتين ألقتهما الولايات المتحدة الأميركية على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. أما من جهة أخرى، فإن مستوى تطوّر القوى المنتجة والتطوّرات العلمية والتكنولوجية المستخدمة في الإنتاج الزراعي، تجعل الإنتاج العالمي من المواد الغذائية قادرًا عمومًا على تلبية الحاجات الغذائية لسكان العالم.

وللمشكلة الغذائية خصائصها في الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة، فهي تتّسم بالحدة بصورة خاصة في البلدان النامية والمتخلّفة، نظرًا للإرث الاستعماري وما خلّفه من نمط إنتاج في هذه البلدان، قاصر بنيويًا عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان. ولكن هذا لا يعني أن المشكلة الغذائية غير قائمة في البلدان المتقدّمة. إلا أن طابعها هناك يختلف عن طبيعتها في البلدان النامية. فهي في البلدان المتقدّمة ذات طابع إجتماعي، توزيعي، ناجم عن التمايز الإجتماعي العميق في هذه البلدان، حيث أن قسمًا من السكان يعاني سوء التغذية، على الرغم من وجود فائض كاف من الموارد الغذائية فيها.

إن المشكلة الغذائية ذات بعد عالمي شامل (كوني)، سواء من حيث طابعها الإنساني، أم من حيث ترابطها الوثيق مع المهمة المعقّدة، المتمثّلة بتذليل التخلّف الإقتصادي والإجتماعي في الدول المستعمَرة سابقًا والتابعة. فعدم تلبية الحاجات الغذائية لعدد كبير من سكان البلدان النامية والمتخلّفة لا يشكّل عائقًا أمام فرص التقدّم فحسب، بل هو في الواقع مصدر دائم لعدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي وللنزاعات في هذه البلدان. في هذا الصدد يقول بول كونواي، أحد كبار المسؤولين في الشركة الأميركية "كارغيل"، التي تعتبر من أكبر متداولي السلع الغذائية في العالم "أن الأمن الغذائي له علاقة بالإستقرار السياسي في الأسواق الناشئة. إنه بند سياسي عالٍ جدًا، لأن الحقيقة هي أنه إذا كان لديك سكان فقراء نسبيًا وتتضاعف عندك أسعار الغذاء مرتين أو ثلاث، فإن ذلك يمكن أن يتسبّب في زعزعة الوضع السياسي".

وتتجلى كونية المشكلة الغذائية على نحوٍ آخر أيضًا. فإنتاج المواد الغذائية وتوزيعها والمتاجرة بها بين الدول، تعتبر الشغل الشاغل للحكومات، إن لم يكن في بلدان العالم كلها، ففي الغالبية الساحقة منها. ففي حين تعاني بلدان

الجوع وسوء التغذية، تسعى بلدان أخرى إلى تحقيق التوازن في الوجبات الغذائية وفي نوعية الغذاء، وفي الوقت نفسه تجهد بلدان معيّنة لحلّ مشكلة الفوائض في المواد الغذائية أو معالجة المشكلات الصحية الناجمة عن الإفراط في استهلاكها لدى بعض الشرائح الإجتماعية فيها.

2 - مالتوس والمالتوسيون الجدد

أكّد توماس روبرت مالتوس (1766 – 1834)، الباحث والإقتصادي الإنكليزي، أن ثمة علاقة وطيدة بين تطوّرعدد السكان وتطوّر كمية الإنتاج. ولكنه على عكس إبن خلدون الذي تحدّث منذ القرن الرابع عشر عن الصلة الوطيدة بين عدد السكان ومستوى الحضارة، حيث أن عدد السكان يشكّل عاملاً هامًا في تقسيم العمل والنمو، زعم مالتوس بأن نموّ عدد السكان يفوق الزيادة في إنتاج المواد الغذائية، قائلاً بحتمية النقص في المواد الغذائية نسبةً إلى زيادة عدد السكان، إذ "أن قوّة السكان على التناسل أعظم من قوة الأرض على إنتاج القوت للإنسان". فقد اعتبر مالتوس أن عدد السكان يزيد وفق متوالية هندسية، بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متوالية حسابية، مما يؤدّي حتمًا إلى نقص الغذاء والسكن.

هذا وصاغ مالتوس نظريته حول السكان في كتابه "بحث في مبدأ السكان"، الصادر العام 1798. وقد أثارت هذه النظرية ضجة كبيرة، حيث جاء فيها أن الشخص الذي ليس له من يعيله، والذي لا يستطيع أن يجد عملاً له في المجتمع، سوف يجد أن ليس له نصيب من الغذاء على أرضه. فهو عضو زائد في وليمة الطبيعة، حيث لا صحن له بين الصحون، وإن الطبيعة تأمره بمغادرة الزمن.

وقد أثارت هذه المقاربة المالتوسية لمسألة الغذاء إنتقادات حادة، كونها شكّلت أساسًا نظريًا للكثير من الممارسات اللاإنسانية في عدد من الدول،

ومبرّرًا للإبادة الجماعية لكثير من الشعوب، حيث أجبر بعض العرقيات، كالسود والهنود الحمر في أميركا، على إجراء التعقيم القسري.

رحل مالتوس، ولكن نظريته ظلّت تجد لها مناصرين جددًا، يرون أن ثمة ارتباطًا وثيقًا بين المشكلة الديموغرافية والمشكلة الغذائية في العالم، معتبرين بأن نموّ سكّان الكوكب يجري اليوم بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة نموّ إنتاج المواد الغذائية. والجدير بالذكر أن المالتوسية تنتعش دائمًا وتجد لها أنصارًا جددًا، كلّما واجهت الرأسمالية أزمات جديدة. فيسعى هؤلاء للإثبات بأن البؤس والجوع ليسا وليدي النظام غير العادل، وإنما هما نتيجة مباشرة لظهور أفواه جديدة وبأعداد كبيرة ومتزايدة، على نحو يعجز الكوكب بموارده المحدودة والمتناقصة باستمرار، عن إطعامهم. أحد هؤلاء المالتوسيين الجدد، وليام بلوم، يرى بأن عدد سكان الكوكب تضخّم على نحو مبالغ فيه، ويقترح "تخفيض نسبة الولادة بصورة حادة، لأن خفض عدد السكان سيترك أثرًا إيجابيًا في ما يتعلّق بمسألة تزايد الدفء على المستوى الكوني، وتوافر المياه والطعام"[3].

ولتعليل رأيهم يقول المالتوسيون الجدد بأن البشرية إحتاجت إلى 4 ملايين سنة لكي يصل عددها إلى ملياري نسمة، وإلى 46 سنة لتضيف إلى عددها مليارين آخرين، ثم إلى 22 سنة فقط لكي تضيف المليارين التاليين[4]. لا ينفي المالتوسيون الجدد بأن نمو إنتاج المواد الغذائية في الماضي جرى على نحو أسرع من نمو عدد السكان، الأمر الذي أتاح زيادة حصة الفرد من المواد الغذائية، وذلك بفضل التطوّر التكنولوجي في المجال الزراعي. غير أنهم يزعمون بأن بداية القرن الحادي والعشرين شهدت أمرين جديدين مثيرين للقلق في ما يتعلّق بإنتاج المواد الغذائية. أولهما، تمثّل،

3- William Blum, "**Anti-empire Report**", May 1,2008.

4- Paul Ehrlich, "**The Population Bomb-Dangerous Trends**", P.2
Http://www.pbs.org/kged/population_bomb/danger/situation.html

في أن نموّ إنتاج المواد الغذائية أخذ يتباطأ تدريجًا، مقترنًا بعوائق منها تخفيض كلفة الإنتاج، وبالتالي الأسعار. والثاني، تمثّل في ارتفاع الكلفة البيئية التي تدفعها الطبيعة والبشرية، لقاء زيادة الإنتاج الزراعي. ويقول المالتوسي الجديد العالم البيولوجي الأميركي بول رالف إيرليخ في هذا الصدد: "إننا إذ نحاول إطعام العدد المتزايد من أبناء جلدتنا، فإننا نعرّض بذلك للخطرعمومًا قدرة الأرض في الحفاظ على حياة ما على سطحها"[5].

3 - العوامل المؤثّرة على الوضع الغذائي

ردًا على هذه المزاعم، يقول فريد ماغدوف في «The Monthly Review» إنه لا توجد أي علاقة بين مئات ملايين الجياع في العالم ونموّ عدد السكان. فالسبب الفعلي يكمن في النظام الرأسمالي وفي آلية عمله والعلاقات الإنتاجية – الإجتماعية في داخله. ويؤكّد بأن ما يُنتج في الولايات المتحدة من مواد غذائية يفيض عن حاجة سكانها، ومع ذلك يبقى الجوع مشكلة خطيرة. ولو تقلّص عدد سكان الولايات المتحدة إلى النصف، فإن الفائض في المواد الغذائية سيزيد، ولكن الجوع لن يزول، وسيبقى من يعاني الجوع وسوء التغذية حتى في الولايات المتحدة. والأمر ينطبق على البلدان الأخرى. فالفقراء في الهند يعانون الجوع، فيما يتعفّن فائض القمح في مخازنه. العوز وسط الرفاه: محاصيل هائلة وجوع متفاقم[6]. فما هو سر هذا التلازم بين الوفرة في الإنتاج واتساع معضلة الجوع؟

خلافًا لمزاعم المالتوسيين، القدامى والجدد، هناك أسباب وعوامل حقيقية تؤثّر على الوضع الغذائي، وساهمت وما زالت في تفاقم المشكلة الغذائية، ولاسيما في البلدان النامية والمتخلّفة.

5- المصدرنفسه، ص 1.

6- Fred Magdoff, "**The World Crisis: Sources and Solutions**", Monthly Review, May 2008.

أولاً، إنّ أول هذه الأسباب يكمن في التقسيم الدولي للعمل الذي تكوّن تاريخيًا، وموقع البلدان النامية في الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية، والوضع الذي وجدت هذه البلدان نفسها فيه، نظرًا للإرث الإستعماري وما خلّفه من نمط إنتاج فيها، اتُفق على تسميته "نمط الإنتاج الكولونيالي"، نمط الإنتاج المشوّه، الأحادي الجانب، الذي يقوم على التخصّص في إنتاج عدد محدّد من السلع التقليدية (منتجات زراعية، مواد أولية) أو تلك الموجّهة للتصدير والمرتبطة إلى حد التبعية الكاملة باقتصادات البلدان الصناعية المتقدّمة.

فعندما يتخصّص بلد معيّن في إنتاج نوع واحد أو بضعة أنواع من الزراعات الصناعية، التي تُصدّر حصرًا إلى الدول الصناعية المتطوّرة كمواد أولية لتلبية حاجات اقتصاداتها، وتستورد في المقابل القسم الأكبر من حاجاتها من المواد الغذائية من هذه الدول المتطوّرة، فإن هذا الوضع يتيح للدول الصناعية المتقدّمة التحكّم بأسعار الصادرات والواردات على حد سواء (صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والمواد الأولية، وارداتها من السلع الصناعية والمواد الغذائية). وفي النتيجة، تكون محصّلة التبادل الدولي في غير صالح البلدان النامية، التي على الرغم من أن الغالبية الساحقة من سكانها تعمل في القطاع الزراعي، فإنها تجد نفسها عاجزة عن تلبية حاجاتها الضرورية من المواد الغذائية، في حين تتمكّن البلدان المتقدّمة من حلّ هذه المسألة إلى حد كبير (بفضل استخدام تكنولوجيا الإنتاج المتطوّرة وأحدث الإنجازات العلمية وتنظيم الإنتاج)، على الرغم من أن نسبة العاملين في الزراعة فيها لا تتجاوز الـ 10% من مجموع الناشطين إقتصاديًا فيها.

إن تخلّف غالبية البلدان النامية، الذي يتجلّى في تدني مستوى تطوّر القوى المنتجة في الزراعة، وفي تخصّصها الضيّق في مجالي الزراعة

وإنتاج المواد الأولية، وفي فقر السواد الأعظم من السكان وضعف قدراتهم الشرائية، يفاقم بدوره المشكلة الغذائية في هذه البلدان. فضلاً عن ذلك، فإن تركيز بعض هذه البلدان على إنتاج السلع الزراعية المخصّصة للتصدير، والتي تخصّص لها أفضل الأراضي وأكثرها خصوبة، على حساب المواد الغذائية التي لا تزال تنتج في ظروف فلاحية تقليدية وبدائية، تتأثّر إلى حد كبير بالظروف المناخية، كل ذلك يجعل إنتاجية العمل في القطاع الزراعي لغالبية البلدان النامية متدنية جدًا. وللمقارنة نورد الأرقام التالية: فالعامل الواحد في القطاع الزراعي في بلدان ما يسمّى "العالم الثالث" يؤمّن الطعام لشخصين فحسب على أبعد تقدير، في حين أن العامل الزراعي الواحد في البلدان الغربية عمومًا يطعم أكثر من عشرين شخصًا. وتصل هذه النسبة في الولايات المتحدة الأميركية إلى ثمانين، وفي كل من بلجيكا وهولندا إلى مئة شخص.

ثانيًا، السبب الجوهري الذي يفسّر عمق الأزمة الغذائية الحالية، يتمثّل في السياسات النيوليبرالية المطبّقة بشكل عشوائي طيلة السنوات الثلاثين الماضية على نطاق الكوكب (تحرير التجارة في جميع الجوانب، إنفلات حركة رؤوس الأموال عبر الحدود من دون أي ضوابط أو قيود وتطوّر الأسواق المالية المستقلّ إلى حد كبير عن تطوّر الإقتصاد الحقيقي، تفاقم معضلة الديون الخارجية لبلدان الجنوب، خصخصة الخدمات العامة والسلع)، وكذلك في النموذج الزراعي والغذائي الذي يخدم منطق الرأسمالية. ففي الواقع، هناك مشكلة نظامية عميقة تطال النموذج الغذائي العالمي، الذي هو أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية. فقد أدّت السياسات "التنموية" الاقتصادية التي تقودها بلدان الشمال منذ الستينيات (الثورة الخضراء، برامج التقويم الهيكلي، إتفاقيات التجارة الحرة الاقليمية، سياسات منظّمة التجارة العالمية، وسياسات الدعم المباشر وغير المباشر

للقطاع الزراعي في بلدان الشمال) إلى تدمير الأنظمة الغذائية.

فبين الستينيات والسبعينيات، وقع ما يسمّى "الثورة الخضراء" التي روّجت لها مختلف المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث الزراعية بهدف نظري يتمثّل في تحديث الزراعة في البلدان غير الصناعية. فكانت النتائج المبكّرة في المكسيك، وفي وقت لاحق في جنوب شرقي آسيا، مذهلة من وجهة نظرالإنتاج للهكتار الواحد. ولكن هذه الزيادة في المحصول لم يكن لها تأثير مباشر في الحد من الجوع في العالم. وهكذا، وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 11%، تزايد عدد الجائعين في العالم في الفترة نفسها من 536 إلى 597 مليون[7].

كما أن الزيادة في الإنتاج، التي كانت في قلب الثورة الخضراء، لم تكن كافية لتخفيف وطأة الجوع لأنها لم تغيّر من تركّز السلطة الاقتصادية أو من إمكان الوصول إلى الأراضي أو من القوّة الشرائية. فلا يمكن تقليص عدد الناس الذين يعانون الجوع إلا بإعادة توزيع الموارد وتعزيز القوة الشرائية لأولئك الذين يشملهم سوء التغذية. فإذا كان الفقراء لا يملكون المال لشراء المواد الغذائية، فزيادة الإنتاج لن تحلّ المشكلة. وقد ترتّب عن الثورة الخضراء آثار سلبية جانبية على الفلاحين الفقراء والمتوسطين، وعلى الأمن الغذائي في المدى الطويل. وزادت هذه الثورة من قوّة شركات الأعمال الزراعية في السوق، وتسبّبت في فقدان 90% من التنوّع الزراعي والبيولوجي، وقلّصت بشكل واسع منسوب المياه، وزادت من الملوحة وتآكل التربة، وشرّدت الملايين من الفلاحين من الريف إلى الضواحي الفقيرة للمدن، وخلقت أحزمة البؤس التي تلفّها. في حين تفكّكت الأنظمة الغذائية الزراعية التقليدية التي تكفل الأمن الغذائي.

7- فيفان أستير، "الأزمة الغذائية: الأسباب، النتائج والبدائل"، نقلاً عن الموقع الالكتروني: http://www.almounadil-a.info/article1782.html

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، أدّى التطبيق المنهجي لبرامج التقويم الهيكلي في "بلدان الجنوب" بإيعاز من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بقصد تسديد الديون الخارجية، إلى تفاقم الأوضاع المعيشية، الصعبة أصلاً، لجزء كبير من سكان هذه البلدان. ويكمن محور الاهتمام الرئيسي لهذه البرامج في إخضاع إقتصاد البلد المعني لسداد الديون من خلال تطبيق مبدأ "تصدير أكثر وإنفاق أقل".

وتتجلّى التدابير الصادمة المفروضة بموجب هذه البرامج في إجبار حكومات الجنوب على إلغاء دعم السلع الأساسية، مثل الخبز والأرز والحليب والسكر، وعلى خفض حاد للإنفاق العام في التعليم والصحة والإسكان والبنى التحتية. وجرى فرض خفض قيمة العملة الوطنية وجعل المنتجات أرخص للتصدير والحد من القدرة الشرائية للسكان المحليين، وتمت زيادة أسعار الفائدة من أجل جذب رأس المال الأجنبي، وتولّدت دوّامة مضاربة. وفي نهاية المطاف، أدّت سلسلة من التدابير إلى إفقار مدقع لمعظم شعوب هذه البلدان.

وروّجت هذه البرامج، على الصعيد التجاري، لسياسة الإنتاج الموجّه للتصدير بهدف تعزيز إحتياطيات العملات الأجنبية، وزيادة الزراعات الأحادية لأغراض التصدير، والحد من الزراعات المخصّصة للإستهلاك المحلي، مع ما يترتّب عليه من أثر سلبي على الأمن الغذائي والتبعية للأسواق الدولية. وجرى، بالتالي، تفكيك الحواجز الجمركية، وتسهيل دخول المنتجات عالية الدعم من الولايات المتحدة وأوروبا والتي تباع بأقل من سعر الكلفة، أي بسعر أقل من سعر المنتجات المحلية. وتم تدمير الإنتاج والزراعة المحليين، في حين جرى فتح أبواب الاقتصاد بالكامل أمام استثمارات الشركات العابرة للقوميات ومنتجاتها وخدماتها. وجرى توسيع نطاق الخصخصة الشاملة للمؤسسات العامة، وذلك في صالح الشركات المذكورة.

وكان لهذه السياسات أثر مباشر على الإنتاج الزراعي المحلي وعلى الأمن الغذائي، حيث وضعت هذه البلدان تحت رحمة السوق ومصالح الشركات العابرة للقوميات والمؤسسات الدولية التي تروّج لهذه السياسات.

وقد وحّدت منظّمة التجارة العالمية، التي أنشئت العام 1995، سياسات برامج التقويم الهيكلي عن طريق المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية. كما وحّدت الاتفاقات التجارية التي تديرها منظمة التجارة العالمية، كالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT) والاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات (GATS)، والاتفاقية المتعلّقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، بقصد فرض مزيد من سيطرة بلدان الشمال على اقتصادات بلدان الجنوب.

هذا وأجبرت سياسات منظّمة التجارة العالمية البلدان النامية على إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات، وعلى وضع حد لحماية صغار المنتجين ودعمهم وعلى فتح حدودها أمام منتجات الشركات العابرة للقوميات، فيما تحظى أسواق الشمال بحماية شديدة. وعلى المنوال نفسه، عمّقت المعاهدات الإقليمية، كإتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) وإتفاقية التجارة الحرة لأميركا الوسطى (CAFTA)، تحرير التجارة. مما أدى إلى إفلاس المزارعين في بلدان الجنوب، وجعلهم يعتمدون على استيراد المواد الغذائية من بلدان الشمال.

إن الإعانات الزراعية الأميركية والأوربية الموجّهة بالدرجة الأولى نحو الصناعات الزراعية الغذائية، تنال بالدرجة الأولى من صغار المنتجين المحليين. هذا الدعم، المباشر وغير المباشر، للأعمال الزراعية يطال ربع قيمة الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة و40% في الاتحاد الأوروبي. والمستفيد الرئيسي من هذه المساعدات في إسبانيا، مثلاً، هو الشركات الكبيرة التي تستفيد أكثر من السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوربي.

ويقدّر أن 3.2% من المنتجين الرئيسين في إسبانيا يتلقون 40% من هذه المساعدات المباشرة، في حين أن المشاريع العائلية، التي تدعم المناطق الريفية في أوروبا والملايين من المزارعين في الجنوب، لا تملك فعليًا أي دعم وتعاني المنافسة غير العادلة لهذه المنتجات التي تحظى بدعم عالٍ.

قضت هذه السياسات "التنموية"، التي تقودها المؤسّسات الدولية، وبمباركة من الحكومات وفي خدمة الشركات العابرة للقوميات، على نظام الانتاج المحلي المستديم، واستبدلته بنموذج إنتاج غذائي مصنّع ومكثّف، خاضع للمصالح الرأسمالية التي أدّت إلى الأزمة الراهنة وانعدام الأمن الغذائي. فأصبحت بلدان الجنوب، التي كانت حتى حدود الأربعين العام الماضي قد حقّقت الاكتفاء الذاتي وفوائض زراعية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، تعتمد اليوم اعتمادًا كليًا على السوق العالمية، وتستورد ما معدّله 11.000 مليون دولار من المواد الغذائية سنويًا. إن زيادة العجز الغذائي في بلدان الجنوب هي الوجه الآخر للزيادة في الفوائض الغذائية والتوسّع في السوق في بلدان الشمال الصناعية. ففي الستينيات، على سبيل المثال، كانت أفريقيا تصدّر المواد الغذائية إلى الأسواق العالمية بكميات كبيرة، وهي اليوم تستورد ما لا يقل عن ربع حاجاتها الغذائية.

ثالثًا، والعامل الآخر الذي لا يقل أهمية في ظهور المشكلة الغذائية وتفاقمها، والذي هو في الواقع نتيجة طبيعية للعاملين السابقين، يتمثّل في الدور الذي تضطلع به الشركات العابرة للقوميات في الإقتصاد العالمي، وفي اقتصادات البلدان النامية تحديدًا. فهذه الشركات فرضت نفسها كلاعب رئيس في أسواق المواد الغذائية، إنتاجًا وتسويقًا، حيث تمارس احتكار المواد الغذائية وتستخدمها في حالات عديدة كسلعة للمضاربة في أسواق أخضعت كل شيء للتسليع ولمنطق الربح: الأرض والمياه والغذاء والدواء. وربما الهواء. فشركة "كارغيل" الأميركية، مثلاً، التي تصل مبيعاتها إلى 71

مليار دولار، تسيطر على 45% من تجارة الحبوب في العالم[8].

وتتسم أنشطة الشركات العابرة للقوميات في هذا المجال بسمتين أساسيتين، هما الإحتكار والتركّز. فهي تتحكّم بإنتاج البذور والأسمدة والمبيدات وتسويقها، وتسيطر على شبكة توزيع ومبيعات المواد الغذائية على النطاق العالمي. وتتجلّى ممارسات هذه الشركات في بيع كميات كبيرة بهوامش صغيرة والتزوّد من المنتجين مباشرة. وتسعى شركات التصنيع الزراعي وشركات التوزيع العالمية الكبرى إلى تعميق سيطرتها على كامل السلسلة الإنتاجية، ولاسيما من خلال الإتجار المباشر بالمنتوج الزراعي بهدف تخفيض تكاليف الشراء وتعظيم الأرباح.

فسلسلة الأغذية الزراعية تخضع لتركُّز عالٍ للأعمال. ففي العام 2007، كانت القيمة المضافة لعمليات الاندماج والاستحواذ في الصناعة الغذائية العالمية (بما فيها المصنعون والموزعون والبائعون) تقارب 200 مليار دولار، أي ضعف ما كانت عليه العام 2005. وتعكس هذه الاندماجات الميل العالمي لإنشاء الشركات الاحتكارية في الصناعات الغذائية.

إذا بدأنا بالحلقة الأولى من السلسلة، أي البذور، نلاحظ أن عشر شركات من أكبر الشركات العالمية ("مونسانتو" و"دوبونت" و"سينجينتا") تتحكّم بأكثر من نصف مبيعات البذور. إنها سوق بقيمة تناهز 21 مليار دولار سنويًا، وهو قطاع صغير نسبيًا بالمقارنة مع سوق المبيدات أو المواد الصيدلية. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أنها الحلقة الأولى في الصناعة الغذائية، إنما تنطوي سيطرتها على السلامة الغذائية على مخاطر جمة. فقوانين الملكية الفكرية التي تعطي حقوقًا حصرية للشركات على البذور، تحفز المزيد من تركّز الأعمال وتؤدّي الى تآكل الحقوق الأساسية للمزارعين

8- محمود نعمان، "الجوع والفقر وجهان للرأسمالية المتوحشة".
نقلًا عن الموقع الالكتروني: www.albadil.org /home/albadilo/public_html/ecrire/public/parametrer.php

في صون البذور الأصلية والتنوّع البيولوجي. في الواقع، فإن 82% من سوق البذور التجارية في جميع أنحاء العالم تتكوّن من البذور الحاصلة على براءة الاختراع، وتخضع لاحتكارات خاصة مثل الملكية الفكرية.

وترتبط صناعة البذور إرتباطًا وثيقًا بصناعة المبيدات. وتسيطر أكبر شركات البذور كذلك على قطاع المبيدات. وتقوم هذه الشركات بتطوير المنتجات وتسويقها على حد سواء. لكن الاحتكار في صناعة المبيدات هو أعلى، وتهيمن الشركات العشر الكبرى على 84% من السوق العالمية. إذ إن عمليات الاندماج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات، تهدف إلى تحقيق الإستفادة من وفورات الحجم الكبير لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. وتتّجه هذه الشركات إلى عقد تحالفات وإبرام إتفاقيات "تكنولوجية" في ما بينها. ففي العام 2007، عقدت الشركات الكبرى للبذور والكيماويات، مثل "مونسانتو" و"باسف"، إتفاق تعاون في مجال البحث والتطوير لزيادة الأداء وتحمّل الجفاف الذي تتعرّض له الذرة والقطن والصويا. وتتيح هذه الاتفاقيات للشركات التمتّع بجميع مزايا الأسواق، مع إمكان التفلّت من قيود مكافحة الاحتكار.

ولوحظت الدينامية نفسها في قطاع التوزيع الكبير، الذي يتّسم بتركّز عالٍ في الأعمال. فقد تزايدت في أوروبا، منذ العام 1987، حصة الشركات العشر الكبرى فوق القومية في السوق، لتصل حاليًا إلى 45% في المجموع. ومن المتوقّع أن تصل إلى 75% في السنوات العشر المقبلة. وفي دولة مثل السويد، تهيمن ثلاث سلسلات من المتاجر الكبرى على 95,1% من حصة السوق، أما في الدانمارك وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا والأرجنتين، فيتحكّم عدد قليل من الشركات بـ 45 إلى 60% من المجموع. كما أن الشركات الكبرى في البلدان الغربية تستوعب شبكات التوزيع الصغيرة في جميع أنحاء

العالم، وتضمن توسّعها على الصعيد الدولي ولاسيما في البلدان النامية[9].

إن هذا الاحتكار يتيح فرض رقابة قوية لتحديد ما يؤكل، وثمنه وطريقة تسويقه وكيفية إعداده. ففي العام 2007، كانت شركة التجزئة المتعدّدة الجنسية "وول مارت" هي الشركة الأكبر في العالم من حيث عائدات المبيعات، وقد تفوّقت من حيث هذا المؤشّر حتى على عمالقة صناعة السيارات والنفط مثل "أكسون/موبيل" و"شل" وشركة البترول البريطانية و"تويوتا". ويمارس نموذج التوزيع المجزأ هذا تأثيرًا سلبيًا قويًا على الجهات المعنية في السلسلة الغذائية: المزارعين، الموردين، المستهلكين والعمال.

إن الشركات العابرة للقوميات لا تعمل على احتكارسوق المواد الغذائية في العالم فحسب، بل وتحدّد أسعارها من دون ارتباط بقانون العرض والطلب في غالب الأحيان، ومن دون الحاجة إلى السوق وإلى "اليد الخفية" لهذه السوق (وليفعل آدم سميث ما يشاء). فالغذاء يُنتج ليس من أجل إطعام الناس، بقدر ما ينتج من أجل جني الأرباح القصوى. ولهذه الغاية تُحدد الأسعار، بحيث تصبح المواد الغذائية الأساسية بعيدة عن متناول أعداد متزايدة من الناس في مختلف أنحاء العالم، وليس في البلدان النامية وحدها. إذ أن المشكلة الآن تكمن ليس في نقص الغذاء، وإنما في العجز عن الوصول إليه. فارتفاع أسعار المواد الغذائية، إذًا، وبنسب مفتعلة ومبالغ فيها في أحيان كثيرة نتيجة سياسات تلك الشركات، هو أحد الأسباب والعوامل التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم.

وصارت الشركات العابرة للقوميات تسيطر اليوم على مساحات شاسعة من الأراضي في الأرياف في البلدان النامية، سواء من خلال شرائها أو استئجارها لسنوات طويلة بمبالغ رمزية، أو من خلال الدخول كشريك مع

9- فيفيان أستير، "الأزمة الغذائية: الأسباب، النتائج والبدائل"، مصدر سابق.

جهات داخلية غالبًا ما تكون قريبة من مراكز القرار في السلطة في البلد المعني. فتكسر هذه الشركات بنشاطها، نمط الإنتاج الزراعي التقليدي المتوارث في هذا البلد، وتعيد توجيه الزراعة فيه باتجاه زراعات عصرية (تصنيعية أو ترفيهية) موجّهة نحو التصدير، حارمةً السكان المحليين زراعاتهم التي تؤمّن حاجاتهم الغذائية الضرورية، مع ما ينطوي عليه ذلك من تهديد للأمن الغذائي في البلدان النامية. نذكرعلى سبيل المثال في هذا السياق ما يحصل في كينيا، التي تعاني غالبية السكان فيها سوء التغذية نتيجة النقص الهائل في المواد الغذائية، حيث يشهد هذا البلد نموًا سريعًا في زراعة الزهور، بحيث تحوّل إلى أكبر مصدّر للزهور إلى بلدان الإتحاد الأوروبي، علمًا أن القسم الأكبر من الإنتاج والصادرات يتم بواسطة شركات أجنبية. ولا تقتصر ممارسة هذه السياسة على الشركات العابرة للقوميات، بل هناك دول أيضًا تحذو حذو هذه الشركات. فوفق الأسبوعية الفرنسية "فرنسا الفلاحية" تمتلك شركات غذائية صناعية أوروبية 15% من المساحة الزراعية لرومانيا. كما أن كلاً من الصين الشعبية وكوريا الجنوبية واليابان والإمارات العربية المتحدة تمتلك مجتمعة خارج ترابها الوطني قرابة 8 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية، خصوصًا في باكستان والسودان وأندونيسيا وغيرها. وتهدف هذه الدول من وراء هذا التوجّه إلى ضمان أمنها الغذائي، وكذلك إلى استخدام جزء متزايد من هذه المساحات في زراعة محاصيل لإنتاج الوقود الحيوي بدلاً من الغذاء. وقد كان من نتائج هذه "الامبريالية" الزراعية انتزاع ملكيات صغار الفلاحين، خصوصًا من ينشط منهم في مجال الزراعات الغذائية. وبالتالي، فإن ارتفاع الإنتاج الزراعي في البلدان التي ينشط فيها المستثمرون الأجانب لا يعود بالفائدة على شعوبها، بل بالعكس فإنه يتحقّق في الغالب على حساب أمنها الغذائي[10].

10- المصدر السابق.

رابعًا، تجدر الإشارة إلى أن أسبابًا أخرى، عديدة ومتداخلة، تساهم أيضًا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، كمحصّلة لارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي، ومن ثم إلى تفاقم المشكلة الغذائية. فالنموّ السريع الذي تشهده إقتصادات بلدان كبيرة كالصين والهند، فضلاً عن بلدان أخرى، وتسارع وتيرة التصنيع فيها أدى، من جهة، إلى ارتفاع مستوى المعيشة في هذه البلدان، ومن ثم إلى ازدياد أحجام استهلاك المواد الغذائية فيها ونسبها. كما أدّى، من جهة أخرى، إلى تسارع الطلب على النفط فيها، وبالتالي إلى ارتفاع أسعاره، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار مكوّنات أساسية للإنتاج الزراعي، كالوقود وزيوت الآلات والأسمدة والمبيدات. كما أن ارتفاع أسعار الوقود يؤدّي بدوره إلى ارتفاع كلفة نقل المنتجات الغذائية إلى الأسواق، ومن ثم إلى ارتفاع في أسعارها.

خامسًا، ومن بين الأسباب التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم تعزّز الإتجاه نحو تطوير "الوقود العضوي" وإنتاجه أو ما يسمى "الوقود الأخضر" أو "الحيوي"، أو "الزراعي"، خصوصًا مع الميل الثابت لارتفاع أسعار النفط والغاز، والذي سبّب ارتفاعًا كبيرًا في أسعار الأسمدة وتكاليف النقل المرتبطة بالنظام الغذائي، مما دفع إلى زيادة الاستثمار في إنتاج أنواع الوقود البديلة من أصل نباتي. ومع إدراك حقيقة مفادها أن عصر النفط الرخيص قد ولىّ، وأنه لا بد من البحث عن أنواع بديلة من الوقود، وجدها البعض في القطاع الزراعي، فتتحوّل مساحات شاسعة من الأراضي في العديد من البلدان، النامية خصوصًا، من زراعة الحبوب والزراعات الغذائية الأخرى، إلى زراعات لإنتاج الوقود العضوي. وقامت الحكومات في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والبرازيل بدعم إنتاج الوقود الزراعي نظرًا لندرة النفط وارتفاع درجة حرارة الارض. وفي هذا الصدد تشير شركة (Hart Energy Consulting) إلى أن استخدام الوقود

العضوي سيتضاعف بحلول العام 2015، وأنه سيشكّل ما بين 12 و14% من الإستخدام العام للوقود في العالم (ستبلغ النسبة 30% في الولايات المتحدة). والمفارقة أن الهند والبرازيل، حيث نسبة الفقر والجوع وسوء التغذية عالية جدًا، هما أكبر مصدر للوقود العضوي في العالم[11].

لكن إنتاج هذا الوقود الأخضر يدخل في منافسة مباشرة مع إنتاج الغذاء. فقد استخدمت الولايات المتحدة العام 2007 حوالى 20% من إجمالي إنتاجها للحبوب في إنتاج الايثانول، وستصل النسبة هذه إلى 33% في العقد المقبل. وقد اعترفت منظمة الفاو في تقريرها حول الأمن الغذائي للعام 2008 بأنه من المرجّح جدًا، في المدى القصير، أن يكون للتوسّع السريع للوقود الأخضر في جميع أنحاء العالم أثر كبير على الزراعة في أميركا اللاتينية، ويؤدّي تخصيص 5% من إنتاج العالم من الحبوب لإنتاج الوقود الزراعي مباشرة إلى زيادة في أسعار الحبوب. وبقدر ما يتم تحويل الحبوب مثل الذرة والقمح والصويا إلى وقود زراعي، ينخفض إمداد السوق بالحبوب، ومن ثم ترتفع أسعارها. فبحسب معطيات وزارة الزراعة الأميركية، أدى إنتاج الوقود الزراعي إلى رفع أسعار الحبوب ما بين 5 و20%. أما المعهد الدولي لأبحاث السياسة الغذائية فيرى أن الرقم هو حوالى 30%، في حين يقول تقرير البنك الدولي أن من شأن إنتاج الوقود الزراعي أن يؤدّي إلى رفع أسعار الحبوب بنسبة 75% [12].

سادسًا، ومن الأمور التي تضطلع بدور كبير في تفاقم مشكلة الغذاء في البدان النامية أيضًا حقيقة تطوّر تكنولوجيا الإنتاج الزراعي في البلدان المتطوّرة، التي تحوّل بعضها إلى مصدر للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية.

11- http://petrofed.winwinhosting.net/upload/31Mars-1Apr10/Day%20I/Session%20I/2_lucky_Nurafiatin.pdf

12- http://www.fao.org/publications/sofa-2008/fr
وكذلك :فيفان أستير، "الأزمة الغذائية: الأسباب، النتائج والبدائل"، مصدر سابق.

أي ما نشهده من تبدّل في التقسيم الدولي للعمل، تحوّلت بموجبه دول صناعية متطوّرة إلى التخصّص في إنتاج سلع زراعية على أسس علمية وتكنولوجية حديثة، وتصديرها إلى البلدان الأخرى بما فيها البلدان النامية، وبأسعار عالية. ويقترن ذلك مع لجوء حكومات الدول الصناعية المتقدّمة، سواء في الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو اليابان، إلى تقديم الدعم المباشر لمزارعيها.

سابعًا، تسارع ظاهرة "التمدين" في البلدان النامية، أي نزوح أعداد واسعة من سكان الأرياف إلى المدن، وتجمّع قسم كبير منهم في أحزمة بؤس تلفّ هذه المدن، مع ارتفاع نسبة البطالة فيها إلى مستويات غير مسبوقة، وتقلّص عدد العاملين في القطاع الزراعي وانتقال الفئات الأكثر حيوية ونشاطًا إقتصاديًا إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى غير المنتجة للمواد الغذائية، وإهمال مساحات واسعة من الأراضي في الأرياف. وهي أمور تؤدّي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في عدد كبير من البلدان النامية، وبالتالي إلى تقلّص إمكانات التأمين الغذائي لسكانها.

ثامنًا، وجود أسباب جوهرية ساهمت وما زالت في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم. فالجفاف وغيره من الظواهر المرتبطة بتغيّر المناخ في بلدان منتجة مثل الصين وبنغلاديش وأستراليا أثّرت على المحاصيل وعلى إنتاج المواد الغذائية وزيادة استهلاك اللحوم، خصوصًا في بلدان أميركا اللاتينية وآسيا. كما أن التغيّرات في العادات الغذائية (وفق نمط الاستهلاك الغربي) نظرًا للارتفاع في معدّلات النمو الاقتصادي والتطوّر في مستوى المعيشة في بعض البلدان، من شأنه أن يفاقم هذه المشكلة. ونتيجة لذلك، ستضطر بلدان كانت حتى الآن تتميّز بالاكتفاء الذاتي نسبيًا، مثل الهند وفيتنام والصين، إلى استيراد الحبوب بسبب فقدان الأراضي الزراعية وانخفاض مخزون الحبوب في الأنظمة الوطنية التي تمّ تفكيكها في أواخر التسعينيات.

وهذا يعني أن هذه البلدان تعتمد اليوم على أسواق الحبوب المتقلّبة عالميًا.

وأخيرًا، ثمة أسباب أخرى ظرفية، قصيرة الأمد، تفسّر جزئيًا الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية في السنوات الأخيرة. من هذه الأسباب تزايد الاستثمار المضارب في المواد الأولية، والذي ساهم في النهاية في الإخلال بتوازن النظام الزراعي الغذائي الذي كان هشًا للغاية. فقد بدأ تزايد الاستثمار المضارب في المواد الأولية منذ انهيار أسواق الدوت كوم وسوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، عندما سعت المؤسسات الاستثمارية (البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار) وغيرها لتكون أكثر أمانًا وفعالية من حيث التكلفة لاستثمار أموالها. ويقدّر اليوم أن جزءًا كبيرًا من الاستثمارات المالية في القطاع الزراعي لها طابع مضارب.

4 – سبل حل المشكلة الغذائية في العالم

في غياب رأي موحّد بشأن طاقة الكوكب على إنتاج المواد الزراعية، يشير خبراء الفاو إلى أن 78% من سطح الكرة الأرضية غير صالح للزراعة، أو أن الأنشطة الزراعية تواجه فيه عوائق جدية، وأن 13% من المساحات المزروعة ذات خصوبة متدنية، و6% ذات خصوبة متوسطة، و3% فقط ذات خصوبة وإنتاجية عالية. وتزرع اليوم حوالى 11% من مساحة اليابسة، وتستخدم حوالى 24% من مساحة الأراضي الزراعية لتربية الماشية (وعلى الرغم من أن قسمًا من المراعي يزرع بالحبوب أحيانًا، فإنه يجري التعويض عن الخسارة بقطع الغابات وتحويلها إلى مراع)[13].

إن حل المشكلة الغذائية في العالم يتطلّب بالدرجة الأولى خلق الظروف الملائمة لزيادة إنتاج المواد الغذائية. وهذا يعني قبل كل شيء إجراء تغيير جذري في موقع البلدان النامية ووضعيتها في التقسيم الدولي للعمل وفي

13– أنظر: http://www.fao.org/docrep/016/i3027e/i3027e00.htm

التخصص الإنتاجي، خصوصًا في المجال الزراعي، والعمل على تنويع بنية الإقتصاد فيها بحيث تصبح قادرة على تأمين حاجاتها من الغذاء، سواء بتطوير الإنتاج أو بتوظيف القسم الأكبر من حاصلات التصدير في تحقيق هذا الهدف. وهو يتطلّب أيضًا التوسّع في الأراضي الزراعية، والعمل على استصلاح أراضٍ أخرى في بلدان مختلفة من العالم، وعلى وقف الزحف العمراني على مساحات واسعة من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة. كما أنه يفترض العمل على رفع إنتاجية الإنتاج الزراعي في البلدان النامية من خلال إتاحة الفرص لها لاستخدام أفضل الإنجازات العلمية– المعرفية والتكنولوجية التي توصّلت إليها الدول المتقدّمة في المجال الزراعي، والتي جعلت من هذه الدول مصدّرًا للمنتجات الزراعية. فمن أجل حل أزمة الغذاء في العالم، على الدول المتقدّمة التخلي عن أنانيتها، وعن "سرية المعرفة وحصريتها"، وتحديدًا في مجال الإنتاج الزراعي، الأمر الذي يتيح زيادة إنتاجية الغذاء وتحسين نوعيته وتأمين القوت لمئات الملايين من الذين يعانون سوء التغذية في جميع أنحاء العالم.

لا بد من إجراء تعديلات جوهرية في السياسات الزراعية والغذائية. وينبغي أن تُنتزع هذه السياسات من أيدي الشركات العالمية الكبرى. ويجب أن تعاد الأرض والماء والبذور إلى المزارعين حتى يتاح لهم تحقيق الإكتفاء الذاتي، وبيع منتجاتهم في الأسواق المحلية، بدلاً من تخصيصها للتجارة الدولية. لقد كان هذا ما يحصل ولقد أتاح ذلك الأمن الغذائي لشرائح واسعة من سكان الأرض من خلال تنويع المحاصيل والإهتمام بالأرض واستعمال المياه وخلق أسواق محلية وأنظمة غذائية مجتمعية.

إن إعادة الزراعة إلى أيدي الفلاحين يمكن أن تتيح ضمان الوصول الشامل إلى الغذاء. وقد خلصت نتائج مشاورات دوليّة شاملة نفّذت لصالح التقويم العالمي للعلم الزّراعي والتكنولوجيا في التنمية (IAASTD) وهو

نظام تقويمي وضعه البنك الدّولي بالإشتراك مع منظمة الفاو، والـ UNDP، واليونسكو وممثلي الحكومات والمؤسّسات الاجتماعيّة والعلمية الخاصّة إلى أن إنتاج الزراعة الإيكولوجية يوفّر الدخل والغذاء والمال للفقراء وفائضًا للسوق، ويعتبر ضامنًا أفضل للأمن الغذائي من الإنتاج المهجّن. وخلصت دراسة مشابهة لجامعة «Michigan» في الولايات المتحدة إلى أن المزارع الإيكولوجية تكون أكثر إنتاجية وقدرة على ضمان الأمن الغذائي عبر الكرة الأرضية من الإنتاج الزراعيّ المصنّع والتجارة الحرّة.

وتُظهر دراسات أخرى أن الإنتاج الفلاحي على نطاق محدود يمكن أن يعطي أداءً عاليًا باستخدام أقل للوقود الأحفوري، خصوصًا إذا كانت سوق الغذاء محلية أو إقليمية. نتيجة لذلك، يكون الاستثمار في إنتاج فلاحي عائلي أفضل ضمانًا لاستئصال الفقر والجوع، ولاسيما وأن ثلاثة أرباع فقراء العالم هم من المزارعين الصغار.

وينبغي أن تساند الحكومات الإنتاج ذا النطاق الضيق والمستدام لأنه سيتيح تجديد التربة، وتوفير الوقود، وخفض الاحتباس الحراري وتحقيق السيادة الغذائية. ويتعيّن على الحكومات الوطنية أن تعطي أولويّة مطلقة لإنتاج المواد الغذائيّة ذات الطابع المحلي، لخفض الاعتماد على التجارة الدولية. ولا بد من دعم المزارعين الصّغار بأسعار تفضيلية لمنتجاتهم وبأسواق مستقرّة أكثر لإنتاج الغذاء لأنفسهم ولمجتمعاتهم، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الاستثمار في إنتاج الغذاء الفلاحي للتسويق المحلي. وعلى السياسات الحكومية أن تشجّع الزراعة الأصلية المستديمة والعضويّة والخالية من المبيدات والمواد الكيمائية والجينات المعدّلة. ومن الضروري أيضًا حماية أنظمة الزراعة الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي المهدّدة بشكل خطير من قبل النموذج الزراعي المعتمد حاليًا، والذي تهيمن فيه الشركات العابرة للقوميات والمتعدّدة الحنسيات.

ويجب في مواجهة السياسات النيوليبرالية، توفير آليات التدخّل من قبل الدولة لتثبيت أسعار السّوق، والتحكّم في الواردات، والعمل في حقبات الإنتاج الفائض لخلق إحتياطات خاصة للأوقات التي يتراجع فيها الإنتاج. وعلى الصعيد الوطني، على البلدان أن تهيمن على تقرير درجة اكتفائها الذاتي من الإنتاج وأن تعطي الأولوية لإنتاج الغذاء من أجل الاستهلاك المحلي من دون أي تدخّل خارجي.

وينبغي في الوقت نفسه رفض السياسات المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومعاهدات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية، بالإضافة إلى حظر المضاربة المالية والمتاجرة بغذاء المستقبل وخصوصًا الإنتاج الواسع النطاق للوقود الزراعي من أجل "النفط الأخضر". ولا بد من وضع حد لهيمنة الشمال على الجنوب والوقوف في وجه الهيمنة من قبل الشركات الزراعية العابرة للقوميات والمتعدّدة الجنسيات. ففي مواجهة الطابع الاحتكاري للإنتاج ومعالجة الغذاء وتسويقه، يجب العمل على تحقيق الشفافية على امتداد سلسلة تسويق المنتوج. إن للمجمّع الزراعي الصناعي آثارًا سلبيّة بالغة على جميع المشتركين في السّلسلة الغذائيّة: الفلاحين، العمال، التجّار، المورّدين، والمستهلكين. ومن الضروري تقديم الدعم للمزارعين الصغار وتشجيعهم على اعتماد الزراعة الإيكولوجية، ودعم استهلاك بديل يعتمد على السوق المحلية، وعلى تعاونيات إستهلاك زراعي– إيكولوجي.

ومن الواضح أنه لا يمكن حلّ المشكلة الغذائية العالمية بجهود منعزلة ومتفرّقة لبلدان محدّدة أو منظمات معيّنة، بل بفضل تضافر جهود دول العالم مجتمعة. ولا يجوز تناول هذه المشكلة بمعزل عن تحليل المشاكل الكونية الأخرى ومعالجتها، كمشكلة الحرب والسلم (نشير هنا إلى تأثير

النزاعات الحربية والإنفاق العسكري السلبي على الأمن الغذائي، الذي تمارسه الكثير من البلدان النامية) والمشكلة الديموغرافية ومشكلة الطاقة والمشكلة البيئية. فكلها مترابطة وتصيب المجتمع الدولي بأسره، ويتوقّف مستقبله ومصير أبنائه على حلها. فكما قيل في افتتاح "قمة الجوع" في روما إن أزمة الغذاء اليوم هي نداء تحذيري للغد"، وإن حلها "يتطلّب رؤية كونية واحدة".

وختامًا، فإن المشكلة الغذائية هي مشكلة ملحّة متعدّدة الجوانب، يتجاوز حلّها أطر القطاع الزراعي. إن حل المشكلة الغذائية لا يرتبط بزيادة الإنتاج وتخفيض كلفته فقط، بل بوضع استراتيجية للإستخدام العقلاني للموارد الإنتاجية، تقوم على فهم الجوانب النوعية والكمية لحاجة الإنسان في الغذاء. ويبرز إلحاح معالجة المشكلة الغذائية المتفاقمة، ليس فقط نتيجة لعواقبها الكارثية على حياة مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، بل وكذلك لانعكاساتها الخطيرة على الأمن والإستقرار في الكثير من البلدان وعلى المستوى الدولي عمومًا. فالجوع يشكّل تهديدًا لاستقرار الحكومات والمجتمعات والحدود. والأمن الغذائي لا يتعلّق بالغذاء فقط، بل بجميع أشكال الأمن – الأمن الاقتصادي، البيئي، وحتى القومي.

تبييض الأموال
جريمة جزائية مصرفية وتبعية

الدكتورة جنان الخوري *

يمثّل القطاع المالي أحد الأعمدة الرئيسة والجهاز العصبي للنظام الاقتصادي المحلي والدولي وأهم أقسامه، له دور محوري في مجال تقديم الخدمات المالية. تعتبر علاقتهما علاقة الجزء بالكل. يُعتبر انعكاسًا أو مرآة للوجه الآخر للعلاقات الاقتصادية الحقيقية بين الدول[1]، وحدةً للحساب أو مقياسًا للقيم ووسيطًا للمبادلة وأداة لاختزان القيم وقاعدة للمدفوعات المؤجلّة المحلية والدولية.

لذلك كان أهم أهداف النظام الاقتصادي الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وضع أسس لنظام دولي جديد على الصعيدين الاقتصادي (في مؤتمر "بريتون وودز" المنعقد في تموز/يوليو 1944) والمالي (مجموعة البنك الدولي وصندوق

* رئيسة القسم الحقوقي في مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية

1- عبد المنعم السيد، عبد الرحمن الحبيب، "العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية"، طبعة أولى، 1986، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص.88

النقد الدولي) [2]؛ فانصبّت الجهود على استقرار النقد وتوفير قابلية العملات للتحويل نظرًا إلى ما للنقود من أهمية في دورة الاقتصاد المحلية والدولية وعلاقات التبادل[3].كما أن الاستثمار المالي عنصر مهم ومسؤول عن النموّ الاقتصادي السريع، بل من أهمّ عناصر النموّ على الإطلاق[4] وشرط لاستمرار النشاط الاقتصادي المحلي والدولي وتنميتهما[5].

لكن في ظل تدويل الاقتصاد العالمي وعولمته، نموّ أسواق المال الدولية، البدء باستخدام البورصات الإلكترونية، الحوالة الإلكترونية وتنفيذ الصفقات والمعاملات المالية عبر الانترنت، أصبح انتقال رؤوس الأموال عبر الدول أكثر يسرًا، وكعادتهم وفي خضمّ هذه الثورة، إستفاد المجرمون من ثورة الاتصالات ومنتجاتها ولاسيما "شبكة الاتصالات الدولية" Internet لتحويل نظام الحوالة المالية واستخدامه في دعم الأنشطة غير المشروعة ولخرق أنظمة قوانين النقود المحلية والدولية، مستغلّين التغطية التي يؤمّنها هذا النظام باعتباره قائمًا أصلًا على عدم ترك أوراق أو مستندات لتعقّب حركة نقل الأموال واقتفاء أثرها بهدف إبراز الأدلّة لدى حصولها عند الاقتضاء، مما يجعلهم مجهولين، ويبقيهم خلف الستار[6].

2- Claude-Albert Colliard, Louis Dubouis, "**Institutions internationales**", 10e édition, 1995, Dalloz, Paris, p. 390 et suiv.

3- Dominique Carreau, Patrick Juillard, "**Droit international économique**", 2e édition, 2005, Dalloz, Paris, p. 35 et suiv.

– فريدريك بولون، "**الاقتصاد العام**"، ترجمة عبد الامير شمس الدين، الطبعة الاولى، 1991، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص.515

4- د. عبد العزيز عجمية، د. محمد اسماعيل، "**التطوّر الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي**"، 1988، الدار الجامعية، بيروت، ص. 259

5- برنار بيللودي، "**الاقتصاد الوصفي**"، ترجمة عبد الامير شمس الدين، طبعة أولى 1991، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص. 362

6- أحمد سفر ، "**الحوالة في نظام المدفوعات العالمي وعلاقتها بتبييض الأموال**"، 2003، إتحاد المصارف العربية، ص. 132

– سعيد عبد الخالق، "**فلسفة مكافحة غسيل الأموال**"، مقال صادر عن "**البوابة القانونية**" وهي شركة خدمات المعلومات التشريعية ومعلومات التنمية (لادس) مصرية أسّست في العام 1996

تبييض الأموال

من المعترف به أن المجرمين يميلون دائمًا إلى أن يكونوا على بعد خطوة أو أكثر من خصومهم، أي من سلطات التحرّي، التحقيق والمحاكمة، عبر إيجاد الثغرات في التشريعات الداخلية والدولية، وتحويل شكل الأصول من دون ترك سجلاّت للمعاملات المالية، بهدف افتعال صعوبات شديدة أمام المحقّقين الذي يريدون تتبّع التدفّقات المالية والحصول على الأدلّة بشأنها[7].

وقد أدّى ذلك إلى وضع سلعة البنوك الرئيسة (النقود) والمؤسسات المالية على أعتاب العصر الرمزي والإلكتروني والسوق الكوني أمام تحدّيات هامة ولاسيما عبر الوسائل الإلكترونية والتحويل والتوقيع الإلكترونيان[8]، إنما الأهم الاستحداث الإلكتروني لتبييض الأموال، فبرز ما يسمّى الغسيل الرقمي وصعوبة الرقابة على المتعاملين به في ظل التزام سرية المعلومات المصرفية. فغدت هذه الظاهرة محطّ الأنظار والشغل الدائم للدول، مبعثَ قلق واستنفار للمستهدفين وتحدٍّيًا دائمًا لإيجاد أساليب تفي بالغرض[9]، وإحدى الظواهر التي تمّ تداولها حديثًا في المحافل المحلية كلّها، الإقليمية والدولية المتخصّصة بالجرائم الاقتصادية، وبالأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي.

وتتكوّن عناصر عملية غسيل الأموال من الغاسل (الفرد)، الغسول (المؤسسة المالية) المغسول (الأموال). يتناول التبييض سلسلة من العمليات المتعدّدة التي تُستخدم لإخفاء مصدر الأرصدة المالية، ويمكن تصنيف هذه العمليات في فئات ثلاث: الإيداع (placement) أي وضع الأموال التي جُنيت

7- محمود بسيون، "**غسل الأموال، الإستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية**"، الطبعة الأولى، 2005، دار الشروق، القاهرة، ص. 15

8- أحمد عبد الخالق، "**البنوك والتجارة الإلكترونية – الجديد في أعمال المصارف**"، جزء ثانٍ، الجديد في التمويل المصرفي، 2002، الحلبي، ص. 469 وما يليها.

9- نعيم مغبغب، "**تهريب وتبييض الأموال**"، دراسة مقارنة في القانون المقارن، طبعة أولى، 2005، ص. 11.

بطرق غير مشروعة في أحد المصارف أو المؤسسات المالية، تراكم العمليات (L'empilage) وهي عملية إخفاء آثار عائدات العمل الجرمي وفصلها عن مصدرها غير المشروع من خلال استخدام تراكم العمليات المالية المعقّدة، ثم الدمج أو التكامل أو الانصهار (L'intégration) الذي يمثّل المكافأة الكبيرة للمجرم حيث يعاد ضخ الأموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى تبدو معها وكأنها ناتجة من نشاط تجاري مشروع يستثمر الأموال في نشاطات إقتصادية عادية، وبصورة نموذجية[10]. أما اللافت في هذه الأموال، فإنها في الغالب، تكون خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي، ثم تحاول العودة، مرة أخرى، بصفةٍ شرعية، فتعترف بها القوانين ذاتها التي كانت تجرّمها وتحظّرها[11].

في الواقع، يمكن أن تؤثر عملية غسيل الأموال على أداء مجمل مكوّنات الاقتصاد الكلي، خصوصًا إذا ما واكبها وجود إقتصاد خفي يتضمّن أنشطة إقتصادية غير مشروعة تؤدّي إلى تآكل إقتصاد البلد الذي يحصل فيه هذا الجرم، ورويدًا رويدًا الاقتصاد العالمي، ويمكن تأكيد ذلك عبر المخاطر الاقتصادية لتبييض الأموال وفق ما يلي:

الفرع الثاني: المخاطر الحالية والمستقبلية

أ- التشوّه الاقتصادي وعدم الاستقرار

يتم خلال تشويه القرارات التي ينبغي على مؤسسات الأعمال اتخاذها، ازدياد خطر إرتباك المصارف حيث لا يهتم مبيّضو الأموال بالحصول على عائد مرتفع لأموالهم التي يريدون غسلها ولكنهم يسعون فقط إلى

10- Jacqueline Riffaut «**Le blanchiment des capitaux, illicites, Le blanchiment de capitaux en droit comparé**», Rev. sc. crim., 1999, Doc., p. 232

11- هدى قشقوش "**جريمة تبييض الأموال في نطاق القانون الدولي- الجديد في أعمال المصارف**"، جزء ثالث، الجرائم المتعلقة بأعمال المصارف، طبعة أولى، 2002 ، الحلبي، ص. 55 وما يليها، مغبغب "تهريب وتبييض الأموال"، مرجع سابق، ص. 23/24

حماية عائدات أعمالهم الجرمية ومجرّد استثمارات تمكّنهم من إضفاء صفة الشرعية على أموالهم[12]، من دون ضرورة أن تكون مفيدة للبلد الذي تودع فيه تلك الأموال، أو جذب الاستثمارات السليمة بما يتلاءم الاقتصاد غير المشروع أكثر من الاقتصاد المشروع مع تطوّر وسائل الدفع[13].

يقدّر صندوق النقد الدولي أن حجم تبييض الأموال على المستوى العالمي يراوح بين 2 و5% من إجمالي الناتج المحلّي والعالميّ، إلى ما يقارب 600 مليون دولار حدًّا أدنى، أي ما يعادل إنتاج البترول بكامله. حديثًا، قدّره إتحاد المصارف العربية بـ"5%" من إجمالي الناتج العالمي و8% من حجم التجارة الدولية. بينما قدّرت الأمم المتحدة أن الإنتاج الجرمي الصافي وحجم غسيل الأموال سنويًا عبر المراكز المالية العالمية يشكّل حوالى 15% من التجارة العالمية، أي حوالى ألف مليار دولار أميركي سنويًا.

ب-إساءة استخدام النظم المالية: تعطيل تنفيذ السياسات المالية العامة وتقويض سلامة الأسواق المالية وفقدان السيطرة على السياسة المالية

حيث يتسبّب غسيل الأموال في معظم الحالات بإساءة استخدام النظم المالية القائمة، ويشكّل تهديدًا خطيرًا لسلامة هذه النظم والمؤسسات المالية، لكونها هدفًا لمزيد من الجرائم المالية، ثم تغرق في دائرة مفرغة. تواجه المؤسّسات المالية التي تعتمد على عائدات الأعمال الجرمية تحديات إضافية كي تتمكّن من إدارة أصولها، وخصومها وعملياتها بصورة مُرضية. الواقع، إنّ إفلاس عدد من البنوك في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك إفلاس "البنك الأوروبي

12- "**Tous les groupes mafieux du monde se consacrent au blanchiment par absolue nécessité**", Thierry Cretin, "**Mafias du monde, Organisations criminelles transnationales, Actualités et perspectives**", 4e édition, 2004, P.U.F., Paris, p. 223; Jean-François Couvrat, Nicolas Pless, "**Cache cash, L'économie souterraine**" in "**La face cachée de l'économie mondiale**", 1988, Hatier, p. 79.

13- Ludovic Floret "**Secret bancaire et fiscalité: deux obstacles à la coopération internationale dans la lutte anti- blanchiment**", in "**la criminalité organisée",** Marcel Leclerc, 1996, Institut des Hautes Etudes de la sécurité Intérieure, p. 181; Jean Lampert "**Le secret bancaire, obstacle de taille dans la lutte contre la criminalité économique et plus particulièrement la fraude fiscale**", in "**La corruption, l'envers des droits de l'homme**", Louis Joinet, Patrice Gillibert "**Actes du IXe Colloque interdisciplinaire sur les droits**", 1994, p. 65.

المتحد" عُزي إلى أعمال جرمية. إضافةً إلى ذلك، فإن بعض الأزمات المالية التي وقعت في التسعينيات، مثل أعمال التزوير وتبييض الأموال وفضيحة الرشوة في "بنك الاعتماد والتجارة"، وانهيار "بنك بيرينغز" العام 1995، تضمّنت عناصر مُهمّة من الأعمال الجرمية وأعمال التزوير[14].

كما ينعكس غسيل الأموال، عن طريق التهرّب من دفع الضرائب، سلبًا على ميزان المالية العامة وبالتالي على موارد الدولة المتاحة لمقابلة التزاماتها وعلى أدائها الاقتصادي والاجتماعي ويؤدّي إلى خسارة الواردات الضريبية بحيث يخفّض الواردات الضريبية التي تجبيها الدول، وباختصار، يمكن لتبييض الأموال والجرائم المالية أن تسفر عن تغييرات يتعذّر تفسيرها، أو بسبب زيادة التقلّب في تدفّق الرساميل، أو في أسعار الفائدة وصرف العملات على الصعيد الدولي.

ج-عرقلة التنمية الاقتصادية

من خلال قيام أصحاب غسيل الأموال خصوصًا بتبييض أموالهم في البلدان النامية التي مازالت القطاعات المالية النظامية غير متطوّرة بشكل كامل ووسائل الرقابة فيها ضعيفة والقوانين والتشريعات المتعلّقة بالأموال يمكن اختراقها بسهولة، لذلك يقومون بتحويل هذه الأموال إلى تلك البلدان التي تكون فيها معدّلات الفائدة قليلة وأسعار الصرف غير مستقرّة مما يؤدّي إلى وجود مؤشرات إقتصادية مضلّلة خصوصًا ما يتعلّق بمعدّلات الفائدة وأسعار الصرف والمالية العامة.

د-تقويض مؤسّسات القطاع الخاص المشروعة

إنّ من أخطر الآثار الاقتصادية لتبييض الأموال تلك التي تطاول القطاع

14- Jean-François Thony, Jean-Paul Laborde, "**Criminalité organisée et blanchiment**", R.I.D.P., 1997, Chro., p.412.

الخاص، غالبًا ما يستخدم مبيّضو الأموال شركات التستُّر والوهمية[15] التي تقوم بخلط عائدات الأعمال الجرمية مع عائدات أعمال مشروعة من أجل إخفاء أصل الأموال غير المشروعة. هذا الأمر يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على مؤسّسات الأعمال المشروعة منافسة شركات التستُّر التي تحظى بدعم في التمويل، الأمر الذي يمكن أن يؤدّي إلى جعل المنظّمات الإجرامية تُخرِج مؤسّسات القطاع الخاص المشروعة من السوق، كما يؤشر إلى إعادة توزيع الدخل إذ ينتج عنه بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجالي الادخار والاستثمار والجرأة على ولوج مجالات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر. فالمنظّمات الإجرامية والشركات المتعدّدة الجنسية، لديها من القدرة المالية ما يجعلها تفوز على الشركات المشروعة في المزايدات التي تُطرح لشراء مشاريع تملكها الدولة وتريد بيعها للقطاع الخاص مما ينعكس سلبًا على كبار رجال الأعمال والمستثمرين، من جهة، وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى. بالإضافة إلى احتمال تفشي الاحتيال والاختلاس في الأسواق والمشاريع المربحة والسريعة النمو.

هـ- تشويه سمعة البلد والشفافية الدولية

لا يشكّل تبييض الأموال خطرًا على الأسواق المالية الرئيسة في العالم وعلى المراكز المالية التي تعمل خارج بلدانها (أوف شور) فحسب، بل على الأسواق الناشئة أيضًا وعلى أسعار العملات والفائدة في هذه الأسواق، وعلى اقتصادات بلدان بكاملها وعملاتها، وتشكّل أيضًا تهديدًا أمنيًا جدّيًا على الصعيدين الوطني والدولي. وفي الواقع، فإن أيّ بلد يعتبر جزءًا من النظام المالي الدولي هو معرّض للخطر.

تفُوق عائدات الأعمال غير المشروعة، في بعض بلدان الأسواق الناشئة،

15- ONU: A/CONF. 203/13, op .cit.

بكثير موازنات الحكومات، ما يؤدّي إلى فقدان تلك الدول السيطرة على السياسة الاقتصادية للبلاد. كذلك تعرّض سمعة البلدان المعنية لتحمّل تشويه سمعتها وسمعة مؤسّساتها المالية بسبب أي علاقة لها بتبييض الأموال، خصوصًا في جوّ الإقتصاد العالمي السائد اليوم. أضف إلى ذلك السمعة السيئة للجرائم المالية والفرص الاقتصادية العالمية المشروعة والنمو القادر على الاستمرار، في حين تَجتذب المنظمات الإجرامية الدولية بما لها من سمعة سيئة وأهداف قصيرة الأجل. كما تحجب الأموال التي يتمّ تبييضها النشاطات غير المشروعة التي تتمّ بواسطتها، ومن خلال هذه النشاطات يقوم المجرمون بالتلاعب بالأنظمة المالية لاسيما بفضل التكنولوجيا[16]، ويمكن للمعاملات غير القانونية الناتجة عن غسيل الأموال أن تضرّ بالمعاملات القانونية من طريق العدوى، إذ إن خرق أحد القوانين يجعل من السهل للآخرين خرق القوانين الأخرى.

كما يرتّب تبييض الأموال على البلد المعني تكاليف ومخاطر إجتماعية مهمة ومنها: تغذية الإجرام الاقتصادي، الإجرام المنظّم والإرهابي، الجاسوسية السياسية والاقتصادية وغيرها من التي تحتاج إلى التمويل اللازم لعملياتها حول العالم للقيام بالأعمال غير المشروعة وتوسيع نطاقها، مستندين إلى تبييض أموالهم لإخفاء عائداتهم الاجرامية.

كما وتؤثّر عمليات غسيل الأموال على دخل فئات المجتمع إذ تتحوّل الفئات المنتجة التي تحقّق دخلا مشروعا إلى فئات غير منتجة. هذا إذا قارناها مع الثروات الطائلة الناتجة عن تبييض الأموال مما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويضاعف الخلل الاجتماعي في البلد المعني.

كما أنّ من شأن ما سبق، زيادة نفقات الدولة نظرًا إلى الحاجة لزيادة

16- Thony, Laborde, Op. cit., p.411 et suiv.

نفقات وضع القوانين وتنفيذها. على العموم، يطرح تبييض الأموال على المجتمع الدولي تحديًا ديناميكيًا بالغ التعقيد، ومعايير عالمية للتعاون الدولي.

قبل الختام، ولأن لدى المجرمين دافعًا قويًا لإخفاء نشاطاتهم، لا يعرف بالضبط حجم غسيل الأموال، ومجموع الأموال التي يجري تبييضها، فتبييض الأموال بطبيعته الخاصة خارج الحقل العادي الذي تحيط به الإحصائيات الاقتصادية، أضف إلى كونه كسائر أوجه النشاطات الاقتصادية الجوفية.

الفرع الثالث: مدى تجريم تبييض الأموال

من أجل كشف جريمة تبييض الأموال ما على المرء إلا أن يقتفي أثر هذه الأموال، وهناك نهج من ثلاثة محاور لمكافحة هذه الجريمة هو: محاكمة مرتكبي الجريمة الأساسية، إقتفاء أثر الأموال من خلال التحقيقات التي تتناول تبييض الأموال ومصادرة عائدات العمل الجرمي ووسائل ارتكابه. إنما لا يمكن إغفال جوانب هذه الإشكالية القانونية سواء في نطاق القوانين الجزائية الوطنية أم على صعيد القانون الجزائي الدولي، نظرًا إلى انفلاتها من دائرة الملاحقة والمعاقبة ولأسباب موضوعية وإجرائية عدّة منها ما يرجع إلى أصول التشريعات الجزائية المحلية، ومنها ما يُعزى إلى غياب آليات القانون الجنائي الدولي ولاسيما فرص تدوير الأموال المتحصّلة (Les produits) من الجرائم لإضفاء طابع الشرعية.

يتميّز غسيل الأموال بخصوصيات فنية بطبيعتها تحكمه قواعد العمل المصرفي وآلياته المعقّدة، مما يقصّر من وصف المساهمة الجنائية التقليدية وتعجز عن ملاحقة المستويات المختلفة لتبييض الأموال ولاسيما في حال تدويله.

يشكّل غسيل الأموال ظاهرة إقتصادية مصرفية وجريمة جزائية عمدية[17] وجريمة تبعية. تفترض بالضرورة وقوع جريمة أولية سابقة عليها، مما يستدعي تصويب واقعها ضمن القوانين الجزائية المحلية لمعرفة التكييف القانوني الذي يمكن إسباغه على هذا النشاط الإجرامي، وسائل مكافحته والحيلولة من دون وقوعه، لا بل معرفة فاعلية قواعد القانون الجزائي المحلي والدولي (في الباب الثاني) لملاحقتها كفعل أساسي من أفعال المساهمة الجنائية أو كصورة من صور جريمة إخفاء الأشياء لمعرفة ما إذا كانت مواجهتها تستوجب بنصوصٍ تشريعية جزائية خاصة، تتناسب وعصرنة هذه الجرائم، وتعكس جوانبها الفنية وتستوعب كل فروضها المختلفة وتقرير عقوبات أكثر تفرّدًا وخصوصية بهذه الظاهرة، ذلك كله بهدف التغلّب على العقبات الإجرامية المؤكّدة الحالية، المستقبلية والمحتملة على الصعيدين الوطني والدولي، والتي قد تحدّ من الحماية الجزائية المرجوّة من التعاون الدولي.

إنطلاقًا من هذا سنبحث في الجهود الدولية والإقليمية ثم نتناول موقف التشريع الداخلي.

الموقف الدولي والإقليمي

بدأت مكافحة غسل الأموال باستهداف غسل عائدات الجرائم ذات الصلة بالمخدّرات، بيد أنه اتضح، تدريجيًا، أنّ غسل الأموال يتعلّق بجرائم خطيرة أخرى ينبغي التصدّي لها بشكل مماثل، لذلك فإن الصكوك الدولية الحديثة تهيب بالدول الأطراف أن تعاقب غسل الأموال الناشئة عن جميع الجرائم.

17- سليمان عبد المنعم، "**مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة – ظاهرة غسيل الأموال**"، 1999، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص. 17 يراجع ايضًا، مغبغب "**تهريب وتبييض الأموال**"، مرجع سابق، ص. 67 وما يليها، هيام الجرد "**المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال – دراسة مقارنة للقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبييض الأموال**"، طبعة أولى، 2004، الحلبي، بيروت، ص. 93 وما يليها.
Cass.Crim., 7 avr. 1986, B.C., 1986, No.115; Robert Vouin, «**Le recel et la détention de la chose**», D., 1972, Chro., p. 281

1- موقف الأمم المتحدة

كانت "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجارغير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية" لعام 1988[18] المؤشر الأوّل في الجهود المتواصلة التي بذلتها الأمم المتحدة لمكافحة تبييض الأموال. هذا وتميّزت الاتفاقية بتعريفها ماهية التبييض، ثم التجريم القانوني.

تنصّ الاتفاقية على أنّ غسيل الأموال يمثّل إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال، مصدرها، مكان وجودها، طريقة التصرّف بها، حركتها، الحقوق المتعلّقة بها، ملكيتها، تحويلها، نقلها مع العلم بأنها مستمدّة من جريمة أو جرائم أو فعل أو أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتمّ إضفاء الشرعية على الدخل الذي تحقّق. (م. 1 – ف.5).

تفرض على الدول الأطراف تطبيقها الذي ساهم في ما بعد بإسقاط نظام السرية المصرفية في عدّة بلدان إلا أن هذه الاتفاقية تتعلّق فقط بعائدات جرائم المخدرات (تمّ تفصيل التجريم لدى بحث الاتفاقية سابقًا).

في العام 1989 ووفق إتفاقية فيينا، إجتمع قادة مجموعة الدول السبع (G7) الثماني حاليًا، وقرّروا تشكيل فريق عمل معني بالعمليات المالية التي أطلق عليها إسم "مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسيل الأموال" (GAFI - FATF) أو اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسيل الأموال[19]، كأوسع التنظيمات نطاقًا وأكثر الهيئات نجاحًا في تنسيق المبادرات العالميّة لمكافحة تبييض الأموال حاليًّا، إذ تتألّف عضويّة هذا الفريق من منظّمتين إقليميتَين ذات مركز مالي مؤثّر، هما اللجنة الأوروبيّة ومجلس التعاون الخليجي (بعد قمة هيوستن تموز/يوليو 1990) فضلًا عن 31 بلدًا.

18– إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الجمعية العامة قرار رقم 43/120، 8 كانون الأول/ديسمبر 1988، الدورة 43، العادية، A/RES/43/120

19- Groupe d'Action Financière (GAFI) sur le blanchiment d'argent, Financial Action Task Force (FATF) http://www.fatf-gafi.org/

في العام 1999، بدأ "فريق العمل المالي" المعني بالعمليات المالية مشروعًا رئيسًا، يُعرف بتحديد البلدان والمناطق غير المتعاونة "Non-Cooperative Countries or Territories" (NCCT) وكان من بينها لبنان، يرمي إلى تشجيع الدول غير الأعضاء التي ليس لديها تدابير إحترازيّة لمكافحة تبييض الأموال على تطبيق قوانين جديدة، سن تشريعات ملائمة، تحسين أنظمتها وممارستها بأسرع ما يمكن.

من أجل تشكيل إطار شامل لجهود مكافحة تبييض الأموال أرسى المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال التوصيات الأربعين (Les Quarantes Recommandations) الصادرة العام 1990 (والمنقّحة العام 1996 ثم العام 2003)، على الرغم من كونها توصيات أو من دون وجود أي أثر قانوني، فإن الإنجازات الهامة في تحسين التعاون الدولي لمكافحة تبييض الأموال تتمثّل فيها حيث تعدّ مجموعة هذه التوصيات و"الملاحظات التفسيريّة" ذات معايير تقنية مفصّلة ومقياس يُتّبع في المكافحة العالميّة لتبييض الأموال.

في المقابل يتناول نظام العدل الجنائي من خلال النص على أجهزة تطبيق القوانين، النظام المالي والتعاون الدوليّ، كما أرست قواعد للعمل في ممارسة غسيل الأموال بشكلٍ مرن من دون أن تهدّد التنمية الاقتصادية أو حرية القرار للدولة.

كما تتيح للدول مرونة في تطبيق هذه القواعد بما يتوافق وظروفها الخاصّة وقوانينها، وقد حدّدت الإطار العام والقانوني ودور النظام المالي وكيفية الرصد والمتابعة والانضباط في المؤسسات المالية والإجراءات التي يتمّ اللجوء إليها في حال عدم وجود إطار قانوني لمحاربة غسيل الأموال، وكذلك وضع الإجراءات التي تحدّ من غسيل الأموال وتعزّز أواصر التعاون الدولي وأوجهه. كما وأقرّت اللجنة المالية لمحاربة غسيل الاموال معيارًا

لتصنيف الدول غير المتعاونة في محاربة غسيل الاموال وتقوم بنشر ذلك من خلال قائمة تصدّرها سنويًا (توصية 25).

والتزمت دول كثيرة مكافحة تبييض الأموال عبر تطبيق هذه التوصيات (منها لبنان) وعلى الرغم من أنها ليست إتّفاقيّات ملزمة، بحيث تتولّى كل دولة متابعة تطبيقها ومراقبتها من خلال تأمين أنظمة ملائمة لضبط المؤسّسات الماليّة ومراقبتها (التوصيات من 26 إلى 29). تبلّغ عن الصفقات الماليّة المشبوهة إلى السلطات المحلّية ذات الصلاحيّة (توصية رقم 15) وعقد معاهدات واتّفاقيّات دوليّة والمصادقة على تشريع وطني يتيح التعاون الدولي السريع والفاعل على المستويات كلّها (التوصيات من 32 إلى 40). وعليه يمكن القول إنّ هذه اللجنة، التي لم يكن يُقصد بها لدى إنشائها أن تستمر لفترة طويلة، لا تزال تعمل، وهذا يُشكّل برهانًا على فائدتها وحيويتها المتجددة.

كما شُكِّلت منظّمة تُدعى "اجمونت غروب" (EGMONT GROUP) في العام 1995، كملتقى دولي يضمّ ممثلين عن خلايا الاستخبارات المالية من 58 دولة في العالم يمثّل مجمعا لتبادل المعلومات والخبرات بين مختلف هذه الدول في المجالات المعنية بمكافحة تبييض الأموال للتنسيق في ما بينها.

كما حثّ فريق العمل المعني بالعمليات المالية (FATF) على إنشاء مجموعات إقليميّة وتعزيزها بهدف رعاية التطبيق الشامل لمعايير مكافحة تبييض الأموال الدوليّة. كان من بينها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) بحيث اتفقت الدول الأعضاء على اتخاذ ترتيبات فاعلة في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال، كما عملت على تبنّي التوصيات الأربعين وتنفيذها لمجموعة العمل المالي حول مكافحة غسل الأموال، وإبرام معاهدات الأمم المتحدة وإتفاقاتها ذات الصلة

بالموضوع وقرارات مجلس الأمن، والتعاون معًا لتعزيز الإلتزام بهذه المعايير والإجراءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعمل مع المؤسسات الدولية الأخرى ولتحديد المواضيع المرتبطة بعمليات غسل الأموال، وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها.

ثم عقدت اجتماعها الثاني في بيروت في العام 2005، حيث تمحورت القضايا حول المبادرات الدولية والإقليمية الجديدة والمتطلّبات الحديثة لمكافحة تسويد الأموال، وإجراءات المكافحة الفاعلة وأعمال التحقّق من تطبيقها، والعلاقة بين تهريب المخدرات وتمويل الإرهاب وتبييض الأموال، أضف إلى ذلك كيفية التوفيق بين السرية المصرفية ومقتضيات مكافحة التبييض، محاربة شبكات الجرائم المالية، أهمية تعاون القطاعين الخاص والعام في هذه المكافحة، غسل الأموال في القطاعات غير المصرفية وأهمية دور القطاع المالي والمصرفي في مكافحته.

بدورها، تنصّ إتفاقية باليرمو 2000 على وجوب تجريم غسيل العائدات الإجرامية، وإلزام كل دولة طرف إعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية لتجريم تحويل الممتلكات، ونقلها بغرض إخفاء المصدر الحقيقي غير المشروع أو تمويهه أو كيفية التصرّف فيها، حركتها، ملكيّتها، الحقوق المتعلّقة بها ووجوب شمول التجريم المساعدة، المشاركة، التواطؤ، التآمر على ارتكاب تلك الجرائم، أو محاولة ارتكابها، وتسهيلها او التحريض عليها(م. 6).

ثم ألزمت الاتفاقية إنشاء نظام داخلي شامل للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، الهيئات والأجهزة الإدارية والرقابية، أجهزة إنفاذ القوانين، وحدة إستخبارات مالية وسائر الأجهزة المكرّسة للتعاون وتبادل المعلومات وتنفيذ تدابير مجدية لكشف حركة النقد والصكوك ورصدها للتداول ذات الصلة عبر حدودها، من دون إعاقة حركة رأس المال المشروع بأي صورة من الصور (م. 7) وتطوير تعزيز التعاون

الدولي، الإقليمي والثنائي بين الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية من أجل مكافحة غسيل الأموال.

كما كان قد أقرّ كل من مؤتمر الأمم المتحدة السابع العام 1985 والثامن العام 1990 والمؤتمر الوزاري الدولي في إيطاليا العام 1994 بعض المبادئ التوجيهية لسنّ تشريعات تُجرّم غسل الأموال والاحتيال عبر فتح الحسابات الوهمية والأسماء المزيّفة ولاسيما مصادرة عائداتها وآلياتها وفرض عقوبات مالية عبر تجميد هذه الحسابات وتجريم تحويلها، ونقلها أو استخدامها بأي طريقة. في العام 1998، أصدرت الأمم المتحدة تحذيرًا خطرًا بما معناه أن تبييض الأموال غدا تهديدًا "كونيًّا" ضد سلطة الأنظمة المالية التجارية واستقرارها.

وإثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، أنشأ مجلس الأمن "لجنة مكافحة الإرهاب" (Counterterrorism Committee CTC) (قرار 2001/1373) والتي عنيت بشكل خاص بمكافحة تمويل الإرهاب، ونبّه الدول للعلاقة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظّمة وسائر الجرائم الاقتصادية.

على صعيد آخر، فإن أبرز ما يميّز مكافحة هذه الجريمة، مشاركة القطاع الخاص في المكافحة[20]، لذلك أعدّ إثنا عشر مصرفًا خاصًا مبادئ "وولفسبرغ" لمكافحة غسيل الأموال (Wolfsberg Anti Money-Laundering Principles)، وهي مجموعة من خطوط عامة وإرشادات عالمية ضد تبييض الأموال، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2000، وبمواكبة "لجنة الشفافية الدولية"، تمّت مراجعتها في أيار/مايو 2002 أهم ما ترتكز عليه مبدأ "أعرف زبونك" (Know your Customer) آخذين في الاعتبار مكافحة الإرهاب[21].

20- Najda Capus, "**Le droit Pénal et la souveraineté partagée**", Rev. sc. crim, Doc., 2005, p.251 et suiv.

21- من هذه البنوك فروع في لبنان: HSBC, Société Générale, ABN Amro Bank

ماذا أيضًا على الصعيد الأوروبي؟

تُعتبر إتفاقية المجلس الأوروبي الرقم 1990/141 الأكثر أهمية، وهي وثيقة متعدّدة الأطراف، مفتوحة لانضمام دول غير أعضاء في المجلس الأوروبي، كما أنها مثال متميّز للمنهج المتكامل لترسانة تشريعية مفصّلة للتعاون بين الدول في المسائل الجنائية وضرورة انتقال المعلومات لتسهيل الإجراءات والتحرّيات (م. 10).

إلى ذلك فإنها تضمّ نظُمًا للمساعدة القانونية المتبادلة في ما يختصّ بالمصادرة كإجراءٍ فاعل لحرمان المجرمين الإفادة، كما تنصّ على تدابير مؤقّتة من بينها مصادرة الأموال وتدعو، في الوقت نفسه، إلى العمل بالتضامن مع إتفاقيات أخرى صادرة عن المجلس الأوروبي للمساعدة القضائية. كما تنصّ على أن الدول الأعضاء لا تستطيع إبداء تحفّظات معيّنة على هذه الإتفاقية[22].

وقد بيّنت الاتفاقية الحاجة الماسة إلى انسجام التشريع الوطني مع الأعراف الدولية، إذ إنها أتت شاملة لجميع الأموال الجرمية المصدر وليس فقط المتحصّلة من المخدرات كما هو نطاق إتفاقية الأمم المتحدة العام 1988، وذلك بهدف إلزام كل المؤسّسات المالية بإبلا غ السلطات المختصّة عن أي عملية مشبوهة.

في ما يخصّ التنفيذ العملي لأوامر تجميد الممتلكات أو الأدلّة، أصدر الإتحاد الأوروبي قراراتٍ لاحقة تتضمّن قواعد تمكّن أي دولة عضو من التسليم أو التنفيذ على أرضها، أمرًا بالتجميد صادرًا عن سلطة قضائية

22- Conseil de l'Europe, "**Convention relative du blanchiment, au dépistage, à la saisie et à la confiscation des produits du crime**", 8 nov. 1990, Strasbourg

لدول أخرى في إطار الإجراءات الجنائية[23].

كما لحظت إتفاقية (OCDE) العام 1999 لمكافحة الفساد ضرورة مكافحة تبييض الأموال المتأتية من عمليات فاسدة (م. 7) وتنشر المنظّمة قائمة تشمل 35 دولة وجزيرة (Paradis fiscaux) تقوم بغسيل الأموال وتمثّل ملجأً للتهرّب من دفع الضرائب.

في العام 1991، أصدرت المجموعة الأوروبية توجيهات حول دور المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال[24]، ثمّ عدّلتها العام 2001 لمواكبة التطوّر الراهن.

بالنسبة إلى جهود الدول العربية لمكافحة غسيل الأموال، تهتمّ هذه الدول، بمحاربة غسيل الأموال والتي انضم معظمها إلى إتفاقية الأمم المتحدة (فيينا العام 1988)، وتشكّل دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في اللجنة المالية لمكافحة غسيل الأموال. بعض هذه الدول قد انتهى من صوغ تشريعات لمحاربة هذه الظاهرة والبعض الآخر يقوم بدرس مشاريع قوانين ومناقشتها تتعلّق بالموضوع ذاته. كما نُظّمت مؤتمرات عدة لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية بدءًا من المؤتمر الإقليمي السادس في تشرين الأول/أكتوبر 1974 في الرياض، المؤتمر الدولي العربي الثاني 1976 في بغداد والمؤتمر الدولي الثالث في كانون الأول/دسمبر 1977 لمكافحة الإدمان على الكحول والمخدّرات، المؤتمر العربي الثامن لرؤساء مكاتب

23- Conseil de l'Europe, "**Action commune adoptée par le conseil sur la base de l'article K.3 du traité sur l'Union européenne**", 98/299/JAI, 3 déc.1998, Décision, cadre 2001/500/JAL, "**Concernant le blanchiment, l'identification, le dépistage, le gel ou la saisie et la confiscation des instruments et des produits du crime**", J.O.C.E., 5 juillet 2001, L.182, p. 1
Conseil de l'Europe, Décision, cadre 2003/577/JAI, "**Exécution des décisions de gel de bien ou de preuves**", 22 juillet 2003, J.O. C.E., 2 août 2003, L. 196, p.45

24- Directive Européenne, 91/308/CEE, du 10 juin 1991 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins de blanchiment des capitaux, J.O.C.E, 28 juin 1991, L. 166, modifiée par Directive 2001/97/CE, 28 décembre 2001, J.O.C.E, 28 décembre 2001, L. 344

مكافحة المخدرات وفروعها العام 1994، مؤتمر وزراء الداخلية العرب العام 1994، مؤتمر عمان (الأردن) العام 1994، مؤتمر التعاون الأمني العام 1996، وقد انتهت جميع هذه المؤتمرات إلى ضرورة التنسيق الدولي والإقليمي لمنع عمليات غسيل الأموال ومصادرة العوائد المحقّقة منها، تعقّب المجرمين، والحيلولة من دون استخدامهم الحسابات المصرفية السرية في إخفاء الدخول الناتجة من تجارة المخدرات.

كما عُقدت إتفاقيات إقليمية أهمها، "الاتفاقية الإقليمية للتعاون القانوني والقضائي بين دول مجلس التعاون الخليجي" العام 1989، و"الاتفاقية الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب" العام 1986.

بدورها تعمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي جديًّا لوضع أنظمة وقوانين صارمة تمنع عمليات غسيل الأموال في المنطقة، وقد أنشأت الإمارات العربية إدارة لمكافحة الجرائم الاقتصادية تابعة لوزارة الداخلية. كما أصدر أمير دولة البحرين مطلع العام 2001 أمرًا يقضي بحظر غسيل الأموال ومكافحتها. وصدر التشريع المصري لمكافحة غسيل الأموال بموجب القانون الرقم 2002/82. كذلك أصدرت عُمان المرسوم السلطاني رقم 2002/34 لمكافحة غسيل الأموال. وبدوره أصدر التشريع السوري القانون رقم 2004/59[25]. بذلك تكون الدول العربية قد تنبّهت لخطورة هذه الظاهرة، إلا أن عليها أن تقوم بمضاعفة الجهود لأخذ الحيطة والحذر من مساوئ هذه الظاهرة وسلبياتها من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة والتعاون الكفيل لمكافحتها.

وبعد ان عرضنا للتعاون الدولي والاقليمي الأوروبي والعربي، نبحث

25- هذه القوانين منشورة على الموقع الالكتروني لـ"مكتب الجرائم المالية التجارية" يضمّ هذا المكتب مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين في مجال المال، المصارف، القانون والتقنية المعلوماتية: www.bcblebanon.com/arabic/rul_law.htm

في موقف التشريع الداخلي من خلال التطرّق إلى موقف المشرّع الفرنسي وأهم ما أتى في القانون البلجيكي ثم القانون اللبناني.

ثانيًا: موقف التشريع الداخلي

1- موقف المشرّع الفرنسي

لم يصبّ المشرّع الفرنسي اهتمامه على مكافحة ظاهرة غسيل الأموال كصورة جرمية في ذاتها، إنما في إطار مكافحة تعاطي المخدرات (La Toxicomanie) والاتجار بها، كأبرز الأخطار الاجتماعية والاقتصادية. ثم ما لبث أن وسّع دائرة التجريم لتشمل جرائم تبييض الأموال (CPF - 1-art.324) كلّها.

أما في البنيان القانوني، فاتسم موقف المشرّع الفرنسي بالتوسّع في تجريم غسيل الأموال إن لمدى العامل المادي أو المعنوي[26]، بهدف الإحاطة بمختلف صور غسيل الأموال، على الرغم من المخاطرة بمبادئ القانون وقواعده.

يتمثّل العامل المادي في جريمة غسيل الأموال في حيازة الأموال المودعة في فعل إخفاء أو المساعدة في عمليات الإخفاء (La dissimulation) (القانون الرقم 90/614 في 1990/7/12) مع العلم بجرمية مصدرها[27].

أما لناحية العامل المعنوي، فوصفت كل من إتفاقية فيينا والمشرّع الفرنسي 90/614، نشاط غسيل الأموال بالجريمة العمدية، مما ينفي قيامها إلا بإرادة النشاط المكوّن لركنها المادي والعلم بالعناصر الواقعية الجوهرية، العلم أو النية أو القصد، التي تهب هذه الجريمة خصوصيتها القانونية، ويتجوهر ذلك في ضرورة العلم بالمصدر غير المشروع للأموال

26- Loi No.90/614, du 12 juillet 1990, relative à la participation des organismes financiers à la lutte contre le blanchiment des capitaux provenant du trafic des stupéfiants, J.O., No.162, 14 juillet 1990, p. 8329

27- Jean Cosson "**Les délits en matière de banques et d'établissements financiers**", Rev.sc.crim., 1973, Doc., p. 17; Jean Larguier, Philippe Conte "**Droit pénal des affaires**", 11e éd., 2004, Armand Colin, p. 241/242

غير النظيفة، حيازتها، تحويلها، إخفائها وتمويهها[28].

وسّع القانون 96/392 [29]، نطاق التبييض ليشمل النشاطات الجرميّة كلّها، وشدّد عقوبة غسيل الأموال وضاعف الغرامة إذا وقعت بطريق الاعتياد، واستخدام الوسائل التي تيسّرها مزاولة نشاط مهني أو إذا وقعت في صورة جرمية منظمة (م. 324 – ف. 2 ق.ع. ف.) أي يشدّد العقوبة العادية لجريمة غسيل الأموال، علمًا أن العقوبة العادية لتبييض الأموال الناتجة عن المخدّرات هي 5 سنوات (م. 234 – ف. 1 ق.ع.ف.).

في المقابل فإن عقوبة المحاولة في هذه الجرائم توازي عقوبة الجريمة التامة (م. 324 – ف.6)، كما ينصّ على عقوبات إضافية او فرعية تكمّل العقوبة الأصلية الموقّعة من الأشخاص الطبيعيين (م. 324 – ف. 7 وف.8 ق.ع.ف.).

تتساوى المسؤولية المعنويّة الجنائية لدى الأشخاص الطبيعيّين بالنسبة إلى جرائم غسيل الأموال (324 – ف. 9) (أيضًا م.39/131 من ق.ع.ف.) وينصّ على عقاب تسهيل التبرير الكاذب (م. 222 – ف.34)[30]. يجرّم المساعدة في عمليات الإيداع أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر عن جناية أو جنحة (ولاسيما المتحصّلة عن الاتجار في المخدرات) أو التوظيف وغيرها

28– إعتبرت إتفاقية فيينا أن غسيل الأموال جريمة عمدية (م. 3 – البند الأول من الاتفاقية) من خلال النص على عنصر العلم كمضمون للركن المعنوي (أ– إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال،... مع العلم أنها مستمدة، ب– تحويل أو نقل الأموال مع العلم.... ج– أو اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم.... مستمدة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية). اللافت في الاتفاقية جعلها جريمة استخدام عائدات الجرائم جريمة وقتية وليست مستمرة إذ تشترط توافر العلم بالمصدر غير المشروع للأموال وقت تسلمه. تقرر المادة 3-121 من ق.ع. الفرنسي الجديد "أن لا جناية ولا جنحة من دون أن تتوافر نية ارتكابها أي عمّم المشرّع الفرنسي من اشتراط ركن القصد في كل الجرائم بما فيها جريمة غسيل الأموال. لذلك لم يتعرّض في المادة 1-324 المضافة بقانون 13 أيار/مايو 1996 لطبيعة الركن المعنوي، مما يغني عن ضرورة النص عليه خصوصًا بعدما جعله مبدأً عامًا. أما بالنسبة إلى عناصر العمد أو القصد، فيتمثّل هذا النشاط في فعل إيجابي أو في مجرد الامتناع وانصراف النية لفرض تحقيق النتيجة المحظورة قانونًا". يراجع:
Cass.crim., 7 déc. 1995, Rev.sc.crim., 1996, T:IV, Chro., p.895; Cass.crim., 15 juin 1973, B.C., 1973, No 270

29- Loi No.96-392 du 13 mai 1996 relative à la lutte contre le blanchiment et le trafic des stupéfiants et à la coopération internationale en matière de saisie et de confiscation des produits du crime, J.O., 14 mai 1996, http://admi.net/jo/19960514/JUSX9400059L.html

30- Cass. Crim., 7 déc. 1995, D., 1996, IR, p.84; J.C.P, 1996, IV, p.709

مما يسهّل إمكان تنظيف الأموال وضخّها في النظام المالي المشروع[31].

الجديد في التشريع الفرنسي، إرتقاء صور المساعدة في الإخفاء إلى مرتبة الجريمة الأصلية وليس فقط فعلًا من أفعال المساهمة، مما يكسب فعل التدخّل ليس فقط جريمة مساهمة إنما جريمة أصلية[32]، وهذا يعني أن المحاولة في التدخّل معاقب عليها بينما يقضي المبدأ إمتناع العقاب على المحاولة في التدخّل. وما يترتّب على ذلك من نتائج هامة على صعيد الملاحقة والعقاب من حيث استقلال المسؤولية الجزائية للمساهم والمساهمين معه.

وبهدف التعاون الدولي ووفق تسميته[33]، يعاقب القانون 1996/392 تحويل العائدات والأموال المتحصلة مباشرةً أو غير مباشرة عن جناية أو جنحة، كالتحويل المصرفي من الآمر إلى المستفيد الذي يجمعهما أحيانًا الشخص نفسه، ولاسيما بفضل التحويل الإلكتروني الذي ينطوي على مزايا تقنيّة، نظرًا إلى ما يتسم به من السريّة والسرعة وتغطية المسافات البعيدة تدويلًا عبر الدول وسط الكم الهائل للتحويلات المصرفية التي تتمّ كل يوم[34].

من النواحي الإجرائية، يساهم المشرّع الفرنسي في السيطرة على كل حيل التمويه المصرفي وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة نشاط غسيل الأموال عبر الحدود من خلال معاقبته "كل من قام بطريق التصدير أو الجلب أو النقل أو المقاصة بعملية مالية بين فرنسا والخارج أو شرّع في القيام بذلك إذا انصبّت هذه العملية على أصول يعلم الشخص بكونها متحصّلة مباشرة أو غير مباشرة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون الجمارك (art. 415 C.d.) أو إحدى جرائم المخدرات.

31- Rapport du Groupe d'Action Financière International contre le blanchiment des capitaux (GAFI) issu du sommet de sept pays industrialisés tenu à Paris, 1989, http://www.fatf-gafi.org/document

32- Jean Larguier, "**Droit pénal des affaires**", 1986, Armand Colin, op. cit. p, 188; Cass.Crim. 12 avr. 1934, Gaz.Pal, 1934, I p.102; 12 mars 1923, B.C. 1923, No.137

33- La loi relative à la lutte contre le blanchiment et le trafic des stupéfiants et à la coopération internationale en matière de saisie et de confiscation des produits du crime, op.cit.

34- Cass. Crim: 7 déc. 1995, 23 oct.1997, 10 nov. 1999, Lamyline www.lamylinereflex.fr

ومما يضيّق الكثير من إمكان إفلات محترفي عمليات غسيل الاموال من الملاحقة الجنائية ويفعّل ملاحقة تدوير الأموال (Le recyclage des fonds) في صورها المختلفة، ويعقّب عمليات غسيل الاموال المصرفية بصرف النظر عن تغيير طبيعة هذه الأصول أو الأموال وهيئتها.

أي إن المشرّع الفرنسي قد جرّم هذا النشاط على الرغم من أن العملية المالية لم تقع على الاقليم الفرنسي، بل بين فرنسا ودولة أخرى، وهذا يعني أن التفسير الموسّع لمبدأ الإقليمية لديه حدود، مما يشجّع في أحسن الأحوال الصلاحية خارج الحدود (extraterritorialité) لقانون العقوبات. وهو ما يواجه أساسًا نشاط غسيل الأموال الواقع في صورة جريمة منظّمة. وفي ما يختص بهيئة المحاكمة أجاز قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسية تشكيل المحكمة من قضاة مهنيين متخصصين بالقضايا الإقتصادية (م. 704) والإتجار بالمخدرات (27-706) والإرهاب (25-706).

كما أنشأت فرنسا هيئة "تراكفين" (Traitement du Renseignement et d'action Contre les Circuits Financiers Clandestins TRACFIN) كمديريّة تجميع المعلومات والعمل ضدّ الدوائر المالية السريّة، لمكافحة غسيل الأموال وتلقّي المعلومات وتجميعها وتحليلها واستخلاص النتائج منها. وما بين 1991 و1997 تلقّت Trafcin 4880 حالاتٍ مشتبهًا فيها. لكن لم يتحوّل منها إلا 213 دعوى إلى القضاء، وفي نهاية العام 1998 كان هناك فقط 34 حكمًا نهائيًّا لتبييض الأموال.

وأنشأت "مكتبًا مركزيًّا لمنع الجنوح المالي" (Office Centrale pour la Répression de la Grande Délinquance Financière (OCRGDF) 1990) لمكافحة الجرائم ذات الطابع الإقتصادي أو المالي المتأتية من تجارة الممنوعات والإنحراف المهني وتنسيق الجهود بين أجهزة الشرطة الفرنسية والأجنبية ضدّ مختلف أنواع الجريمة المنظّمة العابرة للحدود.

ماذا بالنسبة إلى القانون البلجيكي؟

يجّرم القانون البلجيكي تبييض الأموال منذ قانون 17 تموز/يوليو 1990 ثم قانون 7 نيسان/أبريل 1995 (الذي عدّل مادة 505 ق.ع.ب.) لإضافة التوجيهات الأوروبية لتبييض الأموال[35].

كما أنّ أول ما استعمل القانون البلجيكي مصطلح "الجريمة المنظّمة" كان في قانون تبييض الأموال العام 1993[36] الذي خضع لتعديلات عدّة بهدف تبنّي الإرشاد الأوروبي للعام 1991 وتطبيقه وبهدف توسيع التجريم ليطال بضعة أعمال ووسائل غير مشروعة[37]، كالمهن في القطاع المالي[38]، السماسرة العقارية، مراكز تحويل الأموال والممتلكات، كتّاب العدل وخبراء المحاسبة. كما لم يحصر تبييض الأموال بالإتجار بالمخدرات، كما فعل المشرّع الفرنسي من قبل.

على صعيد الإجراءات الوقائية، يؤلّف "المكتب المركزي لمكافحة الجنوح الإقتصادي والمالي المنظّم"[39] جهاز شرطة متخصّص في مكافحة الجرائم المالية، وهو مكلّف بمهمّات متعلّقة بتبييض الأموال والجرائم الضريبية الخطيرة وجرائم الإحتيال والغش في المصالح الأوروبية وبالجرائم المتعلّقة بالبورصة وتلك الواقعة على المؤسسات العامة للإقراض والإدخار. كما يمنح هذا الجهاز المساندة والنصائح لأجهزة الشرطة الأخرى في مسائل الجرائم المالية.

35- Loi du 7 avril 1995 modifiant la loi du 11 janvier 1993 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins de blanchiment des capitaux, M.B. 10 mai 1995, No . 92, p. 12378

36- Loi du 11 janv. 1993 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins de blanchiment des capitaux et de financement du terrorisme, M.B., 9 fév.1993

37- Loi du 7 avr.1995, M.B. 10 mai 1995 p.12378; Loi du 3 mai 2002, M.B. 29 juin 2002, p.9453; Loi du 12 janv.2004, M.B. 23 janv. 2004 p.4352; Loi 1 mai 2006, M.B. 10 mai 2006, disponibles sur les sites suivants: http://www.ejustice.just.fgov.be/tsv_pub/index_f.htm

38- Loi du 10 août 1998, M.B. 15 octobre 1993, p.34267
Loi du 4 mai 1999, M.B. 22 juin 1999. p.23411

39- L'office Central de lutte contre la Délinquance Economique et Financière Organisée, crée par la directive ministérielle, No.93/1, 9 juin 1993

ماذا بالنسبة إلى التشريع اللبناني؟

إن أهم الركائز الرئيسة للاقتصاد اللبناني السّرية المصرفية، أي حماية الخصوصية التي تمنحها سرّية الحسابات في لبنان[40] بموجب قانون 3 أيلول/سبتمبر 1956 والمعمول بها في أغلب البلدان ولاسيما سويسرا، كعامل أساسي لجذب الرساميل وحماية الإيداعات ذات المصادر المشروعة[41]، وليس بسط الحماية القانونية على الأموال الجرميّة المصدر التي لم تكن مطروحة على الصعيد الداخلي أو الدولي. إلا أنّ هذه السرّية تحتوي على ثغرات تسمح بحدوث تبييض الأموال، ومن جهة أخرى لم يكن هناك قانون خاص يكافح تبييض الأموال في لبنان، ولاسيما أنه كان قد أبرم العام 1995 "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدّرات" مع إبداء تحفّظاته عن البنود المتعلّقة بالسرية المصرفية[42].

وربما لكل هذه الاسباب، أدرجت "GAFI" لبنان على لائحة الدول غير المتعاونة لمكافحة تبييض الأموال العام 1999 (المذكورة أعلاه)، ثم أعيد إدراجه على اللائحة السوداء Black Liste الصادرة في باريس في 2001/2/1.

فأوقعت مسألة السرّية المصرفية المشروعة لبنان بين مأزقين: إما رفعها أو تحويل مصارفه إلى قناة وإعادة تصنيع لتبييض الأموال مع ما يستتبع ذلك من تشويه لسمعته المصرفية، فاختار أقلهما شرًّا، والتزامًا منه بالتعاون الدولي ودرءًا للضغوطات الدولية، واتخذ عددًا من الخطوات لمكافحة غسيل الأموال، بحيث أصدر بعض القوانين الجديدة وقام بعدد من المؤتمرات كعمليّة رقابيّة ذاتيّة حفاظًا على سمعة القطاع المصرفي اللبناني.

40- Raymond Farhat "**Le droit bancaire – Réglementation, Instruments, Etude de droit comparée**", 1995, Collection Beryte, p. 159

41- مالك عبلا، "**قانون السرية المصرفية في لبنان وتبييض الأموال**"، العدل، 2002، عدد 1، الدراسات، ص. 25

42- قانون رقم 426/95 – إجازة إبرام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية للعام 1998، 1995/5/15، ج. ر.، عدد 21، 1995/5/25، ص. 461

وفي السياق ذاته، كانت جمعية المصارف اللبنانية قد أقرّت أواخر العام 1996 "إتفاقية الحيطة والحذر" التي حدّدت وسائل دعم الوقاية من تبييض الأموال كوضع عملية للتعريف بهويّة العميل الاقتصادية وإنشاء أنظمة داخلية لمراقبة أعمال الزبائن فضلًا عن العمليات المثيرة للشبهات.

ثم أصدر المشرّع اللبناني سلسلة من القوانين بهدف المساهمة في ضبط هذه الظاهرة كان أهمها القانون الرقم 98/673 المتعلّق بالمخدّرات، القانون الرقم 99/54 (1999/12/27) المتعلّق بالإثراء غير المشروع[43]، القانون 2000/253 المتعلّق بإلغاء نشاطات شركات "الأوف شور" المصرفية والمالية[44].

في العام 2000، أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 7737 إلى المصارف اللبنانية يقضي بإنشاء وحدة التدقيق الداخلي بالعمليات والبيانات المالية للتأكّد من صحّتها ومن كفاءة الإجراءات المتخذة وفاعليتها ولاسيما لجهة تبييض الأموال[45]. أيضًا أصدر القرار رقم 7739 المتعلّق بشروط تأسيس المصارف في لبنان. كما صادق لبنان على قرار مجلس الأمن 2001/1373 الذي يقضي بتجميد مصادر تمويل الإرهابيين المشتبه فيهم[46].

أما أهم هذه الخطوات وأبرزها فكان صدور قانون تبييض الأموال رقم 2001/318 والتعديلات التي أضيفت إليه في تشرين الأول/أكتوبر 2003[47]، وتتجلّى أبرز سماته في ما يلي: تعريفه الأموال غير المشروعة بتلك الناتجة عن زراعة المخدرات أو تصنيفها، الاتجار بها، الأفعال التي تُقدم

43- قانون رقم 154/99، الاثراء غير المشروع، 1999/12/27، مجلس النواب، بيروت

44- قانون رقم 253/2000 إلغاء الشركات الأوف شور المصرفية والمالية، 2000/12/30، ج. ر.، عدد 1، 2001/1/2، ص. 38114

45- تعميم مصرف لبنان، رقم 7737، إنشاء وحدة التدقيق الداخلي بالعمليات والبيانات المالية، 2000/12/15، ج. ر.، عدد 59، 2000/12/21، ص. 5166

46- قرار مصرف لبنان رقم 7739 ، شروط تأسيس المصارف في لبنان، 2000/12/21، ج. ر.، عدد 14، 2001/3/29، ص. 943

47- قانون رقم 547/2003، مكافحة تبييض الأموال، 10/20/ 2003، ج. ر.، عدد 48، 2003/10/22 ، ص. 157

عليها جمعيات الأشرار (الجرائم المنظمة) وجرائم الإرهاب، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، جرائم السرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها، تزوير العملة والأسناد العامة (م. 1)، وتزوير بطاقات الائتمان والدفع والأسناد التجارية بما فيها الشيكات والإثراء غير المشروع (قانون 1999/194). كما يشمل تبييض الأموال وكل فعل يقصد به إخفاء المصدرالحقيقي لهذه الأموال، تحويلها، استبدالها، تملّكها أو توظيفها مع العلم بعدم مشروعيتها (م. 12).

أوجب القانون على المصارف مراقبة عملياتها المصرفية والتدقيق في هوية العميل (م. 5)، إنشاء "هيئة التحقيق الخاصة" وهي ذات طابع قضائي غير خاضعة لسلطة مصرف لبنان، تتألّف من حاكم مصرف لبنان رئيسًا، وعضوين: رئيس لجنة الرقابة على المصارف والقاضي المعيّن في الهيئة المصرفية العليا وعضو يعيّنه مجلس الوزراء (م. 6). تتمثّل مهمّتها في التدقيق في المعلومات وتجميد الحسابات المشبوهة حتى يتمّ إصدار قرارها النهائي بتحرير الحساب ورفع السرية المصرفية عنه وتجميده قبل أن تُرسل نسخة عن قرارها إلى النائب العام التمييزي وإلى الهيئة المصرفية العليا وإلى صاحب العلاقة والمصرف المعني (م. 8).

هكذا يحمّل قانون 318 القطاع المصرفي مراقبة حركة تبييض الأموال من خلال نظام المراقبة والتحقيق في العمليات المصرفية وضوابط دقيقة علمية وتطبيقية، مما يبقي المحافظة على السرية المصرفية لحماية الأموال النظيفة كركن أساسي في البنية الاقتصادية والمالية التي حماها المشرّع اللبناني لاستقطاب رؤوس الأموال الخارجية بـ"قانون السرية المصارف" في أيلول/سبتمبر1956، من جهة ولتأكيد التزامه المعايير الدولية، من جهة أخرى، مما يزيد ثقة المؤسّسات الدولية والإقليمية بالنظام المالي اللبناني.

وعملًا بأحكام المادة 5 من قانون 2001/318 وفي تاريخ 18 آيار/مايو2001،

أصدر مصرف لبنان قرارًا رقم "7818" (كما هو معدّل بالقرار الوسيط رقم 8142 في 2002/5/31) يتعلّق بـ"نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال" والتحقّق من هوية الزبون[48].

كما أصدرت وزارة الاقتصاد تعميمًا في 2003/1/3 تلزم بمقتضاه شركات ووسطاء التأمين الحقيقيين والمعنويين التقيّد بالشروط المحددة بالقانون الرقم 318.

أيضًا وبناءً على هذا القانون، وفي 2002/6/5، أصدر النائب العام التمييزي تعميمًا طلب بموجبه من قضاة النيابة العامة الاستئنافية والنيابة العامة المالية ومفوّضية الحكومة لدى المحكمة العسكريّة، كل حسب صلاحيته عند اشتباههم بعمليات تبييض أموال، إيداع هيئة التحقيق الخاصة المعلومات اللازمة.

ثم في 16 تشرين الأول/أكتوبر2001، أصدر مصرف لبنان قرارًا رقم "3" للمصارف ولسائر المؤسّسات الملزمة بالإبلاغ عن عمليّات تبييض الأموال[49]، التي لديها تأكيدات أو شبهات أو شكوك بأنها تنطوي على تبييض وفق مفهوم القانون 2001/318.

على صعيدٍ آخر، يأتي الدور الذي يضطلع به مكتب انتربول – بيروت من خلال تبادل المعلومات المتعلّقة بهذا الشأن واستثمارها بين لبنان ومختلف البلدان. الأمر الذي عزّز دور مكتب مكافحة الجرائم المالية وتبييض الأموال، بحيث يتم إحباط العديد من العمليات من هذا النوع وتجميد عدد من الأرصدة من قبل السلطات المالية المختصّة.

وكان من أثر هذه الخطوات القانونية والإجرائية أن حُذِف لبنان عن

48– قرار مصرف لبنان رقم 7818، 18 أيار/مايو 2001، ج. ر.، عدد 25، 2001/5/24، ص. 1955

49– مصرف لبنان: اعلام رقم 3، ج. ر.، عدد 53، 2001/10/25، ص. 5122

اللائحة السوداء في 21 حزيران/يونيو 2002، أي بعد سنتين من إدراج إسمه على اللائحة. وبتاريخ 8 تموز/يوليو 2002، تمّ إنهاء الرقابة المالية على لبنان من قبل شبكة (Financial Crimes Enforcement Network FinCEN) التابعة لوزارة الخزانة الأميركية بعدما كانت الولايات المتحدة الأميركية قد فرضت قيودًا على لبنان.

في 23 تموز/ يوليو 2003، أصبح لبنان عضوًا في مجموعة (EGMONT) الدولية لمكافحة تبييض الأموال، فانتقل بذلك من قفص الاتهام إلى موقع المراقب الدولي لمدى احترام سائر الدول لموجباتها في هذا المجال[50]. في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2003 إنتهت فترة المراقبة المنفّذة من قبل (GAFI) على لبنان لتتأكّد بأنه التزم آلية تطبيق جيّدة للتشريعات التي صدرت بخصوص مكافحة تبييض الأموال.

الخاتمة

تتجلّى الخطوة الضرورية، في مكافحة الجرائم المالية الدولية، ولاسيما غسيل الأموال، من طريق تعطيل تحرّك عائدات الأعمال غير المشروعة، إقفال مراكز الاحتيال والتزوير التي تعمل بطريقة "الأوف شور" والنظر في استحداث تدابير لحماية النظام المالي العالمي من المراكز التي تطرح أخطر المشاكل أو التي لا تشارك في التعاون الدولي. ويبقى الأهم، التنسيق بين المؤسّسات المالية، المصرفية، التشريعية، الأجهزة الأمنية والموظّفين الرسميين على المستوى الدولي لتكثيف إجراءاتها المتشدّدة ضدّ مختلف أنواع الأنشطة غير المشروعة بهدف تجفيف مصادر تمويلها.

على الصعيد المحلي، يرجى من لبنان أخذ المبادرة لدعوة الدول العربية لإنشاء منظّمة إقليمية عربية لمكافحة تبييض الأموال على غرار (GAFI).

50– إعلان مصرف لبنان: تاريخ 2003/7/24، جريدة السفير اللبنانية، العدد 9555، 2003/7/25، ص.7.

أما داخليًّا، فعليه زيادة تطوير قوانينه وأنظمته واتخاذ بعض الخطوات لتأمين ردّ ثابت على تبييض الأموال من خلال بعض المقترحات:

- توسيع دائرة تجريم تبييض الأموال لشمولها كل صور الجرائم.
- إعتبار غسيل الأموال واستخدام عائدات الجريمة، بوصفهما تكييفًا قانونيًا مستقلًا بحسب طبيعتها، جريمة مستمرة
- ترتيب النتائج القانونية الخاصة بهذه الطائفة من الجرائم على وجه الخصوص.
- تجريم جميع الأنشطة التي تمهّد وتيسّر لوقوعها، وخصوصًا تقاعس المصارف عمدًا عن الإبلاغ عن العمليات المصرفية المشبوهة، أو عدم التحرّي عن مصدر الأموال المودعة إذا تجاوزت حدًا معيّنًا.
- عدم بدء تقادم الدعوى الجزائية عن هذه الجريمة إلا منذ اليوم التالي لانتهاء النشاط أو استخدام عائدات الجريمة، وهو ما يضمن فعالية إجرائية أكبر.

كما تتطلّب الوقاية من هذه الظاهرة اعتماد نظام رقابة وإشراف شامل على المصارف يقضي بالإبلاغ عن أي معاملة مشتبه بها، تطوير قوانين سرية الحسابات المصرفية لتنسجم مع مكافحة غسيل الأموال، تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القانونية، المالية، النقدية والتقنية، تقديم برامج تدريب على الأساليب الحديثة لكشف محاولات غسيل الأموال والإبلاغ عنها، إشتراك المؤسسات المالية والمصرفية في اتخاذ القرارات وفق المعايير والضوابط الدولية، المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية والإقليمية، عقد إتفاقيات تعاونية، أهمية التأكّد من هوية العميل الاقتصادية ومصدر أمواله، أهمية وضع تشريع عربي موحّد يضع الخطوط العريضة للجوانب التي يمكن القيام بها كي يعمل نظام العولمة ضدّ مُبيّضي الأموال بدلًا من أن يكون حليفًا لهم.

ختامًا، ومهما كانت التعديلات أو التغييرات التي ستبرز، هناك حقيقة واحدة لن تتغيّر ألا وهي: ما من برنامج لمكافحة تبييض الأموال سيكون ناجحًا بنسبة 100%، فمبيّضو الأموال يستخدمون أساليب متزايدة التعقيد لتجنّب برامج الكشف التي تعتمدها المصارف، إنما التعاون القانوني والتقني المحلي، الإقليمي والدولي المتواصل والفاعل هو وحده الذي يستطيع ضبط هذه الظاهرة الجرمية.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الفوضى العالمية والحرب بالوكالة في سوريا

البروفسور ميشال نعمة 91

التنمية المستدامة كنقطة انطلاق في السياسة الاقتصادية

د. زكريا فواز 93

الفوضى العالمية والحرب بالوكالة في سوريا

هل تشهد سوريا اليوم ثورة؟ حربًا أهلية؟ أم حربًا بالوكالة؟ أي مصطلح يُستخدم للإشارة إلى الوضع في سوريا اليوم يكوّن موقفًا سياسيًا. المناصرون للمعارضة السورية يسمّون ما يحصل ثورة، بينما أولئك الذين لا يتعاطفون إطلاقًا مع المعارضة يعتبرونها حربًا بالوكالة. ولكن أي من هذه المصطلحات هي دقيقة في حال فوضى دولية وإقليمية؟

التاريخ يزخر بالمواجهات المسلّحة التي اتخذت شكل حروب بالوكالة والتي حصلت تقريبًا في كل قارة. كل المجموعات المتصارعة تقريبًا في أي فتنة محلية تطلب دعمًا خارجيًا وتصبح حكمًا أسيرة هذا الدعم في إدارة حرب بالوكالة. الفوضى بمفهومها العلمي هي غياب حكومة معترف بها دوليًا أو قوة مهيمنة دولية تقدّم حوافز دولية لتمدّد القوة. كل الدول الواقعة تحت رحمة الفوضى مجبرة على تحسين مواقع قوتها النسبية من خلال التزوّد بالسلاح وعبر الحروب بالوكالة. وهكذا، إن أردنا توصيف المعارضة المسلّحة في سوريا على أنها «بالوكالة» بمعنى أنها تحصل على الدعم من دول أجنبية، فهذا توصيف دقيق. غير أنه إذا كان المقصود «بالوكالة» أنهم فقط يكتفون بدعم القوى الأجنبية من دون تمتعهم بدعم قاعدة شعبية على الأرض، فإن هذا التوصيف غير دقيق.

مع ذلك هناك دائمًا أثمان باهظة تُدفع خلال الحروب بالوكالة، وأكثر الأمور حيوية هي أن المجموعات الأهلية تفقد حريتها في إيجاد حل داخلي – وطني.

ولإنجاح أي حلول في المستقبل بالنسبة إلى المأزق السوري يجب الحصول على موافقة غالبية الأفرقاء المحليين في الصراع وكل القوى التي تتدخّل فيه.

التنمية المستدامة كنقطة انطلاق في السياسة الاقتصادية

التنمية المستدامة فكرة حديثة يمكن تطبيقها على النمو الاقتصادي. وفي إعادة النظر من النطاق الواسع، النمو يؤخذ من وجهة نظر شاملة ويضم، بالإضافة إلى المنحى الاقتصادي، الجوانب البيئية والاجتماعية.

كل القطاعات الحيوية معنية بالتنمية المستدامة كالزراعة، الصناعة، التنظيم العائلي والخدمات (السياحة)، إضافة إلى قطاع التراث والطبيعة المعنيين مباشرة بالتنمية المستدامة.

شرف. تضحية. وفاء

Le blanchiment d'argent comme crime pénal bancaire

Le secteur financier constitue l'un des principaux piliers et l'épine dorsale du système économique local et international. Il joue un rôle essentiel dans le domaine de l'offre de services financiers. Leur relation est intégré et reflète les relations importantes entre les pays. Par conséquent, l'un des principaux objectifs du système économique international consistait à élaborer les bases d'un nouveau système mondial au plan financier et économique. Des efforts ont été déployés pour stabiliser la monnaie et fournir des services de transfert de fonds en raison de l'énorme importance de la monnaie dans le cycle des économies locales et internationales. En outre, l'investissement financier est considéré comme un facteur responsable d'un développement économique rapide, plutôt un facteur de croissance et une condition préalable à une activité économique continue à l'échelle locale et internationale.

Cependant, à la lumière de la mondialisation de l'économie internationale, la croissance des stocks financiers internationaux, le début de la bourse en ligne, le transfert d'argent électronique et l'exécution des transactions par Internet le transfert des capitaux est devenu beaucoup plus facile. Comme d'habitude, les criminels ont profité de cette révolution dans le monde de la communication et de ses produits, en particulier l'Internet pour transformer le système de transfert d'argent et l'utiliser en vue de soutenir des activités illégales et de violer les lois monétaires internationales et locales, profitant de la couverture fournie par ce système car elle repose principalement sur le fait de se débarrasser de tout document ou des documents susceptibles d'être utilisés pour suivre le mouvement de transfert d'argent et révéler toute preuve de ce mouvement lorsque cela s'avère nécessaire. Ceci maintient leur anonymat.

Le problème nutritionnel dans le monde: son essence et ses causes réelles

Environ 1,1 milliards de personnes (un sixième de la population mondiale) souffrent de la faim et de la malnutrition au moment où le monde constitue la production de quantités de nourriture suffisantes pour toute la population mondiale. Cela signifie que le problème ne réside pas dans la production de denrées alimentaires et d'accroître son efficacité, mais dans la répartition disproportionnée des ressources, des richesses et des capacités.

Le problème nutritionnel dans le monde est considéré comme l'un des problèmes universels et même l'un des problèmes les plus profonds de l'histoire moderne car elle affecte directement les moyens de subsistance et la survie de centaines de millions de personnes.

Le côté dramatique du problème nutritionnel se pose en raison de son aspect contrasté en ces temps modernes. D'une part, la faim conduit à la damnation de millions de personnes, et d'autre part, le niveau de développement des compétences de production ainsi que les développements technologiques et scientifiques utilisés dans la production agricole permettent la production mondiale de substances alimentaires suffisantes pour répondre aux besoins nutritionnels de la population mondiale.

Colonel Elias Abou Jaoudeh

L'intervention humanitaire internationale et la problématique de la souveraineté

Avec l'augmentation de la souffrance et la mise de la vie de personnes en danger, en raison de conflits régionaux et intérieurs armés, la criminalité organisée et la prolifération des armes légères et des armes de destruction massive et les actes terroristes qui ont entraîné la mort de millions de personnes, la communauté internationale est face au défi de répondre aux exigences et aux besoins de l'humanité.

Une intervention internationale en réponse à des causes humanitaires en collision avec toutes les chartes internationales et régionales des droits humains et de toutes les déclarations, des engagements et principes en particulier les principes de souveraineté et de non-ingérence dans les affaires intérieures d'autres États qui sont stipulées dans ces chartes régionales et internationales, reste nécessaire.

Sur la base de cette information, de nombreuses questions peuvent être posées en ce qui concerne le concept de souveraineté absolue lorsque la vie des personnes peut être en danger.

La souveraineté de l'Etat peut constituer un obstacle contre la protection des droits humanitaires, sécuritaires et politiques? Est-ce que cette intervention humanitaire pose un problème juridique et politique? Comment la confusion émerge dans le concept de sécurité humaine? La question reste posée en ce qui concerne le cadre juridique du droit d'intervenir. Quel organisme international est habilité à intervenir? Quand, comment et où cela peut-il intervenir?

Pour répondre à toutes ces questions, nous devons souligner dans cette étude, les références et les documents qui constituent la base du principe de la souveraineté et de la non-intervention juridiques et toutes les exceptions à cet égard, en plus de le cadre de l'organisation humanitaire et militaire en vue d'éviter toute confusion.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Colonel Elias Abou Jaoudeh*

L'intervention humanitaire internationale et la problématique de la souveraineté ***77***

• *Dr. Mohammad Diab*

Le problème nutritionnel dans le monde: Son essence et ses causes réelles ***78***

• *Dr. Jinan Khoury*

Le blanchiment d'argent comme crime pénal bancaire ***79***

Money laundering as a banking penal crime

The financial sector constitutes one of the main pillars and the backbone of the local and international economic system. It plays a pivotal role in the field of offering financial services. Their relationship is integrated and is considered as a reflection of substantial relationships between countries. Therefore, one of the main objectives of the international economic system was to set the basics for a new world system on the financial and economic fields. Efforts were exerted to stabilize the currency and to provide money remittance services due to the huge importance of currency in the cycle of international and local economies. Furthermore, financial investment is considered as an important factor responsible for a prompt economic development, rather one of the most important growth factor and a prerequisite for a continuous economic activity on the local and international scale. However, in light of the globalization of the international economy, the growth of international financial stocks, the beginning of online stock market, electronic money transfer and executing transactions through the internet the transfer of capital became much easier. As usual, criminals benefited from this revolution in the world of communications and its products, especially the World Wide Web or the internet to transform the system of money transfer and using it to support illegal activities and to violate international and local monetary laws, taking advantage of the cover provided by this system since it is primarily based on getting rid of any documents or papers which might be used to track the money transfer movement to reveal any evidence of this movement when necessary and this keeps them anonymous and behind the scenes.

The nutritional problem in the world: Its essence and real causes

Around 1.1 billion people (one sixth of the world population) are suffering from hunger and malnutrition at a time when the world is producing quantities of food sufficient for the whole world population. This means that the problem isn't in the production of foodstuff and increasing its efficiency but in the disproportionate distribution of resources, wealth and capabilities.

The nutritional problem in the world is considered as one of the universal problems and even one of the most intense problems in modern history since it directly affects the livelihood and survival of hundreds of millions of people.

The intensity and dramatic side of the nutritional problem arises due to its contrasting aspect in these modern times. On one hand, hunger is leading to the damnation of millions of people, and on the other hand, the level of development of producing powers as well as the technologic and scientific developments employed in agricultural production makes the world production of food substances sufficient to meet the nutritional needs of the world population.

Colonel Elias Abou Jaoudeh

International humanitarian intervention and the problematic of sovereignty

With the increase of suffering and putting the lives of individuals in danger, due to regional and internal armed conflicts, organized crime and the proliferation of light weapons and weapons of mass destruction and the terrorist acts which resulted in the death of millions of people, the international community faced challenges to meet the necessary requirements and needs of humanity.

The need for international intervention in response to humanitarian causes collides with all international and regional human rights charters and all declarations, commitments and principles especially the principles of sovereignty and nonintervention in the internal affairs of other States which are stipulated in these regional and international charters.

Based on this information, many questions can be asked regarding the concept of absolute sovereignty when the lives of people can be in danger.

Can State sovereignty serve as a hurdle against protecting humanitarian, security and political rights? Does this humanitarian intervention pose a legal and political problematic? How does confusion emerge in the concept of human security? The question remains regarding the legal framework of the right to intervene. Which International body is entitled to intervene? When and how and where can this body intervene?

To answer all these questions we must point out in this study to the legal, international and regional references and documents which constitute the basis of the principle of sovereignty and nonintervention and to all exceptions in this regard in addition to the framework of organizing humanitarian and military interventions to avoid any confusion.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Colonel Elias Abou Jaoudeh*

International humanitarian intervention and the problematic of sovereignty ***71***

• *Dr. Mohammad Diab*

The nutritional problem in the world: Its essence and real causes ***72***

• *Dr. Jinan Khoury*

Money laundering as a banking penal crime ***73***

- Dominique Bidou, «**La Dynamique du développement durable**», Presses de l'université du Québec, 2002.
- Jean - Claude Fritz, «**L'ordre public écologique. Towards an ecological public order**» (en co-direction avec Marguerite Boutelet), Bruylant - Bruxelles, 2005.
- Hans Jonas, «**Le principe responsabilité. Une éthique pour la civilisation technologique**», traduction française, éd. du Cerf, Paris, 1990.
- Benoît Eugène, «**Le développement durable, une pollution mentale au service de l'industrie**», Agone, n° 35, 2005, p. 119-133.
- Revue Développement durable et territoires
- Filmographie
- Richard Fleischer, «**Soleil vert**», 1973.
- Robert Bresson, «**Le Diable probablement**», 1977.
- GodfreyReggio, «**Koyaanisqatsi**», 1983.
- Jorge Furtado, «**L'Île aux fleurs (Ilhadas Flores)**», 1989.
- Kevin Reynolds, «**Rapa Nui**», 1994.
- Al Gore, «**Une vérité qui dérange**», 2006.
- Franny Armstrong (en), «**L'Âge de la stupidité**», 2007.
- Leonardo Di Caprio, «**La Onzième Heure**», 2007.
- Jean-Paul Jaud, «**Nos enfants nous accuseront**», 2008.
- Nicolas Hulot, «**Le Syndrome du Titanic**», 2009.
- Coline Serreau, «**Solutions locales pour un désordre global**», 2010.

Bibliographie Raisonnée

- André Jean Guérin et Thierry Libaert, «**Le développement durable**», Dunod, Paris, 2008.
- Gilles Pennequin, Antoine - Tristan Mocilnikar, «**L'atlas du développement durable et responsable**», Éditions d'Organisation, 2011, p. 450
- Farid Baddache, «**Le développement durable au quotidien**», Éditions d'organisation, Paris, 2006.
- Jared Diamond, «**Effondrement, Comment les sociétés décident de leur disparition ou de leur survie**», Gallimard, NRF essais, Paris, 2006.
- Jean-Paul Ferrier, Antée 2. «**Le contrat géographique ou l'habitation durable des territoire**», Payot, Lausanne 1998.
- Guenevièvino Ferone, Dominique Debas, Anne-Sophie Genin, «**Ce que développement durable veut dire**», Éditions d'Organisation, Paris, 1995.
- Gérard Granier, Yvette Veyret, «**Développement durable. Quels enjeux géographiques?**», dossier n° 8053, Paris, La Documentation française, 3e trimestre 2006.
- Serge Latouche, «**Faut-il refuser le développement?**», PUF, Paris, 1986.
- Valéry Rasplus, «**Le mythe du développement durable**», Publié dans l'hebdomadaire Politis n° 933, (semaine du 5 au 11 janvier 2007), page 27, rubrique «Tribune» Le mythe du développement durable.
- Gilbert Rist, «**Le Développement, histoire d'une croyance occidentale**», Presses de Science Po, Paris, 2003.
- Emmanuelle Raynaud, Florence Depoers, Caroline Gauthier, Jean-Pascal Gond, Grégory Schneider-Maunoury, «**Le Développement durable au cœur de l'entreprise: pour une approche transversale du développement durable**», Dunod, Paris, 2006.

de loi démontrent qu'il place le pilier économique au-dessus des piliers social et environnemental.

D'autres critiques estiment que les trois dimensions ne suffisent pas à refléter la complexité de la société contemporaine. C'est ainsi que «CGLU»(94) a approuvé en 2010 la déclaration «La culture: quatrième pilier du développement»(95), fruit du travail réalisé dans le cadre de l'Agenda 21 de la culture.

94- Cités et Gouvernements Locaux Unis (CGLU) est la principale organisation mondiale de villes et de villes jumelées. CGLU agit dans les domaines de la démocratie locale, de la décentralisation et de la coopération décentralisée en vue de contribuer au développement local et améliorer les services urbains (accès à l'eau, à l'habitat, aux transports, à la planification, etc). CGLU assure également la représentation des autorités locales du monde auprès des institutions internationales pour défendre leurs valeurs (la paix, la solidarité) et leur rôle dans les grands dossiers de la gouvernance mondiale qui les concernent. CGLU est engagée dans différents partenariats avec l'ONU et certaines de ses agences. CGLU a adopté l'Agenda 21 de la culture comme document de référence de ses programmes en culture le 8 mai 2004 et joue le rôle de coordinateur du processus postérieur à son approbation.

95- «**La culture comme quatrième pilier du développement durable**», Réunion de la commission de l'éducation de la communication et des affaires culturelles, Assemblée Parlementaire de la Francophonie, Québec, janvier 2011, (PDF).

représenter pour les libertés individuelles. Le philosophe Luc Ferry qualifie par exemple les idées de Hans Jonas de potentiellement totalitaires et souligne les risques du développement durable à cet égard(91). Cette crainte est également partagée par un grand nombre de libéraux: «L'environnement peut être le prétexte à une nouvelle augmentation du pouvoir et à des dérives dangereuses de la part des personnes les plus assoiffées de puissance. Même les personnes les mieux intentionnées ne sauraient très probablement pas gérer les pouvoirs immenses dont certains écologistes voudraient voir dotés les gardiens écologiquement correct»(92).

Enfin, les tenants de la décroissance considèrent que le terme de développement durable est un «oxymore» puisque les ressources naturelles sont finies et non infinies.

Ainsi, Serge Latouche, sous un angle économique, ou Jean-Christophe Mathias, sous un angle philosophico - juridique, attaquent le concept en question. Dans l'essai «Politique de Cassandre»(93), Jean-Christophe Mathias démontre que le concept de développement durable est proprement «schizophrénique», puisqu'il prétend régler les problèmes d'ordre environnemental par ce qui en est l'origine, à savoir la croissance économique continue. De même que le principe de précaution, le développement durable n'est pas adapté à une politique volontariste de protection de la nature, car les textes

91- Luc Ferry, «**Le Nouvel Ordre écologique, l'arbre, l'animal et l'homme**», Grasset, Paris, 1992.

92- «**Critique de ma vérité sur la planète**», Contrepoints, 25 octobre 2008, de Claude Allègre, «**Ma vérité sur la planète**», Ed. Plon, Paris, 2007).

93- Jean-Christophe Mathias, «**Politique de Cassandre**», Edition Sang de la Terre, Paris, 2009, 256 pages.

développement: la géographe et spécialiste du Tiers-Monde, Sylvie Brunel(88), estime que les idées de développement durable peuvent servir comme paravent aux idées protectionnistes des pays du Nord en vue d'empêcher le développement par le commerce des pays du Sud. Pour Sylvie Brunel, le développement durable «légitime un certain nombre de barrières à l'entrée». En donnant ainsi un prétexte au protectionnisme des pays développés, «le sentiment que donne le développement durable, c'est qu'il sert parfaitement le capitalisme».

Certains auteurs dénoncent une dimension religieuse ou irrationnelle du développement durable. Sylvie Brunel parle ainsi de «technique de marketing digne des grands prédicateurs» et souligne ainsi dans une conférence «Naissance d'une religion: le développement durable, quel développement durable est le produit de la dernière mondialisation et de toutes les peurs qu'elle peut entraîner»(89). Pour Claude Allègre, il s'agit d'une religion de la nature, laquelle a oublié que la préoccupation essentielle devait être l'homme: «La moulinette écologique a, hélas, amplifié le mot «durable» et effacé le mot «développement» au fil des années. Nous revendiquons ici le respect de cette exigence dans son intégralité. Ce n'est pas parce qu'on défend la nature qu'on peut laisser la culture de côté»(90).

D'autres penseurs soulignent encore les menaces potentielles que les idées au fondement du développement durable peuvent

88- Sylvie Brunel, «**A qui profite le développement durable?**», Ed. Larousse, Coll. A dire vrai, Paris, 2008, 159 pages.

89- Conférence de Sylvie Brunel, 20 octobre 2007, Maison de la magie.

90- Claude Allègre, «**Ma vérité sur la planète**», Ed. Plon, Paris, 2007, p. 36.

basée sur l'économie sociale et solidaire, l'éco-conception, le biodégradable, le bio, la dématérialisation, le réemploi-réparation-recyclage, les énergies renouvelables, le commerce équitable, la relocalisation.

Le concept rencontre des critiques à plusieurs niveaux. Ainsi, John Baden(86) considère que la notion de développement durable est dangereuse, car débouchant sur des mesures aux effets inconnus et potentiellement néfastes. Il écrit qu'«en économie comme en écologie, c'est l'interdépendance qui règne. Les actions isolées sont impossibles. Une politique insuffisamment réfléchie entraînera une multiplicité d'effets indésirables, tant au plan de l'écologie qu'au plan strictement économique». À l'opposé de cette notion, il défend l'efficacité de la propriété privée pour inciter les producteurs et les consommateurs à économiser les ressources. Selon Baden, «l'amélioration de la qualité de l'environnement dépend de l'économie de marché et de la présence de droits de propriété légitimes et garantis». Elle permet de maintenir l'exercice effectif de la responsabilité individuelle et de développer les mécanismes d'incitation à la protection de l'environnement. L'État peut, dans ce contexte, «créer un cadre qui encourage les individus à mieux préserver l'environnement», en facilitant la création de fondations dédiées à la protection de l'environnement(87).

Le développement durable est également critiqué puisqu'il n'est que l'instrument des pays du Nord contre les pays en

86- Président de la Foundation «**for Research on Economics and the Environment**», Sur le site www.free-eco.org

87- John Baden, «**L'économie politique du développement durable**», document de l'ICREI.

SSLL)[82], peuvent peut-être contribuer à réduire ce risque.

Le terme de «développement durable» est critiqué vu le flou qui l'entoure[83]. Luc Ferry assure: «Je sais que l'expression est de rigueur, mais je la trouve si absurde, ou plutôt si floue qu'elle ne dit rien de déterminé» Et Luc Ferry d'ajouter que le terme est en fait l'évidence, en raisonnant par l'absurde: qui voudrait plaider pour un «développement intenable». Évidemment personne! (..) L'expression chante plus qu'elle ne parle».

Enfin, la définition classique du développement durable issue de la commission Brundtland (1987) peut apparaître à certains dépassée. En effet, il ne s'agit aujourd'hui plus de viser, comme il y a une vingtaine d'années, la satisfaction des besoins lointains des générations futures. C'est la satisfaction actuelle des besoins qui est compromise par les crises environnementales et sociales que connaît le xxi^{e} siècle. Il ne s'agit plus d'anticiper les problèmes, mais de les résoudre. Le développement durable pourrait alors céder la place à la notion de «développement désirable»[84] qui regroupe l'ensemble des solutions économiquement viables aux problèmes environnementaux et sociaux que connaît la planète. Ce nouveau mode de développement, facteur de croissance économique et d'emplois, serait une véritable «économie verte»[85],

82- Une société de services en logiciels libres (SSLL ou SS2L) est une société de services en ingénierie informatique (SS2I) spécialisée dans la réalisation de projets informatiques basés sur des logiciels libres ou logiciels Open Source. À la différence des SSII classiques, ces entreprises proposent des prestations (conseil, assistance, formation, intégration, développement) développées exclusivement avec des composants logiciels libres. Par ailleurs, SS2L est une marque commerciale déposée par Linagora.

83- «**À quoi sert le développement durable?**» de Jean-Marc Jancovici. & «**Protéger l'espèce humaine contre elle-même**», entretien avec Luc Ferry dans la Revue des Deux Mondes, octobre-novembre 2007, p. 75-79.

84- Thierry Kazazian, «**Il y aura l'âge des choses légères**», Victoires éditions, Paris, 2004.

85- Pascal Canfin, «**L'économie verte expliquée à ceux qui n'y croient pas**», Ed. Les petits matins, Paris, 2006, 150 pages.

su redistribuer les dividendes de la prédation des ressources à l'économie (sous la forme de ré-investissements) et aux sociétés (hausse du revenu des dirigeants) pendant toute son existence. La balance entre ces deux pôles s'est réalisée au gré du développement économique, des équilibres économiques et des convictions politiques de quelques dirigeants. Mais comment prendre en compte l'environnement dans cette balance?

Un risque, parmi d'autres … plus pernicieux encore, est souligné par le philosophe André Comte-Sponville. Celui-ci craint que le manque d'éthique dans les institutions et dans les entreprises masque en réalité le manque d'action morale au nom de l'intérêt (en fait de l'entreprise). De façon plus large, ce risque est marqué haut et fort dans les colloques pour la gouvernance. En pratique, la fluidité de l'information et les flux financiers de la mondialisation aboutissent à un accroissement des investissements étrangers non contrôlés. Cela peut court-circuiter les actions coordonnées en Europe et ailleurs, dans le domaine politique et juridique en particulier, du fait de biais culturels et de rigidités administratives des États. Comte-Sponville en conclut à la nécessité d'une morale dépassant le cadre de l'entreprise… Une réorganisation du droit paraît en outre nécessaire.

Un autre risque vient de l'accaparement, par les puissances qui maîtrisent les technologies de l'information, des procédures de normalisation et de régulation internationales. De ce fait, les plus riches risquent d'imposer un modèle qui aboutit de fait à une répartition encore plus injuste des savoirs, et par conséquent des ressources naturelles. Les logiciels dits open source et les sociétés ou organisations favorisant leur mise en œuvre (dont les

exemple, le Collège des hautes études de l'environnement et du développement durable, l'institut Cap Gemini sur les aspects informatiques, ou échange des informations dans le cadre de groupes d'anciens élèves d'écoles (X-environnement pour l'École polytechnique).

Dans la société civile

Dans la société civile, les associations(81) et les organisations non gouvernementales contribuent le plus à la sensibilisation du grand public. Des campagnes de sensibilisation sont organisées régulièrement par les grandes ONG (WWF, Les Amis de la Terre,Secours catholique, Action contre la faim, Amnesty International...) sur des aspects particuliers du développement durable. Les sites internet de ces associations sont par ailleurs des instruments de mobilisation remarquables. Les instruments de calcul de l'empreinte écologique, librement accessibles sur la Toile, permettent de sensibiliser l'opinion publique sur le problème environnemental.

Les Nations Unies organisent chaque année des Journées mondiales de sensibilisation et consacrent chaque année à un thème lié à la protection de l'environnement. En 2010, elles mettaient l'accent sur la biodiversité. En 2011, on célèbre l'année internationale des forêts.

Limites et dérivés du concept du développement durable

Comme tous les concepts ayant une portée sociale et «idéologiable», le développement durable a aussi ses limites. En effet, la société capitaliste, dans laquelle nous vivons, a

81- En France, par exemple, la Maison d'Église Notre-Dame de Pentecôte a lancé dès 2002 un groupe d'échange sur le développement durable.

durable, a été approuvé en septembre 2005, lors d'une session de l'Unesco. Ce plan a défini un cadre pour la décennie 2005-2014[79].

Au sein des différents États-membres de l'Union européenne, des actions sur l'éducation ont été intégrées dans les stratégies nationales de développement durable. En France, l'éducation au développement durable a été intégrée dans les enseignements, particulièrement en histoire-géographie, en éducation civique et dans les sciences de la vie et de la Terre. À la différence des disciplines scientifiques qui privilégient une éducation à l'environnement et de l'éducation civique qui aborde dans le programme de la classe de sixième l'environnement et sa protection par les citoyens dans un thème consacré aux habitants dans leur commune, l'accent est mis en géographie sur les trois aspects du développement durable (social, économie et environnement). Le programme des classes de cinquième et de seconde y est pleinement consacré. Le ministère français de l'Éducation nationale a également développé des méthodes d'éducation utilisant les techniques de l'information et de la communication pour l'éducation (TICE)[80].

Dans les entreprises et les administrations

Les entreprises ont en général adopté dans leur stratégie des chartes de développement durable. La communication interne à ce sujet a cependant souvent laissé les employés sceptiques, en raison de distorsions avec les pratiques sociales observées sur le terrain. En France, un certain nombre de dirigeants est formé régulièrement dans différents organismes, comme, par

79- Éducation en vue du développement durable, décennie des Nations Unies (2005-2014).
80- L'éducation au développement durable avec les TICE, portail Educnet.

d'entreprises s'est doté du département de «Direction pour le développement durable»(76). Ces entreprises ont mis en oeuvre des politiques souvent ambitieuses pour faire évoluer les comportements internes et incarner de manière tangible leurs responsabilités sociale et environnementale.

L'éducation au développement durable Dans l'enseignement

En mars 2005, lors d'une réunion de haut niveau des ministères de l'environnement et de l'éducation à Vilnius (Lituanie), une stratégie européenne pour l'éducationen a été adoptée en vue du développement durable. L'éducation a été présentée non seulement comme un droit de l'homme, mais également comme une condition «sine qua non» du développement durable et comme un instrument indispensable à une bonne gouvernance, à des décisions eclairées et à la promotion de la démocratie. L'éducation au développement durable (EDD) aboutit à une prise de conscience plus grande et une autonomie accrue permettant l'exploration de nouveaux horizons et concepts ainsi que l'élaboration de nouvelles méthodes(77). En août 2004, un cadre de mise en œuvre de cette stratégie pour l'Europe avait déjà été défini(78). Des cadres de mise en œuvre ont également été définis pour l'Afrique, les pays arabes, l'Asie/Pacifique, l'Amérique Latine et les îles Caraïbes.

Le plan international de mise en œuvre de la Décennie des Nations Unies pour l'éducation en vue du développement

76- Exemples d'entreprises francophones ayant une Direction du Développement durable: **La Poste** en 2003, voir Patrick Widloecher (La Poste). Sur le site www.journaldunet.com: Bouygues en 2005, voir Bouygues - Organisation of Bouygues group sustainable development department. Sur le site www.bouygues.com, Veolia voir «**Inventer pour l'environnement**». Sur le site www.developpement-durable.veolia.com.

77- Stratégie de la CEE pour l'éducation en vue du développement durable, adoptée à la réunion de haut niveau des ministères de l'environnement et de l'éducation.

78- Cadre de mise en œuvre de la stratégie de la CEE pour l'éducation au développement durable.

par leurs investissements

– Elles participent à créer ou réduire des inégalités sociales
– Consommatrices de ressources naturelles, productrices de déchets et génératrices de pollutions, leurs activités modifient plus ou moins profondément l'environnement.

Pour le respect des objectifs du développement durable par les entreprises, on parle de responsabilité sociale des entreprises (corporate social responsability) ou parfois plus précisément de responsabilité sociétale des entreprises(75) puisque le volet de responsabilité ne correspond pas uniquement au volet «social».

La responsabilité sociétale des entreprises est un concept par lequel les entreprises intègrent les préoccupations sociales, environnementales, voire de bonne gouvernance dans leurs activités et dans leur interaction avec leurs parties prenantes sur une base volontaire. En effet, à côté des obligations réglementaires et législatives, existe tout un champ d'actions possibles sur la base du volontariat et qui peut s'appuyer notamment sur des normes: à citer cependant en France, une loi relative aux nouvelles régulations économiques (NRE) qui incite les entreprises cotées en bourse à inclure dans leur rapport annuel une série d'informations relatives aux conséquences sociales et environnementales de leurs activités.

La notion de développement durable humain en entreprise devient actuelle suite aux nombreux problèmes d'absentéisme, de stress et de «burn-out». Elle est directement liée au comportement managérial responsable en interne et en externe.

Au cours des dix dernières années, un grand nombre

75- Responsabilité sociétale des entreprises. Sur le site www.developpement-durable.gouv.fr

environnementales et économiques du territoire
- La mise en place d'un plan d'action précis ciblant ces problématiques
- La mise en œuvre du plan d'action
- L'évaluation et les ajustements des actions mises en œuvre.

Les initiatives locales se multiplient en France. Au début de l'année 2010, neuf grandes villes françaises se sont engagées à créer un label écologique pour la gestion de leurs espaces verts(73). Celle-ci consiste à bannir l'utilisation de produits phytosanitaires dans les jardins publics, en vue de préserver la qualité de l'eau et la biodiversité. Un «référentiel écologique» devrait voir le jour d'ici la fin de l'année 2010, et définira le cahier des charges à respecter pour l'obtention du futur label «jardin écologique». Dans les villes de plus de 50 000 habitants, un «RADD» doit être produit (en 4 parties) et publié chaque année, jouant un rôle d'accompagnement et d'autoévaluation pour l'amélioration continue(74). C'est aussi une pièce justificative nécessaire à la demande de labellisation.

Gouvernance dans les entreprises: responsabilité sociale des entreprises

Puissantes au plan international, créatrices de richesses et consommatrices de ressources, les entreprises ont une capacité d'intervention pouvant être particulièrement efficace pour le développement durable:

– Elles participent directement au développement économique

73- Les espaces verts pourront être certifiés écologiques.Sur le site www.vedura.fr

74- Guide pour l'élaboration du Rapport Annuel Développement Durable (RADD), (PDF). Sur le site www.arehn.asso.fr

années 2001-2002, comme la nécessité pour les entreprises de rendre compte des conséquences sociales et environnementales de leurs activités, par rapport aux exigences de la société civile. Ceci s'est alors traduit par une disposition légale sur la communication dans la loi relative aux nouvelles régulations économiques (NRE), poussant à l'élaboration de rapports de développement durable.

L'ancien président de la République française, Jacques Chirac, a poussé à la rédaction d'une charte de l'environnement en 2004, soulignant, dans un discours, que la France a été le premier pays du monde à inclure l'environnement dans sa Constitution(72).

Gouvernance sur les territoires

Depuis le sommet de la Terre de Rio de Janeiro (1992) et la signature de la charte d'Aalborg (1994), les territoires sont au cœur du développement durable. À l'aide de l'Agenda 21 - véritable plan d'action de la politique de développement durable des collectivités - les réseaux de villes et les communautés urbaines sont en mesure d'exprimer les besoins et de mettre en œuvre des solutions. Pour cela, les collectivités territoriales peuvent coopérer avec les entreprises, les universités et les grandes écoles en France ainsi qu'avec les centres de recherche, en vue de trouver des solutions innovantes pour l'avenir.

Les «Agendas 21 locaux» sont réalisables à l'échelle d'une commune, d'un département, d'une région, d'une communauté de communes ou d'une communauté d'agglomération. Ils sont définis en concertation avec les acteurs locaux, dans un cadre de démocratie participative et se déroulent en plusieurs phases:

- La définition des problématiques et priorités sociales,

72- Traité constitutionnel et charte de l'environnement: les deux lois constitutionnelles publiées, maire-info.

fois dans un texte communautaire avec le traité d'Amsterdam en 1997, lequel inclut également un protocole sur le principe de subsidiarité.

- Au Conseil européen de Göteborg, en 2001, il a été décidé que la stratégie sur l'économie de la connaissance définie au Conseil européen de Lisbonne l'année précédente intégrerait explicitement l'objectif de développement durable. Par conséquent, au moins sur le papier, la relation entre développement durable et ingénierie des connaissances a été reconnue. Ce Conseil oriente de nouveau la stratégie de Lisbonne vers le développement durable, et un livre vert de la Commission européenne aborde le sujet de la responsabilité sociétale pour les entreprises.

L'impact de l'environnement sur des domaines aussi vitaux que l'eau, l'énergie, les services, l'agriculture, la chimie... est connu depuis très longtemps. On trouve alors en France dès le xive siècle l'obligation d'effectuer des enquêtes publiques préalables à l'implantation d'industries polluantes (enquêtes de comodo in comodo pour les tanneries), ainsi qu'une administration des eaux et forêts beaucoup plus ancienne, dotée d'un pouvoir réglementaire et coercitif autonome. L'Union européenne a capté certaines compétences des États nationaux, afin d'établir une nouvelle réglementation européenne qu'elle veut uniforme (directives, cadres, directives, règlements) et que les États membres doivent transposer dans leurs règlements et leurs normes.

L'Union européenne a demandé à chacun des États-membres de définir et de mettre en œuvre une stratégie nationale de développement durable.

Le développement durable n'apparaît en France que vers les

la Terre de Johannesburg).

Historiquement, le développement durable a émergé suite à une longue période de négociations à l'échelle mondiale. La première conférence mondiale concernant le développement durable, a posteriori rebaptisée «Sommet de la Terre», a été tenu à Stockholm en 1972. En 1992, lors du sommet de la Terre de Rio de Janeiro, les 27 principes de la déclaration de Rio sur le développement durable sont proclamés. Les trois piliers du développement durable sont énoncés pour la première fois au niveau international, et l'agenda pour les collectivités territoriales est élaboré. En 2002, lors du sommet de la Terre de Johannesburg, les grandes entreprises sont pour la première fois représentées. Lors de ces rencontres, des représentants des parties prenantes (ONG, États, puis entreprises) discutent des grands enjeux mondiaux, mais aussi des modes de pilotage à mettre en place au sein des collectivités et des entreprises en vue de souligner concrètement le concept de développement durable. En plus de ces sommets «généralistes», des sommets sur des sujets plus ciblés ont lieu, tels cera mondiaux de l'eau à des dates plus proches.

Une partie du droit de l'environnement, relevant de l'Union européenne, a progressivement quitté les États membres pour le niveau européen, lequel est apparu subsidiairement plus adapté pour traiter certaines de ces questions, et ceci en plusieurs étapes:

- L'Acte unique européen, en 1987, a transféré à la CEE certaines compétences des États: l'environnement, la recherche et le développement ainsi que la politique étrangère,
- Lors de la création de l'Union européenne, en 1993, l'environnement a été traité d'une façon transversale dans le premier pilier, celui qui est le plus intégré, à travers les règlements et les directives européens.
- L'expression développement durable apparaît pour la première

notamment en matière, d'extraction de ressources naturelles par rapport au capital naturel disponible et de déchets.

L'Union européenne est appelée à promouvoir les marchés publics écologiques, à définir avec les parties concernées les objectifs de performance environnementale et sociale des produits, à accroître la diffusion des innovations environnementales et des techniques écologiques et à développer l'information et l'étiquetage appropriés des produits et des services.

Gouvernance du développement durable

La prise de conscience de l'importance du développement durable et du danger de la négligeance de la dégradation de l'écosystème a mis les Etats sous la pression d'élaborer des politiques convenables dans le domaine aux échelles nationale et internationale. La bonne gouvernance de ce problème a pris de l'ampleur à l'echelle mondiale.

Cette gouvernance[71] que nous traitons est d'abord sur les territoires, puis dans les entreprises publiques et privées nécessitant une éducation au développement durable dans l'enseignement et dans la société civile.

Le développement durable pourrait décliner de manière complémentaire: au niveau politique, sur les territoires, dans les entreprises, voire dans la vie personnelle. Le développement durable a d'abord été mis en application sur les territoires (lors du sommet de la Terre de Rio de Janeiro en 1992), puis au sein de l'entreprise et de leurs parties prenantes (lors du sommet de

71- La gouvernance est une notion parfois controversée, car définie et entendue de manière diverse et parfois contradictoire. Cependant, malgré la multiplicité des usages du mot, il semble recouvrir des thèmes proches du «bien gouverner». Chez la plupart de ceux qui, dans le secteur public ou privé, emploient ce mot, il désigne avant tout un mouvement de «décentrement» de la réflexion, de la prise de décision, et de l'évaluation, avec une multiplication des lieux et acteurs impliqués dans la décision ou la co-construction d'un projet.

Certains acteurs, et notamment de nombreuses organisations non gouvernementales ou associations environnementales, ont un point de vue tout à fait opposé à l'approche technico-économiste: selon eux, «la sphère des activités économiques est inclue dans celle des activités humaines, elle-même inclue dans la biosphère»(69): le «capital naturel» n'est dès lors pas substituable. Afin d'insister sur les contraintes de la biosphère, les tenants de cette approche préfèrent utiliser le terme de «développement soutenable» (traduction littérale de sustainable development).

Les économistes systémiques légitiment cette approche: plutôt que de se concentrer sur l'aspect purement économique des choses, ceux-ci souhaitent avoir une vision «systémique (qui) engloberait la totalité des éléments du système étudié, ainsi que leurs interactions et leurs interdépendances»(70). On peut citer à ce titre Joël de Rosnay, E.F, Schumacher ou encore Nicholas Georgescu-Roegen.

Ces deux approches opposées ne sont bien entendu pas les seules: de nombreuses autres approches intermédiaires essayent de concilier vision technico-économiste et environnementaliste, à commencer par les acteurs publics. On pourra voir à ce sujet la typologie dressée par Aurélien Boutaud.

Révision des modes de production et de consommation

La stratégie de l'Union européenne en faveur du développement durable nécessite la promotion des modes de production et de consommation plus durables. Il convient alors de briser le lien entre la croissance économique et la dégradation de l'environnement, et de tenir compte de ce que les écosystèmes peuvent supporter,

69- J.P Marechal, «**L'écologie de marché, un mythe dangereux**», Le Monde diplomatique n° 511, 1996.
70- Joël de Rosnay, «**Le Macroscope: vers une vision globale**», Le Seuil, 1975.

à tel point que le développement durable est parfois rebaptisé «croissance durable». C'est ainsi que dans la revue de l'École polytechnique, Jacques Bourdillon exhorte les jeunes ingénieurs à: «ne pas renoncer à la croissance (...) dont l'humanité a le plus grand besoin, même sous prétexte de soutenabilité»(65). L'une des réponses apportées du point de vue technologique consiste à rechercher la meilleure technique disponible (MTD), (en anglais best available technology, BAT) pour un besoin identifié, ou des attentes exprimées par un marché, qui concile les trois piliers du développement durable d'une façon transversale.

Ce discours est légitimé par la théorie économique néoclassique(66). En effet, Robert Solow(67) et John Hartwick(68) supposent le caractère substituable total du capital naturel en capital artificiel: si l'utilisation de ressources non-renouvelables mène à la création d'un capital artificiel transmissible de génération en génération, elle peut être considérée comme légitime.

65- Jaques Bourdillon, «**Notre environnement n'est-il pas trop précieux pour être confié à des écologistes?**», La Jaune et la Rouge, revue de l'amicale des anciens élèves de l'Ecole polytechnique, 1996.

66- L'école néoclassique est un terme générique utilisé pour désigner plusieurs courants économiques qui étudient la formation des prix, de la production et de la distribution des revenus à travers le mécanisme d'offre et de demande sur un marché. L'hypothèse de maximisation de l'utilité qui sous-tend ses calculs économiques la rattache au courant marginaliste né à la fin du XIXe siècle. Des trois fondateurs du marginalisme à savoir Léon Walras, Carl Menger et William Stanley Jevons, le premier nommé est celui qui a la plus forte influence sur l'école néoclassique actuelle. Le mot néoclassique a été introduit à l'origine par Thorstein Veblen en 1900 pour désigner des auteurs qui intègrent la révolution marginaliste initiée par Stanley Jevons et l'école autrichienne (il n'évoque pas Léon Walras). Il classe sous ce vocable notamment Alfred Marshall et les Autrichiens. À partir des années trente suite aux travaux de John Hicks le courant walrasien va prendre une place croissante et incorporer une partie de l'apport keynésien à travers la synthèse néoclassique. Cette évolution va conduire les économistes dits «autrichiens» à se considérer de plus en plus comme hors de l'école néoclassique et à approfondir ce qui les différencie des autres courants marginalistes. À la question «Qui n'est pas néoclassique?», il est possible de répondre: l'économie marxiste, le post-keynésianisme, l'école autrichienne et certains courants de la nouvelle économie institutionnelle ou de l'institutionnalisme. Pour E. Roy Weintraub3, si l'école néoclassique représente l'orthodoxie et est enseignée dans les grandes universités, elle le doit à sa capacité à «mathématiser» et à «scientifiser» l'économie ainsi qu'à fournir des indications susceptibles de nous éclairer sur les conduites à suivre.

67- R.M. Solow, «**On the intergenerational allocation of natural resources**», in Scandinavian Journal of Economics, 1986.

68- J.M. Hartwick, «**Intergenerational equity and the investing rents from exhaustible resources**», The American economic review, 1977.

rencontrons soient dus au fait que le facteur de production terre n'ait pas été suffisamment pris en compte dans les approches économiques récentes, notamment classique et néoclassique. Un modèle de développement qui permet de concilier progrès technique, productivité et respect de l'environnement, reste alors à revoir.

Une révision des modèles économiques est en train de commencer, comme le démontrent par exemple les travaux du cercle de réflexion «Les Ateliers de la Terre».

Les différentes approches de la notion de durabilité

Si les objectifs du développement durable font l'objet d'un relatif consensus, c'est son application qui demeure source d'opposition. L'une des questions posées par le terme de «développement durable» est de savoir ce que l'on entend par «durable». Or, la nature peut être perçue de deux manières complémentaires: il existe d'une part un «capital naturel», non-renouvelable à l'échelle humaine (la biodiversité par exemple), et d'autre part des «ressources renouvelables» (comme le bois, l'eau...)[64]. Cette distinction étant faite, deux conceptions sur la durabilité vont s'opposer.

La première réponse à la question du développement durable est de type technico-économiste: à chaque problème environnemental correspondrait une solution technique, laquelle est seulement disponible dans un monde économiquement prospère. Dans cette approche, aussi appelée «durabilité faible», le pilier économique occupe une place centrale et reste prépondérant,

64- Par analogie avec l'économie, on peut donc voir la nature comme un capital et un ensemble de revenus: lorsque les revenus sont épuisés (dépassement de la biocapacité), c'est le capital qui est amputé.

enregistrée depuis les années 1970, le modèle du capitalisme productiviste dans lequel les pays occidentaux se sont lancés au cours du xxe siècle semble être en crise. L'économiste Bernard Perret s'interroge sur la question de savoir si le capitalisme est durable(61).

Les modèles qui décrivaient l'accroissement de la productivité des facteurs de production atteignent leurs limites. Alors que les physiocrates considéraient la terre comme le principal facteur créateur de valeur, les deux écoles classique et néoclassique n'ont retenu que les deux facteurs de production capital et travail, négligeant le facteur terre (l'environnement). Certes, dans certains courants néoclassiques, comme le modèle de Solow, la productivité globale des facteurs correspond à une augmentation de la productivité qui n'est pas due aux facteurs de production capital et travail, mais au progrès technique. Encore faut-il que celui-ci respecte les contraintes environnementales.

Il faut encore souligner qu'à mesure que les améliorations techniques augmentent l'efficacité avec laquelle une ressource est employée, la consommation totale de cette ressource peut augmenter au lieu de diminuer. Ce paradoxe, connu sous le nom d'effet rebond, ou paradoxe de Jevons(62), a été vérifié pour la consommation de carburant des véhicules automobiles(63).

Il semble donc que les problèmes environnementaux que nous

61- Bernard Perret, **«Le capitalisme est-il durable?»,** Carnets NORD, Paris, 2008.

62- Le paradoxe de Jevons, baptisé du nom de l'économiste britannique William Stanley Jevons, (1835-1882) énonce qu'à mesure que les améliorations technologiques augmentent l'efficacité avec laquelle une ressource est employée, la consommation totale de cette ressource peut augmenter au lieu de diminuer. En particulier, ce paradoxe implique que l'introduction de technologies plus efficaces en matière d'énergie peut, dans l'agrégat, augmenter la consommation totale de l'énergie..

63- «**Quand les technologies vertes poussent à la consommation**», Le Monde diplomatique, juillet 2010.

Senghor, l'un des quatre opérateurs directs de la Francophonie, répond au besoin de définir un modèle de développement dans un esprit de diversité culturelle(58). Le site francophone Médiaterre sur le développement durable permet d'animer un réseau de compétences réparti entre les pays du Nord et ceux du Sud.

Un modèle économique en question

Il existe une relation équivoque entre l'économie et l'environnement. Les économistes voient l'environnement comme une partie de l'économie, alors que les écologues voient plutôt l'économie comme une partie de l'environnement. Selon Lester R. Brown, il s'agit d'un signe sur la mise en oeuvre du changement de paradigme(59). L'hypothèse de Michael Porter, selon laquelle les investissements des entreprises pour la protection de l'environnement, loin d'être une contrainte et un coût, peuvent apporter des bénéfices par un changement des modes de production et une meilleure productivité, est encore discutée par les experts(60).

Le rôle du progrès technique dans le développement économique par rapport aux problèmes environnementaux (mais aussi sociaux) est en question comme le soulignait le philosophe Hans Jonas dès 1979 dans «Le Principe Responsabilité». Depuis les chocs pétroliers de 1973 et de 1979, ainsi que dans la succession des crises économiques et la diminution de la croissance économique

58- «**La diversité culturelle en francophonie, le cas de l'université Senghor d'Alexandrie**», professeur Fernand Texier.

59- Lester R. Brown, **«Éco-économie, une autre croissance est possible, écologique et durable»**, Seuil, 2001, chapitre 1, l'économie et la planète.

60- Olivier Boiral, **«Environnement et économie: une relation équivoque»**, in Vertigo, La revue électronique en Sciences de l'environnement, Volume 5, N° 2, 2004.

développement durable fournit un modèle de développement. Il s'agit plutôt d'un ensemble de principes, qui fixent des objectifs à atteindre. D'autre part, cette notion fait l'objet, dans les pays développés, d'une communication importante, qui n'est pas, toujours suivie d'actions concrètes. Il n'est donc pas possible d'affirmer que l'Occident dispose d'un modèle facilement exportable. D'autre part, comme le soulignait l'Unesco lors du sommet de la Terre de Johannesburg en 2002, dans l'aide au développement, il est nécessaire de tenir compte des spécificités culturelles des pays aidés.

Le codéveloppement est apparu comme une évolution du concept d'aide au développement économique, prenant en compte dans une approche globale et coordonnée, non seulement les aspects économiques mais aussi les évolutions sociales, l'environnement et le fonctionnement démocratique des institutions, tout en contrôlant mieux les flux migratoires. La coopération au service du développement durable et de la solidarité étant l'une des missions que s'est fixé l'Organisation internationale de la Francophonie en 2004, la Francophonie peut être considérée comme un cadre intéressant en vue de promouvoir le développement durable(56). Selon les mots de Léopold Sédar Senghor «la création d'une communauté de langue française (...) exprime le besoin de notre époque où l'homme, menacé par le progrès scientifique dont il est l'auteur, veut construire un nouvel humanisme qui soit, en même temps, à sa propre mesure et à celle du cosmos»(57). Par exemple, la création de l'université

56- Jean Tabi Manga, «**Francophonie et codéveloppement**», CILF, Paris, 1989.
57- La première conférence de Niamey.

Le patrimoine culturel ne doit pas être oublié: transmis de génération en génération et faisant preuve d'une grande diversité, l'Unesco espère sa préservation(54). La culture au sens large (ou l'environnement culturel) s'impose d'ailleurs peu à peu comme quatrième pilier du développement durable(55).

Les approches économiques

La question du modèle de développement

Lorsque Harry Truman s'est adressé à ses concitoyens lors de son discours d'investiture en 1949, pour évoquer l'aide aux pays «sous-développés», le peuple américain était loin de penser que l'humanité serait un jour confrontée à une limitation des ressources naturelles. Depuis les années 1970 et les deux chocs pétroliers de 1973 et 1979, l'Occident prend peu à peu conscience de cette limite naturelle. Depuis les années 2000, les ONG environnementales, notamment le WWF, ont conceptualisé ces questions avec la notion d'empreinte écologique. Elles ont souligné que l'impact écologique des activités des pays les plus développés (États-Unis, Europe occidentale...) dépassait largement la capacité biologique de la Terre à renouveler les ressources. Il est dès lors évident que le modèle occidental de développement, hérité de la révolution industrielle, n'est pas généralisable à l'ensemble de la planète.

Cet état de fait amènera certainement une révision nécessaire des modèles utilisés jusqu'à présent en Occident dans un certain nombre de domaines. Il serait présomptueux d'affirmer que le

54- Cf. la définition que donne l'Unesco du patrimoine culturel immatériel.

55- Voir le discours prononcé par Jacques Chirac à l'occasion du sommet de la Terre en 2002. (PDF).

propos prêté à Antoine de Saint-Exupéry(52): «Nous n'héritons pas de la Terre de nos ancêtres, nous l'empruntons à nos enfants». Ce rapport insiste sur la nécessité de protéger la diversité des gènes, des espèces et de l'ensemble des écosystèmes naturels terrestres et aquatiques, et ce, notamment, par des mesures de protection de la qualité de l'environnement, par la restauration, l'aménagement et le maintien des habitats essentiels aux espèces, ainsi que par une gestion durable de l'utilisation des populations animales et végétales exploitées.

Cette protection de l'environnement doit être accompagnée de la «satisfaction des besoins primaires en ce qui concerne l'emploi, l'alimentation, l'énergie, l'eau et la salubrité». On se heurte alors à une difficulté, qui est celle de définir les besoins des générations présentes et ceux des générations futures. On pourrait retenir par exemple les besoins élémentaires pour se nourrir, se loger, et se déplacer.

Dans ce contexte, le développement durable a été inséré parmi les objectifs du millénaire pour le développement, lesquels sont fixés par l'ensemble des États membres de l'ONU(53). Afin de subvenir aux besoins actuels sans pour autant se reposer sur l'utilisation non durable de ressources non renouvelables, un scénario en trois points a été proposé:

- L'efficacité (techniques plus performantes)
- La sobriété (techniques utilisées avec parcimonie)
- L'utilisation de ressources renouvelables (par exemple: l'énergie solaire ou les éoliennes, à travers de projets d'électrification rurale).

52- Bien que l'origine de cette phrase soit plutôt à chercher du côté d'un proverbe amérindien, cette citation reste attribuée à Antoine de Saint-Exupéry.

53- «**Le développement durable, 7ème objectif du millénaire pour le développement**».

notamment, conformément au huitième principe, de se fixer des objectifs à long terme(50).

Les objectifs du développement durable se partagent entre trois grandes catégories:

- Ceux qui sont à traiter à l'échelle de la planète: rapports entre nations, individus et générations.
- Ceux qui relèvent des autorités publiques dans chaque grande zone économique (Union européenne, Amérique du Nord, Amérique latine, Asie,…), à travers les réseaux territoriaux par exemple.
- Ceux qui relèvent de la responsabilité des entreprises. (Schneider Electric et le programme Bipbop accès à l'énergie.- Business, Innovation & People at the Base of the Pyramid)

Répondre aux besoins des générations actuelles et à venir

«Le développement durable est un mode de développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures(51) de répondre aux leurs», conformément au rapport Brundtland

La définition classique du développement durable provient du rapport Brundtland de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement. Ce rapport rappelle le

50- «**Malawi Principles for the Ecosystem Approach**», ANNEX 1.

51- Les générations futures sont les générations d'êtres humains qui viendront après les générations actuelles. Les besoins des générations futures sont l'un des fondements du concept de développement durable, dont la définition est la suivante: «un développement qui répond aux besoins des générations du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre aux leurs». Le philosophe Hans Jonas a posé dès 1979 la question de savoir si l'obligation d'avoir une postérité avait besoin d'être fondée. Hans Jonas identifie un danger psychologique dans la promesse de prospérité et souligne que le progrès scientifique a un prix. Lucide sur les dangers de la technologie, il est conscient des limites de tolérance de la nature, concernant le problème de la nourriture, de la matière première et de l'énergie à l'échelle mondiale, et préconise un progrès avec précaution. De ce point de vue, il est à l'origine du principe de précaution. Hans Jonas voit dans les parents et les hommes d'État deux modèles essentiels sur lesquels se fondent le principe de responsabilité. L'idée de responsabilité envers les générations futures a également été exprimée par le philosophe allemand Dieter Birnbacher, à la suite de son travail entamé en 1980 sur le thème «éthique et écologie».

d'actions relatives au développement durable: la gouvernance(47). Cette dernière consiste dans la participation de tous les acteurs (citoyens, entreprises, associations, élus...) au processus de décision; elle est de ce fait une forme de démocratie participative. Le développement durable n'est pas un état statique d'harmonie, mais un processus de transformation dans lequel l'exploitation des ressources naturelles, le choix des investissements, l'orientation des changements techniques et institutionnels sont rendus cohérents avec l'avenir comme avec les besoins du présent(48).

Intégrer les enjeux environnementaux consiste dans le fait d'adopter une approche écosystémique, qui repose sur 12 principes de gestion(49) mis en oeuvre en 2000. Il convient

47- La mesure du développement durable selon les critères de la Global Reporting Initiative intègre des indicateurs de gouvernance au même titre que les indicateurs écologiques, sociaux et économiques.

48- Selon le Mémento de critères de développement durable dans les actions de coopération et de solidarité internationale.

49- Les 12 principes de gestion sont les principes de la 5ème rencontre des Parties de la Convention sur la diversité biologique (CDB), en 2000. Ils ont été adoptés afin d'assurer une approche respectant l'esprit de l'approche écosystémique. Ces 12 principes développés lors de la réunion d'expert au Malawi qui a eu lieu en 1998, sont communément appelés les «Principes de Malawi». Ceux-ci sont définis sur le site de la Convention sur la diversité biologique comme suit:

- Principe 1: les objectifs de gestion des terres, des eaux et des ressources vivantes sont un choix de société.
- Principe 2: la gestion devrait être décentralisée et ramenée le plus près possible de la base.
- Principe 3: les gestionnaires d'écosystèmes devraient considérer les effets (réels ou potentiels) de leurs activités sur les écosystèmes adjacents ou autres.
- Principe 4: compte tenu des avantages potentiels de la gestion, il convient de comprendre l'écosystème dans un contexte économique. Tout programme de gestion d'écosystème devrait réduire les distorsions du marché qui ont des effets néfastes sur la diversité biologique, concilier entre les mesures d'incitation pour favoriser la conservation et l'utilisation durable de la diversité biologique et intégrer dans la mesure du possible les coûts et les avantages à l'intérieur de l'écosystème géré.
- Principe 5: conserver la structure et la dynamique de l'écosystème, pour préserver les services qu'il assure. Ceci devrait être un objectif prioritaire de l'approche systémique.
- Principe 6: la gestion des écosystèmes doit se faire à l'intérieur des limites de leur dynamique.
- Principe 7: l'approche par écosystème ne devrait être appliquée que selon les échelles appropriées.
- Principe 8: compte tenu des échelles temporelles et des décalages variables qui caractérisent les processus écologiques, la gestion des écosystèmes doit se fixer des objectifs à long terme.
- Principe 9: la gestion doit admettre que le changement est inévitable.
- Principe 10: l'approche par écosystème devrait rechercher l'équilibre approprié entre la conservation et l'utilisation de la diversité biologique.
- Principe 11: l'approche par écosystème devrait considérer toutes les formes d'information pertinentes, y compris l'information scientifique (sciences du vivant et sciences humaines) et autochtone, de même que les connaissances, les innovations et les pratiques locales (étudiées en ethnologie).
- Principe 12: l'approche par écosystème devrait comprendre tous les secteurs sociaux et toutes les disciplines scientifiques concernés».

une partie de l'environnement»[43].

Le philosophe français, Dominique Bourg, estime que la prise de conscience de la finitude écologique de la Terre a entraîné dans nos représentations un changement radical de la relation entre l'universel et le singulier, et remet en cause le paradigme[44] moderne classique du fait que dans l'univers systémique de l'écologie, la biosphère (le planétaire) et les biotopes (le local) sont interdépendants[45].

Depuis quelques décennies, les ONG environnementales et des leadeurs d'opinion comme Nicolas Hulot[46] ont sensibilisé l'opinion publique sur les enjeux de l'environnement et du développement durable.

Les trois piliers du développement durable

L'objectif du développement durable consiste à définir des schémas viables qui concilient les trois aspects économique, social et écologique des activités humaines: «trois piliers» à prendre en compte par les collectivités comme par les entreprises et les individus. La finalité du développement durable est de trouver un équilibre cohérent et viable à long terme entre ces trois enjeux. À ces trois piliers s'ajoute un enjeu transversal, indispensable à la définition et à la mise en œuvre de politiques et

43- Lester R. Brown, «**Éco-économie, une autre croissance est possible**», Ecologique et Durable, Seuil, 2001, p. 13.

44- Un paradigme est une représentation du monde, une manière de voir les choses, un modèle cohérent de vision du monde qui repose sur une base définie (matrice disciplinaire, modèle théorique ou courant de pensée). C'est une forme de rail de la pensée dont les lois ne doivent pas être confondues avec celles d'un autre paradigme et qui, le cas échéant, peuvent aussi faire obstacle à l'introduction de nouvelles solutions mieux adaptées.

45- Dominique Bourg, «**La Nature en politique ou l'enjeu philosophique de l'écologie**», L'Harmattan, Paris, 1993, p. 16.

46- **Nicolas Hulot**, né le 30 avril 1955 à Lille, est un journaliste-reporter, animateur-producteur de télévision et écrivain français. À la suite de l'impact de son émission télévisée Ushuaïa, il s'engage plus avant dans la protection de l'environnement et la sensibilisation du grand public sur les questions écologiques.

Il appelle ces conceptions du monde, avec les représentations qui les accompagnent, des épistémès. Selon certains experts, le développement durable correspondrait à un nouveau paradigme scientifique, au sens que Thomas Kuhn(39) donne à ce terme(40).

La formule «agir local, penser global»(41), employée par René Dubos au sommet de l'environnement de 1972, est souvent évoquée dans les problématiques de développement durable. Elle démontre que la prise en compte des enjeux environnementaux et sociaux nécessite de nouvelles heuristiques, qui intègrent le caractère global du développement durable. Elle fait penser à la philosophie de Pascal, plutôt qu'à celle de Descartes, celle-ci étant davantage analytique. En pratique, elle devrait se traduire par des approches systémiques(42).

L'expert américain Lester Brown affirme que nous avons besoin d'un bouleversement analogue à celui de la révolution copernicienne dans notre conception du monde, dans la manière dont nous envisageons la relation entre la planète et l'économie: «cette fois-ci, la question n'est pas de savoir quelle sphère céleste tourne autour de l'autre, mais de décider si l'environnement est une partie de l'économie ou l'économie

39- Thomas Samuel Kuhn (1922-1996) est un philosophe et historien des sciences. Il s'est principalement intéressé aux structures et à la dynamique des groupes scientifiques à travers l'histoire des sciences. Il est le promoteur d'une science évoluant de façon discontinue, et l'inventeur des révolutions scientifiques (changements de paradigmes). Il est principalement connu pour son ouvrage «**la Structure des révolutions scientifiques**», qu'il a écrit alors qu'il était encore à Harvard, et publié en 1962. Ce livre a été traduit en seize langues et vendu à plus d'un million d'exemplaires. Détenteur d'un grand nombre de titres honorifiques, il meurt le 17 juin 1996 à l'âge de 73 ans. Il souffrait alors depuis plusieurs années d'un cancer. T. S. Kuhn (1962), «**La Structure des révolutions scientifiques**», Paris, Flammarion (Champs), 1983.

40- Christiane Gagnon, «**Le développement durable: un nouveau paradigme scientifique?**» (PDF).

41- Jacques Ellul, «**Ellul par lui-même, Entretiens avec Willem H. Vanderburg (1979)**», La Table Ronde, coll. «la petite vermillon», 2008, p. 52. Voir note 16 p. 172 sur la paternité de cette expression. Jacques Ellul (1912-1994) est un professeur d'histoire du droit, sociologue français et théologien protestant. On peut donc le ranger dans la catégorie des marxiens et s'inscrit dans la mouvance de l'anarchisme chrétien. Ayant adopté comme devise «Exister, c'est résister», il qualifiait son œuvre de centrée sur la notion de liberté.

42- Un exemple d'étude systémique sur le développement durable dans le cas du développement urbain.

dans la nature. Ainsi, en 1987, Michel Serres décrit l'homme comme signataire d'un contrat avec la nature(34), reconnaissant les devoirs de l'humanité envers celle-ci.

Jean Bastaire voit l'origine de la crise écologique chez Descartes selon qui l'homme devait se «rendre comme maître et possesseur de la nature»(35). Au contraire, la géographe Sylvie Brunel critique le développement durable, car elle y voit une conception de l'homme comme un parasite, et la nature comme un idéal. Or, pour elle, l'homme est souvent celui qui protège la biodiversité, là où la nature est le règne de la loi du plus fort, dans lequel «tout milieu naturel livré à lui-même est colonisé par des espèces invasives»(36).

Sans en aborder tous les aspects philosophiques, le développement durable comporte également des enjeux très importants en matière d'éthique des affaires. André Comte-Sponville(37) entre autres, aborde les questions d'éthique dans «Le capitalisme est-il moral?». Paul Ricœur et Emmanuel Lévinas le firent aussi sous l'angle de l'altérité et Patrick Viveret et Jean-Baptiste de Foucauld(38) sur celui de la justice sociale.

Le philosophe français Michel Foucault aborde ces questions sur le planépistémologique. Il parle de changements de conception du monde, qui se produisent à différentes époques de l'Histoire.

34- Michel Serres, «**Le Contrat naturel**», François Bourrin, Paris, 1987.

35- René Descartes, «**Discours de la méthode**», 1637, sixième partie.

36- «**Les enjeux internationaux**», entretien accordé par Sylvie Brunel à France Culture le 11 juin 2008. Sylvie Brunel est une géographe, économiste et écrivain française, née le 13 juillet 1960. Spécialiste des questions de développement, elle a participé durant plus de quinze ans à des actions humanitaire (Médecins sans frontières, Action contre la faim) et a publié une vingtaine d'ouvrages consacrés au développement, en particulier aux questions de la faim.

37- André Comte-Sponville, «**Le capitalisme est-il moral?**», Albin Michel, Paris, 2004. Réédition, Le Livre de Poche, 2006. Rééd. avec une postface inédite, Albin Michel, 2009. Compte rendu dans la revue Études, tome 400 2004/5, (lire en ligne) [PDF].

38- Jean-Baptiste de Foucauld, «**Les trois cultures du développement humain**», Odile Jacob, 2002.

posent des questions philosophiques et éthiques(30).

Hans Jonas(31) avança l'idée selon laquelle le modèle économique de l'Occident pourrait ne pas être viable à long terme s'il ne devenait pas plus respectueux de l'environnement. En effet Jonas posa l'idée d'un devoir vis-à-vis des êtres à venir, des vies potentielles et «vulnérables» que nous menaçons et il accorde à l'homme une responsabilité(32). Depuis, l'un des thèmes de la philosophie qui interpelle le plus nos contemporains est celui de la philosophie de la nature(33), qui interroge sur la place de l'homme

30- L'éthique (du grec ηθική [επιστήμη]), «la science morale», de ήθος («èthos»), «lieu de vie ; habitude, mœurs; caractère, état de l'âme, disposition psychique» et du latin ethicus, la morale est une discipline philosophique pratique (action) et normative (règles) dans un milieu naturel et humain. Elle se donne pour but d'indiquer comment les êtres humains doivent se comporter, agir et être, entre eux et envers ce qui les entoure.

31- Hans Jonas (1903-1993) est un historien du gnosticisme et un philosophe allemand. C'est avec son éthique pour l'âge technologique qu'il s'est avant tout fait connaître, en particulier au-delà des cercles philosophiques. Cette éthique est développée dans son œuvre principale, «**Le Principe responsabilité**» (1979). Dans la philosophie qu'il énonce vers la fin de sa vie, Hans Jonas veut donner une réponse aux problèmes posés par la civilisation technicisée, à savoir les problèmes environnementaux, les questions du génie génétique, etc. D'après lui, le pouvoir énorme conféré à l'homme par la technoscience constitue un problème auquel doit répondre, en l'homme, une nouvelle forme de responsabilité. Celle-ci n'est pas à comprendre comme une attitude, mais plutôt comme une faculté proprement humaine que tout homme est tenu d'exercer. La «responsabilité» jonassienne n'a rien à voir avec la responsabilité qui naît de la propriété, ou de l'obligation de réparer le tort fait à autrui, que l'humanité reconnaît depuis des millénaires comme un principe de justice naturelle. Cette «responsabilité»-là interdirait à l'homme d'entreprendre une action pouvant le mettre en danger en l'occurence l'existence des générations futures ou la qualité de l'existence future sur terre. C'est pourquoi, avant d'utiliser une technique, il devrait toujours «s'assurer» que toute éventualité apocalyptique soit exclue. Par cette prescription, Hans Jonas exige une connaissance préalable à l'agir. Parmi les prévisions, il faut toujours accorder la préférence à la prévision pessimiste. C'est là l'humilité de la sagesse technologique. Hans Jonas (1979), «**Le principe responsabilité**». Une éthique pour la civilisation technologique, traduction française, éd. du Cerf, Paris, 1990.

32- La responsabilité est le devoir de répondre de ses actes, toutes circonstances et conséquences comprises, c'est-à-dire d'en assumer l'énonciation, l'effectuation, et par suite la réparation voire la sanction lorsque l'obtenu n'est pas l'attendu.

33- La philosophie de la nature (en allemand Naturphilosophie) est un courant philosophique fondé par Goethe, Hegel et Schelling. Hegel finira par s'en démarquer et Fichte s'y opposa fortement. Ce courant a pour but de dépasser l'idéalisme transcendantal de Kant, qui interdisait les spéculations philosophiques du point de vue de la nature elle-même, au nom de la limitation des capacités de l'entendement. Goethe, Schelling et Hegel décidèrent d'ajouter à la philosophie transcendantale, qui représente le point de vue de l'Esprit, la philosophie de la nature, qui représente le point de vue de la Nature. Tout le projet du premier Schelling fut de réconcilier le kantisme avec le spinozisme, c'est-à-dire de dévoiler les deux faces de l'Absolu que sont l'esprit et la nature. La philosophie de la nature est également liée au projet esthétique du romantisme allemand, de représenter la nature en tant que telle par-delà les artifices de la société moderne. Mais la philosophie de la nature n'a pas seulement des prétentions philosophiques et esthétiques: elle veut aussi donner une explication métaphysique aux récentes découvertes de la science, notamment en physique et en biologie. Les philosophes allemands cherchèrent alors à rendre compte de phénomènes comme le magnétisme et l'électricité, ou plus tard, la cellule, chez un disciple de Schelling, Oken.

années, Seveso (1976), Bhopal (1984), Tchernobyl (1986), Exxon Valdez(1989), et d'autres, ont interpellé l'opinion publique et les associations telles que le World Wildlife Fund (WWF), les Amis de la Terre ou encore Greenpeace (Voir aussi Chronologie de l'écologisme).

Au problème de viabilité subsiste une pensée humaine à adapter. Ce qui s'ajoute à un problème d'équité: les pauvres subissent le plus la crise écologique et climatique[28], et il est à craindre que le souhait de croissance des pays sous-développés (souvent appelés pays du Sud) vers un état de prospérité similaire, édifié sur des principes équivalents, n'implique une dégradation encore plus importante et accélérée de l'habitat humain et peut-être de la biosphère. Ainsi, si tous les États de la planète adoptaient l'American Way Of Life (qui consomme près de 25% des ressources de la Terre pour 5% de la population), il faudrait cinq ou six planètes pour subvenir aux besoins de tous selon l'association écologiste WWF[29].

Le développement actuel étant consommateur de ressources non renouvelables et considéré par ces critiques comme inéquitable, une réflexion a été menée autour d'un nouveau mode de développement, appelé «développement durable».

Une nouvelle démarche: «agir local, penser global»

Les aspects essentiels du développement durable, sur les capacités de la planète et les inégalités d'accès aux ressources

28- Dominique Bourg, «**La Nature en politique ou l'enjeu philosophique de l'écologie**», L'Harmattan, p. 16.

29- WWF: World Wildlife Fund.

de la richesse d'un pays[25]. Des rectifications ont été effectuées dans la deuxième moitié du xixe siècle sur le plan social, avec d'importantes avancées sociales. Les expressions «économique et social» font depuis partie du vocabulaire courant.

Mais les pays développés ont pris conscience depuis les chocs pétroliers de 1973 et 1979 que leur prospérité matérielle était basée sur l'utilisation intensive de ressources naturelles finies, et par conséquent, outre l'économique et le social, un troisième aspect avait été négligé: l'environnement. Pour certains analystes, le modèle de développement industriel n'est pas viable ou soutenable sur le plan environnemental, car il ne permet pas un «développement» qui puisse durer. Les points cruciaux en faveur de cette affirmation sont l'épuisement des ressources naturelles (matières premières, énergies fossiles pour les humains), la pénurie des ressources en eaux douces susceptible d'affecter l'agriculture[26], la destruction et la fragmentation des écosystèmes, notamment la déforestation qui se manifeste par la destruction des forêts tropicales (forêt amazonienne, forêt du bassin du Congo, forêt indonésienne)[27], ainsi que la diminution de la biodiversité, laquelle réduit la résilience de la planète ou encore le changement climatique dû aux émissions de gaz à effet de serre et de manière générale la pollution due aux activités humaines. Les catastrophes industrielles de ces trente dernières

25- Le produit intérieur brut (PIB) est un indicateur économique utilisé pour mesurer la production dans un pays donné. Il est défini comme la valeur totale de la production de richesses (valeur des biens et services créés - valeur des biens et services détruits ou transformés durant le processus de production) dans un pays donné au cours d'une année donnée par les agents économiques résidant à l'intérieur du territoire national. C'est aussi la mesure du revenu provenant de la production dans un pays donné. On parle parfois de production économique annuelle ou simplement de production.

26- Un exemple d'étude systémique sur le développement durable dans le cas du développement urbain.

27- Lester R. Brown, «**Éco-économie, une autre croissance est possible, écologique et durable**», Seuil, 2001, p. 13.

françaises sont présentes[23].

2004: Le 8 mai, les Cités et Gouvernements locaux unis approuvent l'Agenda 21 de la culture, qui relie les principes du développement durable avec les politiques culturelles.

2005: Entrée en vigueur du protocole de Kyõto sur la réduction des émissions de gaz à effet de serre dans l'Union européenne. Adoption, en France, d'une charte de l'environnement, insistant sur le principe de précaution. La conférence générale de l'Unesco adopte la Convention sur la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles où la diversité culturelle est réaffirmée comme «un ressort fondamental du développement durable des communautés, des peuples et des nations»[24].

2009: conférence de Copenhague sur le climat

2010: conférence de Cancún sur le climat

2012: (20-22 juin) nouveau Sommet de la Terre à Rio (Brésil) aussi appelé Rio+20

Les enjeux et les objectifs du développement durable

Crise écologique et sociale

La révolution industrielle du xix^{e} siècle introduit des critères de croissance essentiellement économiques, principal critère aisément mesurable: ainsi le produit intérieur brut dont l'origine remonte aux années 1930 est souvent vu comme l'indicateur

23- «**Recueil des témoignages des membres du Comité au retour du Sommet**», Comité français pour le Sommet mondial du développement durable, pages 85 à 92, octobre 2002

24- Convention sur la protection et la promotion des diversités culturelles. Sur le site www.unesdoc.unesco.org

1994: Convention des Nations Unies sur la lutte contre la désertification. Publication de la charte d'Aalborg sur les villes durables, au niveau européen.

1996: réintroduction des loups, sous un déluge de protestations, dans le parc national de Yellowstone (États-Unis): lors des deux décennies qui suivent, la régulation des populations d'herbivores par ce prédateur permet de faire reverdir les paysages, la forêt repousse, trembles et saules stabilisent à nouveau les berges des rivières, castors et poissons reviennent. C'est un exemple spectaculaire de réussite d'un plan de «gestion intégrée» d'un territoire.

1997: (1er-12 décembre) 3e conférence des Nations Unies sur les changements climatiques, à Kyõto, au cours duquel sera établi le protocole portant le même nom

2000: Pacte mondial des Nations Unies adopté par le Forum économique mondial confirme «la responsabilité sociale des entreprises» relative à la corruption autant que condition de travail et droit de l'homme.

2001: la Déclaration universelle de l'Unesco sur la diversité culturelle affirme pour la première fois que la diversité culturelle est «gage d'un développement humain durable»(22).

2002: (du 26 août au 4 septembre) Sommet de Johannesburg: En septembre, plus de cent chefs d'État, plusieurs dizaines de milliers de représentants gouvernementaux et d'ONG ratifient un traité prenant position sur la conservation des ressources naturelles et la biodiversité. Quelques grandes entreprises

22- Déclaration universelle de l'UNESCO sur la diversité culturelle. Sur le site www.unesdoc.unesco.org

développement (rapport Brundtland). Le protocole de Montréal relatif aux substances qui appauvrissent la couche d'ozone a été signé le 16 septembre.

1988: création du groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (Giec).

1989: la «Coalition for Environmentally Responsible Economies» (CERES) définit des principes pour l'environnement, qui constituent le premier code de conduite environnementale.

1990: le premier rapport du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (Giec) commence à alarmer la communauté internationale sur les risques du réchauffement climatique dus à la concentration dans l'atmosphère de gaz à effet de serre.

1991: (22 mai) le Premier ministre français, Édith Cresson, évoque le terme de développement durable dans son discours de politique générale[21].

1992: (3-14 juin) deuxième sommet de la Terre, à Rio de Janeiro. Consécration du terme «développement durable», le concept commence à être largement médiatisé devant le grand public. Adoption de «la convention de Rio» et création de l'Agenda 21. La définition Brundtland, axée prioritairement sur la préservation de l'environnement et la consommation prudente des ressources naturelles non renouvelables, sera modifiée par la définition des «trois piliers» qui doivent être conciliés dans une perspective de développement durable: le progrès économique, la justice sociale et la préservation de l'environnement.

21- Discours de politique générale. www.premier-ministre.gouv.fr

l'environnement humain à Stockholm expose notamment l'écodéveloppement, les interactions entre écologie et économie, le développement des pays du Sud et du Nord. Il sera rétrospectivement qualifié de premier Sommet de la Terre. C'est un échec relatif, sans compromis clair(19), mais la problématique semble dès le début posée: l'environnement apparaît comme un patrimoine mondial essentiel à transmettre aux générations futures.

1973: Convention de Washington, sur le commerce international des espèces de faune et de flore sauvages menacées d'extinction.

1976: Convention de Barcelone, sur la protection de la Méditerranée contre la pollution.

1979: Convention de Berne, sur la conservation de la vie sauvage et du milieu naturel d'Europe. Le philosophe Hans Jonas exprime cette préoccupation dans son livre «**Le Principe responsabilité**».

1980: l'Union internationale pour la conservation de la nature publie un rapport intitulé «**La stratégie mondiale pour la conservation**»(20) où apparaît pour la première fois la notion de «développement durable», traduite de l'anglais «sustainable development».

1985: Convention de Vienne sur la protection de la couche d'ozone.

1987: une définition du développement durable est proposée par la Commission mondiale sur l'environnement et le

19- Aurélien Boutaud, «**Le développement durable: penser le changement ou changer le pansement?**», École Supérieure des Mines de Saint-Étienne (thèse de Science et Génie de l'environnement), Saint-Étienne, 2005.

20- Ouvrage publié par le PNUD, cf. Gérard Granier, Yvette Veyret, «**Développement durable: Quels enjeux géographiques?**», dossier n° 8053, Paris, La Documentation française, 3e trimestre 2006, p. 2.

Massachusetts aux Etats-Unis. Ce premier rapport donne les résultats de simulations informatiques sur l'évolution de la population humaine en fonction de l'exploitation des ressources naturelles, avec des projections jusqu'en 2100. Il en ressort que la poursuite de la croissance économique entraînera au cours du xxie siècle une chute brutale des populations à cause de la pollution, de l'appauvrissement des sols cultivables et de la raréfaction des énergies fossiles. Le modèle n'est toutefois pas encore à ce stade sectorisé par régions comme il le sera ensuite. Selon certains, nombre de ces prévisions s'est révélé inexact(13). The 30-Year Update (non traduit en français) démontre que la réalité est relativement conforme à leurs prévisions de 1972(14).

De nombreux autres travaux critiques de certaines limites du système économique de l'époque sont publiés: citons entre autres Nicholas Georgescu-Roegen et sa comparaison établie entre systèmes économique et thermodynamique(15), l'économiste français, Ignacy Sachs(16), ou encore l'économiste britannique E.F. Schumacher qui prône des solutions plus locales et moins technologiques et technocratiques, et insiste sur la permanence et la durabilité(17), dans son livre «**Small is beautiful**»(18).

1972: (5-16 juin) une conférence des Nations Unies sur

13- «Le fameux rapport du Club de Rome «**Halte à la croissance**» dont pourtant toutes les prévisions, ou presque, se sont révélées fausses, notamment par l'usage exagéré des fonctions d'évolution faisant toujours appel à la loi mathématique exponentielle» in Bjorn Lomborg, «**L'Écologiste sceptique**», p. 11.

14- Par exemple, dans les différents scénarios alors élaborés, la croissance était assurée au moins jusqu'en 2015. Lire sur le site Manicore de Jean-Marc Jancovici.

15- Nicholas Georgescu-Roegen, «**The Entropy law and the Economic Process**», 1971.Traduction du 1er chapitre en français dans La décroissance - Entropie - Écologie - Économie, éd. 2006, ch. I, p. 63-84.

16- Ignacy Sachs, «**Le sage vert**», sur le site internet www.lesinfluences.fr

17- Peter Barnes, «**Capitalism, the Commons, and Divine Right**», Berrett-Koehler Publishers, Inc, San Francisco, 2006.

18- E.F. Schumacher, «**Small is beautiful**», (Une société à la mesure de l'homme), Contretemps/ Le Seuil, Points, Paris, 1978.

1909: émergence du concept de géonomie[11] en Europe centrale.

1949: le président américain, Harry Truman, dans son discours sur l'état de l'Union, popularise le mot «développement» en prônant une politique d'aide aux pays «sous-développés», grâce à l'apport de la connaissance technique des pays industrialisés. Il affirme que «tous les pays, y compris les États-Unis, bénéficieront largement d'un programme constructif pour une meilleure utilisation des ressources mondiales humaines et naturelles»[12]

1965: l'Unesco organise une conférence sur la biosphère. Michel Batisse initie le programme international Man&Biosphere (MAB) précurseur du concept de développement durable.

1968: création du Club de Rome regroupant quelques personnalités occupant des postes relativement importants dans leurs pays respectifs et souhaitant que la recherche s'empare du problème de l'évolution du monde pris dans sa globalité pour tenter de cerner les limites de la croissance économique suite à la croissance effrénée des Trente Glorieuses.

1971: création en France du Ministère de la protection de la nature et de l'environnement, attribué à Robert Poujade.

1972: le Club de Rome publie le rapport «**The limits to growth**» (traduit en français sous le titre «**Halte à la croissance**», et également connu sous le nom de rapport Meadows), rédigé à la demande du Club de Rome par une équipe de chercheurs de l'Institut de Technologie (Institute of Technology) de

11- La géonomie est la science des rapports entre les sociétés humaines et leur environnement naturel.

12- Si l'on se place dans le contexte de l'après-guerre, où l'on n'avait pas conscience de la limitation des ressources naturelles, il faut entendre les propos de Truman comme «utilisation plus importante des ressources». À cette époque, la notion contemporaine de développement émergeait, mais le terme développement durable n'est apparu qu'en 1987 (rapport Brundtland).

durable a existé depuis l'apparition du terme dans le rapport Brundtland[8]. Les tenants du terme «durable» plutôt que du mot «soutenable» insistent sur la notion de durabilité définie comme cohérence entre les besoins et les ressources globales de la Terre à long terme, plutôt que sur l'idée d'une recherche de la limite jusqu'à laquelle la Terre sera capable de nourrir l'humanité. Cependant, la traduction du terme par «soutenable», plutôt que «durable», peut s'expliquer aussi par de vieilles traces du mot en langue française. En effet, on trouve le mot utilisé dans une optique environnementale dès l'année 1346, dans l'ordonnance de Brunoy, prise par Philippe VI de Valois, sur l'administration des forêts[9]. Ainsi en matière forestière, la notion de forêt cultivée soumise à une exigence de soutenabilité, un renouvellement perpétuel de la ressource, capable d'approvisionner une «flotte navale»[10], existe depuis plus de six siècles.

L'émergence du concept de développement durable remonte au début du xxe. L'idée d'un développement susceptible à la fois de réduire les inégalités sociales et la pression sur l'environnement, a fait son chemin. Nous pouvons en retracer quelques jalons majeurs:

8- Certains préfèrent parler de développement soutenable: ainsi, lors de la première traduction en français du rapport Brundtland, c'est le terme «développement durable» qui est retenu, tandis que lors de la seconde traduction – par Les Éditions du Fleuve - c'est le terme «développement soutenable» (traduction littérale de l'anglais «sustainable development») qui est utilisé, à la demande de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement (note de l'éditeur, page IX).

9- À son article 4, il est dit en français de l'époque: «Les mestres des forez des susdiz, selon ce qu'ils sont ordonez, enquerront et visiteront toutes les forez et bois qui y sont, et seront les ventes, qui y sont à faire, eûregart de ce que lesdittes forez et bois se puissent perpetuellement soustenir en bon estat», Recueil Isambert, tome 4, p. 523.

10- Le 24 juin 1340, lors de la bataille navale de L'Écluse (Sluis en Flandre zélandaise), le roi anglais Édouard III, prétendant à la couronne de France, anéantit la flotte de son rival, le roi de France Philippe VI de Valois, devant l'estuaire du Zwin, ce bras de mer (de nos jours ensablé) qui mène à Bruges. C'est la première bataille d'importance de la guerre de Cent Ans. La flotte française ayant été décimée lors de cette bataille, ce texte répond au besoin de la reconstituer et d'organiser le domaine forestier par une gestion raisonnée de la ressource pour assurer un approvisionnement régulier et soutenu.

Face à la crise écologique et sociale qui se manifeste désormais de manière mondialisée (changement climatique, raréfaction des ressources naturelles, pénuries d'eau douce, rapprochement du pic pétrolier, écarts entre pays développés et pays en voie de développement, sécurité alimentaire, déforestation et perte drastique de biodiversité, croissance de la population mondiale, catastrophes naturelles et industrielles), le développement durable est une réponse de tous les acteurs (États, acteurs économiques, société civile), culturels et sociaux du développement.

Il s'agit aussi, en s'appuyant sur de nouvelles valeurs universelles (responsabilité, participation écologique et partage[6], principe de précaution, débat[7]…) d'affirmer une approche double:

- Dans le temps: nous avons le droit d'utiliser les ressources de la Terre, mais le devoir d'en assurer la pérennité pour les générations futures.
- Dans l'espace: chaque être humain a le même droit aux ressources de la Terre (principe de destination universelle des biens).

Tous les secteurs d'activité sont concernés par le développement durable: l'agriculture, l'industrie, l'habitation, l'organisation familiale, mais aussi les services (finance, tourisme,…) qui, contrairement à une opinion quelquefois répandue, ne sont pas qu'immatériels. Nous ajoutons aussi deux secteurs: le secteur du patrimoine (matériels et immatériels) et la nature, lesquels sont plus que jamais concernés par le développement durable.

Sémantiques et histographie du concept

Une contestation sémantique sur le terme de développement

6- L'équité est l'un des principes du développement durable, à la confluence entre les piliers économique et social.

7- Notamment grâce à la participation des parties prenantes aux débats.

et les animaux. Pour les êtres humains, le concept sous-entend un équilibre dans la satisfaction des besoins essentiels: conditions économiques, environnementales, sociales et culturelles d'existence au sein d'une société»[3].

Ce concept a cependant une origine plus ancienne. En 1991 et 1993, Ignacy Sachs définit[4] l'écodéveloppement comme «développement endogène et dépendant de ses propres forces, soumis à la logique des besoins de la population entière, conscient de sa dimension écologique et recherchant une harmonie entre l'homme et la nature».

En 1987, la Commission mondiale pour l'environnement et le développement dans «le rapport Brundtland»[5] lui avait préféré la notion de «développement soutenable» (traduit par durable par le Canada), défini comme suit:

«Le développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre à leurs propres besoins. Deux concepts sont inhérents à cette notion:

- Le concept de «besoins», et plus particulièrement des besoins essentiels des plus démunis, à qui il convient d'accorder la plus grande priorité,
- L'idée des limitations que l'état de nos techniques et de notre organisation sociale impose sur la capacité de l'environnement à répondre aux besoins actuels et à venir».

3- Projet de norme P14-010-1 sur «**l'Aménagement durable des Quartiers d'affaires**», AFNOR n° P14-010-1 (1ère d'une série de trois normes) sur «**l'Aménagement durable des Quartiers d'affaires**», soumise à l'enquête publique, de mai 2012 jusqu'à fin juillet 2012.

4- Ignacy Sachs, né à Varsovie (Pologne) en 1927, est un professeur français de socioéconomie considéré comme l'un des plus réputés, connu dans le monde entier en tant que pionnier dans le champ de l'écodéveloppement et du développement soutenable.

5- Du nom de Gro Harlem Brundtland, alors ministre norvégienne de l'Environnement présidant la Commission mondiale sur l'environnement et le développement, ce rapport intitulé «**Notre avenir à tous**» est soumis à l'Assemblée nationale des Nations Unies en 1986. La définition est issue du chapitre 2 de la première partie.

Le développement durable à l'aune de la politique économique

Dr. Zakaria FAWAZ*

«Nous n'héritons pas de la Terre de nos ancêtres, nous l'empruntons à nos enfants».
Antoine de Saint-Exupéry[1]

Le développement durable ou développe-ment soutenable est une conception récente, appliquée à la croissance économique. Reconsidérée à l'échelle planétaire, la croissance est ainsi prise en compte dans une approche systémique incluant les aspects environnementaux et sociaux. Pour l'Association française de normalisation[2], en 2012, un état est dit durable si «les composantes de l'écosystème et leurs fonctions sont préservées pour les générations présentes et futures. Dans cette définition, les composantes de l'écosystème incluent, outre les êtres humains et leur environnement physique, les plantes

* *Professeur Associé, Université Libanaise*

1- Antoine Marie Jean-Baptiste Roger de Saint-Exupéry (1900-1944) est un écrivain, poète et aviateur français.

2- Association française de normalisation (l'AFNOR): est l'organisme officiel français de normalisation, membre de l'Organisation internationale de normalisation (ISO) auprès de laquelle elle représente la France.

2012 survey conducted by Princeton Data Source under the direction of Princeton Survey Research Associates International.

- **Syrian Arab Republic. Background Notes** - Department of State, Jan. 26, 2012, 23 pp.

  Call Number: 2012 ASI 7006-2.47, PDF Available

  Report on the social, political, and economic conditions in Syria, 2012.

- **Syria, 2010** - Country Commercial Guides, U.S. International Trade Administration, 2010, 60 pp.

  Call Number: 2010 ASI 2046-17.56, PDF available

  Report on economic conditions, investment and export opportunities, and trade practices in Syria, 2010. Part of a series of country reports on economic conditions and trade outlook in selected countries. Reports are prepared by Foreign Service officers, and are designed to help U.S. businesses increase their participation in foreign markets. Data are from foreign government sources. Reports generally include data on economic trends and outlook, political conditions, business customs and regulations, business and investment law, export market and investment opportunities, travel statistics, and lists of business contacts and market research reports.

- **Syrian Arab Republic: Statistical Appendix** - IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund (IMF), Feb. 2009, 33 pp.

  Call Number: 2009 IIS 3840-S20.1308

  Presents data on major economic indicators for Syria, various periods 2003-Aug. 2008. Includes table listing and 29 tables. Selected data are shown by sector, industry, commodity, government enterprise, trade partner, or sex. Some data are shown by bank type. Data on oil are generally shown by fuel type.

Bibliography

- **Widespread Condemnation for Assad in Neighboring Countries: But Lebanese Shiaa Backing Syrian Regime** - Pew Global Attitudes Project, June 21, 2012, 8 pp.

  Call Number: 2012 SRI R8586-45.

  Report on public opinion in 5 Middle Eastern countries on Syrian President Bashar al-Assad amid political uprising against his presidency, 2012. Data are based on responses from approximately 1,000 participating in Mar. 19-Apr. 20, 2012 surveys conducted in Jordan, Egypt, Tunisia, Turkey, and Lebanon. Surveys were conducted as part of the spring 2011 Global Attitudes Project Survey, under the direction of Princeton Survey Research Associates International.

- **American Public Favors Safe Havens in Syria: Half Approve US Providing Air Cover, But Not Troops** - Center on Policy Attitudes, Mar. 20, 2012, 8 pp.

  Call Number: 2012 SRI R3835-9.126, PDF Available

  Report on public opinion in U.S. on U.S. involvement in Syria, 2012. Data are from 727 responses to a Mar. 3-7, 2012 survey, conducted by the Program on International Policy Attitudes in conjunction with Knowledge Networks. Includes survey response on: a. Approval of U.S. participation in the economic sanctions against Syria; whether establishing safe havens inside Syria for Syrian residents is a good or bad idea; and preference for U.S. to be willing to support safe havens inside Syria by providing weapons, air cover, and U.S. troops. b. Whether the Arab League providing weapons to opposition forces in Syria is a good or bad idea; and whether the U.S. should contribute weapons to opposition forces in Syria

- **Little Support for U.S. Intervention in Syrian Conflict. Foreign Policy Views: Afghanistan, Iran, Israel** - Pew Research Center for The People & The Press, Mar. 15, 2012, 12 pp.

  Call Number: 2012 SRI R8591-589, PDF Available

  Report on public opinion on selected foreign policy topics, 2012. Data are based on responses from 1,503 adults participating in a Mar. 7-11,

Conclusion

The war in Syria is looking more like a war by proxy between outside interests. It may be that it can now only be resolved from outside. As stated before, most wars are proxies to some extent, perhaps the most notorious recent war being the three-cornered contest in Cambodia between 1978 and 1992. Syria is now starting to look like such a multi-faceted contest, but perhaps with even greater potential for complication.

Each of the international and regional powers hope to retain some semblance of balance in Syria, lest the country become a strategic black hole, into which they could eventually be drawn, sparking a wider regional war. But like Cambodia, with external actors playing Syria's internal factions for their own interest, the cost can only be borne by the Syrians themselves. The UN eventually brokered an imperfect peace agreement in Cambodia. It may be in everyone's interests that the UN now brokers a similarly imperfect peace agreement in Syria.

All parties involved in the Syrian conflict are trying to outsmart one another by denying the potential long-term stagnation of the balance of fear between the combating forces, and portraying the reality in one sided perception denying their opponents of their rights to have a say in proposed solutions.

In order for any future solution to the Syrian predicament to work, it has to obtain the consent of the major domestic parties at conflict and all intervening powers. The importance of raising such argument in this article has to do with feasible solutions. To negate an essential reason of the Syrian strife will hinder any potential resolution.

N.B.: This article was written at time when decisive political, military and diplomatic events were in process and could alter the development course of action adopted by the different powers involved in the Syrian conflict.

squeezed out of the neighborhoods of the two prime cities by the regime's air force, armor and infantry. Whereas the regime's authority has been contested in Damascus and Aleppo, it remains unchallenged in the coastal plain between the al-Alawites Mountains, running north to south, and the Mediterranean.

Tartous, the second largest Syrian port is the site of Russia's sole naval base in the Mediterranean. By gradually shifting its power base to the coastal plain, the Assad regime could continue a protracted civil war with assistance from Iran and Russia. Already, besides using the seaports to ferry arms and other aid to Syria, Iran is using the unguarded Iraqi air space to shore up the Assad government. The end of such conflict can be achieved by carving out an Alawite state between Lebanon and Turkey. This could involve population exchange amid violence as happened in British India in 1947, with Hindus and Sikhs moving out of West Pakistan into East Punjab and Delhi, and the Muslims from the other side migrating in the opposite direction. Already the Sunnis are leaving the coastal plain to take refuge in Sunni Turkey or to join relatives in the hinterland(15).

Bashar's more recent privatization policy enriched the Sunni business class in large cities and that strengthened the regime's non-Alawite base but the sectarian composition of the military remained. The Alawite professional soldiers know that if the Assad regime collapses, they could be exterminated by Sunni victors. They are therefore fighting as much for their own survival as the regime's. A viable alternative for them is retreat to an Alawite-majority zone where they would be welcome(16).

15- «**Syria's Civil War**», The View From A Damascus Shrine, by Steve Inskeep. http://www.npr.org/blogs/parallels/2013/05/29/186887764/syrias-civil-war-the-view-from-a-damascus-shrine

16- «**Iraqi Shiites fighting for Assad regime**», By Abigail Hauslohner; The Washington Post.

Now, considering the intensity of violence in Syria, the level of armed rebels' organization and the duration of fighting, the International Committee of the Red Cross ruled on 15 July that the country was in the midst of a civil war. Of the 23 million Syrians, 15.5 million are Sunni whereas levers of power are held largely by 3 million Alawites, a sub-sect within Shiaa Islam.

Several scenarios for Syria have been categorized as clear-cut or protracted. The most optimistic and least violent one has Syrian President Bashar al-Assad transferring power to a transitional authority led by his deputy until fresh elections are held. This proposal has the backing of the U.S.A., Britain and France, and would satisfy the armed Syrian opposition which refuses to deal with Assad under any circumstances. Another clear-cut scenario would entail the loyalist Syrian military defeated by the rebel Free Syrian Army (FSA). The FSA can achieve this by 'controlled demolition' of the Assad regime, stripping it of one powerful layer after another. But such a process will not unfold as planned when almost 100 rebel formations are fighting the government.

Moreover, such a multifarious coalition, united only by its hatred of the Alawite-dominated regime, will struggle to cope with the collapse of the centralized Syrian state. The post-Assad period will witness a potential ethnic cleansing of Alawites and their close allies, Christians, as well as clashes between various anti-Assad militias for supremacy, creating a fertile ground for al Qaeda-affiliated groups to flourish as they did in post-Saddam Iraq. A protracted scenario is more likely because the FSA is unable to consolidate its gains, mainly because it lacks popular support in major cities, as has been in the case in Damascus and Aleppo since mid July. Lacking a central command, sufficient ammunition and anti-aircraft missiles, the rebels are being

scope of Syria's proxy war between Shiite Iran and some Arab Gulf states such as Saudi Arabia and Qatar that are generously supporting Sunni opponents of Assad.

As Western countries stand with the Syrian opposition, and Russia continues to support and defend Assad in a conflict that has become open to all regional parties, Israel finds itself dragged into the crisis». Iran's role and Hezbollah's role have grown substantially over the last couple of months», Observers have alleged that Hezbollah fighters were leading the battle for Qusayr in Homs province; three days after the Syrian regime began an assault to regain control of the town.

The town is a key strategic prize as it sits on the main highway between Damascus and the Mediterranean coast, and also controls rebel supply routes from the mainly Sunni Muslim port of Tripoli in neighboring Lebanon. All parties concerned are watching this and the Syrian opposition had voiced concerns that «when regime forces do go into Qusayr, if they do capture it, that there will be retaliation against the civilian population. The Syrian entanglement is now being observed as sectarian. It is bringing back of the age-old Sunni-Shiaa conflict and the divide-and-rule policy of imperial powers. It therefore parallels the turmoil in the Indian subcontinent in 1947 at the end of the 140-year-old British Raj. The eight-century long tensions between majority Hindus and minority Muslims culminated in a communal bloodbath which subsided only after Britain divided its colony into India and Pakistan. The partition claimed nearly 800,000 lives, and led to the transfer of 12 million people across the newly demarcated international border(14).

14- «**Diplomacy, espionage and *Indian* foreign policy making**», Dr Kamal Wickremasinghe; http://www.dailynews.lk/2013/05/17/fea02.asp

well until the Syrian Army arrives. As the factions and infighting intensify, and as the Syrian regime military forces realigns itself with make confident allied support, the Syrian government continues to benefit from a clear advantage.

Theoretically, anarchy in Syria is now the flip side of Westphalian notions of sovereignty, where each unit is completely autonomous (at least in theory) within its own boundaries, and there is an absolute distinction between the domestic realm (a realm of hierarchic order) and the international realm (a realm of anarchy). Scholars of Politics have questioned this absolute distinction between anarchy and hierarchy in international systems, arguing that there can be different qualities of formal anarchy, from more «mature» anarchies where there is widespread agreement on principles of order to less «mature» anarchies where conflict among the units is more endemic. In effect, the organizing principle of international systems is not a given, as the old literature of politics contends, but a contested concept in itself [13].

USA and Future Interventions

Stronghold positions of various factions clearly demonstrate the impact of foreign power projection of either pro or anti-Assad bleeding into a proxy war from their border areas. The U.S.A. remains confident that Syria's partners and recent developments do not restrict their operational control; however, this may not be a tenable position as the events unfold. Already, Russia has placed a good amount of forces in the region. They appear determined to tip Syria's fate and to prevent Western control of the war's aftermath. This information, if confirmed, reflect the widening

13- Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, «**The Logic of Anarchy**», (New York: Columbia University Press, 1993), pp. 69-80.

geopolitical regional interests for the control are also compounded by the greater internal crisis of a sectarian warfare between the Shiaa and Sunni concentrated areas.

When the West dropped support at the discovery of more and more of the rebel groups turned out to be radical jihadists backed by clusters of Saudis and Qataris, they began to back off further. One of jihadist faction, Jabhat al-Nusra, who is reported to have up to 10,000 fighters, even openly acknowledged an alliance with al Qaeda in Iraq. There is also the legitimate concern of a growing jihadist infiltration of the Syrian Opposition. So there was not only an increase in Russian and Iranian support for the Syrian Regime that caused a recent operational advantage, but there was also a decline and disruption in U.S.A. logistics to the Opposition force supply lines, which still remains a big issue. After the chemical weapons reports and the success of the regime Syrian military operations towards the West and to the North of Syria, Washington is planning on some sort of military action short of its soldier's presence on the ground; still, they have been hesitant. The second reason for Syrian advances is the in-fighting between the Syrian Opposition rebel groups. This has increased as the Civil War becomes more and more defined in terms of pushing for democracy tendencies and jihadist inclinations(12).

Anarchy in Syria has indicated that various terrorists or militant groups are not restrained in targeting each others; even if they have the same ultimate objective of removing Assad from power. This has led to an increase in local warlords imposing strict religious standards or battling with another group to extract control after Syrian forces incurred losses or retreated in those towns. Hezbollah itself can claim to hold towns for Assad as

12- «**West 'fomenting a proxy war' in Syria**», May 5, 2013; http://rt.com/op-edge/us-syria-israel-attack-853/

extremists from Iraq, filtering through cities like Abu Kamal. In the West, on the Mediterranean, Russia is stationed in Latakia and Tartus Provinces as well as Hezbollah coming out of South Lebanon and Al-Hirmel province for aid. Both areas permit the Regime with a strong supply from its ports and through Lebanon. They also permit outward control of central Syria expanding out from these zones.

As for competing countries that have no direct border influence or access they may choose to funnel assistance through Jordan or Iraq, for example. In the meantime, Iran continues to sustain the Assad Regime without the advantage of a shared border through arms flights and limited ground access through Iraq. They have supplied not only continual stockades of arms but advisors as well. Iran continues to back Hezbollah. Saudi Arabia and Qatar are backing many hardcore Islamist and jihadist fighters into cities clashing with cities of the extreme South, like Daraa(11).

Fragmentation of Development

The United Nations High Commissioner of Refugees reports that 6.8 million are in need of aid and by the end of this year, about 10 million (half the population) will require humanitarian assistance. Also of note are the expanding bubbles of states into Syria's Civil War due to fear of ethnic cleansing, torture, religious murders, terror, massacres, terrorism, extrajudicial killings, kidnappings and chemical weapons. That in addition to larger scale jihad between religious sects that could further escalate the situation to a Civil War which could threatens to ignite greater religious jihad in Lebanon, Iraq, Jordan, Turkey and the greater region. The indirect warring between state powers with eager

11- «**Letters: In Syria, a proxy war or a worthy fight?**», National Post by Paul Russell. http://fullcomment.nationalpost.com/2013/05/29/todays-letters-in-syria-a-proxy-war-or-a-worthy-fight/

power balance in and around Syria may also come from pairs like Russia and Israel, who face each other in direct geopolitical opposition. The Russian administration primarily seeks to secure their portion of Syria, their investments and their geostrategic interests. Only secondarily does it support the Syrian government by more overt and covert measures. After they establish more secure solid zones in the chaos, once safe from Western threats to bases and interests, they will then be in a better position to funnel supplies through those ports unconstrained. The Russian warships stationed off the Syrian shores carry with them supplies and marines and they are a lot more than a symbolic force. They are a substantial, genuine, military build-up on Syrian waters(10).

Change in Military Balance

The fact that the pro-regime Syrian forces are regaining the initiative is likely due to two critical factors: 1) the increased foreign support and commitment to the Syrian government and 2) a stronger uniformity than the rise up groups. To the North of Syria, Turkey is harboring the political Syrian Opposition leadership backed by the West, as well as over 400,000 refugees. Thus far only few have decided to join the ranks and fight back in a campaign of pushing in the direction of the South. The rebels in the Northern Al- Raqqah, Northern Aleppo and Idlib provinces are apprehensive of the strict control of an expanding Turkish/ NATO sphere of influence.

The current military strategic map indicates that the geostrategic province towards the Northeast, Hassakah and Deyr al-Zor, demonstrate the political influence of a large ethnic Kurdish rebel population, foreign Kurdish influence and the immigrating

10- «**Russia to deliver arms to Syria as fears rise of proxy war**», Read the full article at: http://www.guardian.co.uk/world/2013/may/28/israel-warns-russia-against-arming-syrian-rebels#ixzz2Ugcz2VPI

U.S.A. installed government that is unfriendly to them if they can do anything about it. Moreover, there are some economic benefits, but there are more economic costs than benefits at this point in time. Thus, the very issue for them is vastly geographic and political in nature. As for Iran it is more of an ideological support (existentialist in nature) and they are more committed(9).

The present move by the Russian is one related to the balance of power in the Middle East and the regional anarchy that permits intervention by all who have the capability to do so. Further, it is a direct response to a more likely U.S.A. intervention incoherent within the state department, seeking to take the initiative on behalf of the rebel forces opposing President Assad. Russia is thus further reacting to the U.S.A. in a preemptive manner in response to increasing Congressional and White House pressures and talks of no-fly zones or the arming of the rebels. The Russian operational strategy is to prevent a situation similar to Libya, where the U.S.A. or NATO air superiority is jeopardized, diminished or challenged by the Russian fleet's force of presence. As observed up to this point in time, American involvement in Syria has been limited to passive support like intelligence sharing or medical aid to the Syrian opposition. A no-fly-zone has not yet been established and it appears that Russia is far exceeding the US in its political and military commitments in regards to Syria.

The military mobilization by the Russians should not be downplayed by the Americans or the opposition supportes. Ruling out any unintentional entanglement between Russian forces, though a low possibility at present, is not negatively confirmed. Such an unplanned escalation of war by an increasingly unstable

9- «**Syria, Iran, U.S. intervention, realism and anarchy**», By the last columnist, March 25, 2013; Posted in: Geopolitics.

all parties aren't exceedingly careful, this could be Syria's future.

If you layer over this the larger war playing out between Israel and Iran, including their respective backers, the U.S. and Russia (again), this is a very high stakes game. But unlike poker, there may be no winners. A further instructive historical example might be the Spanish Civil War, in which Nazi Germany used Franco as its proxy while Soviet Russia and the international left used the Loyalists as their proxy. In that conflict, the Nazis especially tested out their latest weapons systems, which would go on to «productive» use in the greater war that followed. As that Civil War was a rehearsal for World War II, might Syria now be a rehearsal for an even greater regional conflict to follow?

Reviewing the major parties at conflict in Syria as follows; Pro-Syrian government; The Syrian Regime and government loyalists; Iran, Russia and Hezbollah. Anti-Syrian government: The Syrian opposition and anti-government rebels; the US, NATO, Turkey, Israel, Jordan, Qatar and Saudi Arabia. It is worth mentioning that none of these actors are allies in any traditional sense in the international system. Instead, the actors above are simply either for or against the current Syrian Government. These participating foreign states have no strong active military presence within Syria yet, but they are transitioning from backing tens of thousands of fighters, not including independent jihadists assembling from different Islamic regions.

Russia and the Syrian Predicament

The Russians are not interested in supporting President Assad of Syria for ideological reasons. They have a high stake in securing their geopolitical interests first; however, the two are not necessarily mutually exclusive. They also have no desire to see Assad's Regime crumble and be taken over by terrorists or a

stable, relatively peaceful border in the Golan. He was predictable and quiescent, except for the less significant nuclear adventure with the North Koreans. So what will come after Assad? Is it anarchy? The Nusra Front, Al Qaeda, Alawites in new robes, new Sunni elites. So far, all are fighting for their slice of the territorial pie. That could leave the country in a mess, much as Lebanon was during and long after its own civil war. In such a situation, Syria poses a grave threat to Israel. Instability could easily lead to development of a native Hezbollah style opposition and some say it is already in the making.

Israel is not yet launching a proxy war in Syria, but it could play off the protagonists one against the other as it did between Fatah and Hamas after the latter first began; or as it did between the Maronites, Shiites, and Sunnis in Lebanon. As long as there is a reasonable balance of power in Syria, and one ethnic group doesn't overpower others, the resulting stalemate might force them to fight each other rather than Israel. That's why Daniel Pipes, in his typical fashion, suggests that Israel support whichever side appears to be losing. In his mind, the more the Syrians slaughter each other the less they'll slaughter Israelis(8).

Complicating this further are the various proxy standoffs among the parties: Russia against the U.S.A., Qatar, Saudi Arabia and Turkey against the Alawite Assad, who is backed by the Shiite Iranians. It's enough to make one lightheaded. But the end result of all of this ethnic fragmentation is an exceedingly dangerous situation. Already over 80,000 have died, over 1.5million are refugees. In other similar ethnic wars in Rwanda, Serbia-Kosovo, Congo, hundreds of thousands have been slaughtered. Unless

8- R. Hinnebusch, «**Defying the Hegemon: Syria and the Iraq War**». www.standrews.ac.uk/media/school-of.../defying_the_hegemon.

Parties at War in Syria

If we stick with the classical definition, then yes, the conflict in Syria today is a proxy war. The alternative conceptualization which is now noted in the literature about proxy wars is that of multiple proxy conflicts playing out in the midst of the Syrian civil war. This would bring about the realization just how many different parties and powers are facing off against each other there. Some are using proxies. Some represent their interests directly.

First, we have Assad and his allies: Iran, Hezbollah and Russia. Then we have the Syrian rebels and their allies: Qatar, Saudi Arabia, and Turkey. Let's not leave out Israel which has no concern with Assad, but which opposes Iran and Hezbollah. That makes Israel, a party with a major military presence, a wild card. Despite its false protestations and to the contrary, it has intervened in the war, though only to embargo weapons shipments from Iran to Hezbollah. But to re-modify the balance of deterrence, it has also attacked advanced Russian arms being shipped via Syria, possibly to Hezbollah.

Israel has warned Assad that it would penalize the state military forces if he attacks it in retaliation for IAF air attacks on these weapons shipments. Israeli military sources have gone so far as to threaten to undermine his rule. But what would Israel do? Replace Assad with whom, with what? The Syrian Chalabi? The Syrian Islamists? How many allies does Israel think it has among the Syrian opposition? Of course, it could buy somebody off. But that's both an expensive proposition, and even less likely to work for the long run(7).

Up till now, (in the eyes of the Israelis) Assad maintained a

7- Judy Redoren, «**Israel Finding Itself Drawn Into Syria's Turmoil**», Published: May 22, 2013 In the New York Times.

purpose of overthrowing the revolutionary leftist government of Cuba, which was the objective of the US government. This is the analogy people are trying to draw when they say Syria's situation today is a «proxy war and not a revolution». However, this new definition of a proxy war does not apply to the Syrian case today. The Syrian rebels took up arms on their own and were encouraged by some other states. They receive support to upgrade their struggle and it is historically normal that they are now confined by the sponsors for the critical part. Comparing Syria's armed opposition to Cuban anti-Castro exiles or to Nicaraguan contras is inaccurate. The opposition in Syria does have popular support base on the ground. It has as well armed Syrian band of soldiers and ultimately this complicate political solutions because some think that a military solution is the only alternative(6).

Even calling it a «proxy war» in the disapproving sense mischaracterizes the Assad regime. The Assad regime is not an Iranian/Russian proxy fighting to do the bidding of Iran and Russia in Syria. Rather, it is a proclaimed regime that is fighting for its survival, with Iranian and Russian backing. Both sides, then, in Syria, are not «proxies» in the sense that they only do foreign states' bidding. They are only «proxies» if by proxy we mean that they receive foreign state backing. And yes, those foreign states that back each side do not do so out of the pureness of their hearts (which is itself an irrational argument, as it suggests states have acted out of the pureness of their hearts at some point in the past, which they have not), but rather for their own interests. But there is a difference between intervening with certain interests and achieving those interests (which explains the hesitancy of some of the states backing the opposition).

6- «**SYRIA: What is a Proxy War?**», April 13, 2013 by Darth Nader, posted by taharir ICN.

Syria and the concept of Proxy War

In today's blunder usage of the term «proxy war» to refer to Syria, it is clear that people are not simply trying to state «it is a revolution with foreign state backers», but rather, that the fact that there is a proxy war leaves no room for revolution, or even for civil war. This is exemplified by statements such as, «It is not an uprising (revolution), it is a proxy war», or analysis that proclaims «what started out as a revolution is now a proxy war» whereby Syria is reduced to a «battleground» for foreign states. The importance of raising such argument in this article has to do with feasible solutions. Negating an essential reason, cause and motive of the Syrian strife will hinder a potential compromise leading out of this complicated predicament(5).

Some analysts crafted the category of «proxy war» as one that is mutually exclusive and that cancels out anything and everything that preceded it. Uprising in the implied argument states that uprising must remain «pure», and once foreign states become involved, the situation is no longer a revolution. Those who are claiming that Syria's conflict is «not a revolution, but a proxy war» are misusing the term proxy war and misrepresenting what revolutions were historically. The new usage of the term by those who wish to deny that Syria is also undergoing a revolutionary process denies the history of revolutions against governments frequently being proxy wars at the same time. Instead, it is trying to draw a comparison not to the righteous struggles of the past that also just happened to be proxy wars, but to historical events such as the Bay of Pigs invasion of 1959, whereby Cuban exiles were trained by the CIA to do the CIA's bidding. They were sent into Cuba with no popular support base with the express

5- Mark Galleioti, January 6, 2013, «**A Proxy War Over Syria?**», Posted in Russian Politics security.

to maximize their supremacy relative to other states because only the most powerful states can guarantee their survival. They pursue military and power policies when the benefits of doing so out-weight the costs. States under anarchy face the ever-present threat that other states will use force to harm or subdue them. This compels states in a state of universal anarchy to improve their relative power positions, through arms and proxy wars.

Thus, if we wish to characterize the armed opposition in Syria as a «proxy», meaning they get support from foreign states, this is accurate. However, if by «proxy» we mean that they simply do foreign states' bidding for them with no popular support base on the ground, this is inaccurate. However, there are always heavy costs associated with proxy wars and the most vital is that domestic groups lose their liberty in finding an internal national solution. In order for any future way out, for the Syrian predicament, to work, it has to obtain the consent of domestic and all intervening powers(4).

Universal and regional anarchy allows the international system to provide incentives for power expansion under certain conditions. Under anarchy, many of the means a state uses to increase its security decrease the security of other states. This security dilemma causes states to worry about one another's future intentions and relative power. Teams of states may pursue purely security-seeking strategies, but inadvertently generate twisting of mutual hostility or conflict. States often, although not always, pursue expansionist power policies because their leaders mistakenly believe that aggression is the only way to make their states secure. Under most circumstances, the stronger states in the international system do pursue military, diplomatic, and foreign economic policies that communicate restraint.

4- «**Top UN rights official: Syria's war out of control**», By the Associated Press 4 a.m. May 29, 2013.

are reclaiming their voices in a much disoriented manner, and this in Syria is developing a revolution within a revolution[2].

Historical Precedents

If we look at historical precedents, Syria's civil strife is like all other civil wars, it is a revolution, a civil confrontation, and a proxy war all in one. The point here is that these are not mutually exclusive categories. They are terms that can complement each other and are used to describe different aspects of a conflict. In fact, historically, there is very little precedent for any conflict in any place being only one or the other without some intersection and overlap. The Bolshevik revolution turned into the Russian Civil War. The Cuban revolution against Batista was a popular uprising against a US-backed president, yet the rebels later sought Soviet support, thus, Batista, and later Cuba's revolutionaries, were also proxies, in the classical definition of the word. Yet, in leftist discourse, this was all ok, because, in Russia and Cuba, one side was fighting an ideological struggle against another. Thus, them being involved in a civil war, or a proxy war, were not something that hindered their revolution[3].

Facts in Syria now reveal that fighting groups are sponsored by outside powers and are seeking to score against each other ultimately shaking or maintaining the existing balance of power. Almost all fighting groups in any domestic strife always call for external support and ultimately become hostage to this support in conducting a war by proxy. Anarchy that is known by scholars as the absence of a worldwide government or universal sovereign provides strong incentives for power expansion. All states strive

2- Campbell Clark, «**Ottawa. The Globe and Mail. Syria's civil war 'likely to explode**'», Published Thursday, May. 23 2013, 10:15 PM EDT. Last updated Friday, May. 24 2013, 7:54 AM EDT

3- «**Syria will be at war with itself ad infinitum**», by Debasish Mitra, May 28, 2013. The author is the Opinion Editor of Times of Oman.

fighting against each other (although all parties at conflict have brought in some foreigners to help them in their struggle). The Syrian strife is also considered a proxy war in that each side had foreign states backing them with their own particular interests. Despite this, the Syrian strife is also referred to as a revolution. It is a revolution because, first of all, different parties are trying to overthrow the existing regime and replace it with another one, with a lot of confusion on the nature of the new regime to replace the existing one(1).

Thus, the Syrian strife is simultaneously a revolution, a civil war, as well as a proxy war. It is a civil war in that both sides involved are from the same country and fighting against each other although, there are internationals fighting on both sides, notably, Iranians and Hezbollah militants with the Assad regime, and foreign Sunni jihadists with the opposition. It is a proxy war in that each side in the civil war has foreign state backers (Iran and Russia for Assad; The West, Turkey, and the GCC states for the opposition). And it is a revolution in that a percentage of the political and social elite supported by a mass of population wish to change the dominant political system. But it also is a social revolution, in that we have seen an unprecedented eruption of the «Syrian street», whereby the elite no longer holds a monopoly of power. This reclamation of the public space, exemplified by face-book pages, videos, songs, parodies, and witty signs, is in itself a revolution without placing face-value on its good or bad nature. And it is «popular» in that this eruption involves segments of society that were historically marginalized and excluded from the cultural and public life of Syria. The Syrian revolutionaries

1- Julian Borger in Ankara and Dan Roberts in Washington. The Guardian, Tuesday 28 May 2013 22.01 BST. Read the full article at: http://www.guardian.co.uk/world/2013/may/28/israel-warns-russia-against-arming-syrian-rebels#ixzz2UgKzdGuo

Universal Anarchy and War by Proxies in Syria

Professor Michel NEHME*

Introduction

This article asserts a neutral position regarding all parties involved in the confrontation in the Syrian predicament. Its objective is to identify the nature and complexity of the Syrian crises and to propose that unless all concerns of parties involved in the conflict are taken seriously, there is less hope for finding solutions. Few articles posted on the Internet, raised the following: «Is what's happening in Syria today a revolution, a civil war or a proxy war?» The mere usage of one of these concepts in the current Syrian situation denotes a political position. Supporters of the Syrian opposition call it a revolution, while those not at all sympathetic to the opposition call it a proxy war, which is an attempt to ridicule the opposition. But which of these terms is accurate in a state of international and regional anarchy?

The Syrian bloody and messy predicament is mostly consistent of people of the same country

* *Researcher*

Contents

N° 85 - July 2013

Universal Anarchy and War by Proxies in Syria

..... Professor Michel NEHME *5*

Le développement durable à l'aune de la politique économique

..... Dr. Zakaria FAWAZ *25*

Abstracts ..... *69 - 73*

Résumés ..... *75 - 79*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2013

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document.*

7- *Rejected submissions will not be returned to the writers.*

8- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

9- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***

DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

- Universal Anarchy and War by Proxies in Syria

- Le développement durable à l'aune de la politique économique